تاورغاء والرحيل المر

"ستة أعوام من التهجير والشتات"

تأليف

ناصر الهواري

مؤسس المرصد الليبي لحقوق الانسان

رئيس منظمة ضحايا لحقوق الانسان

نيو لينك الدولية للنشر والتدريب

حقوق النشر

تاورغاء والرحيل المر

الأستاذ/ ناصر الهواري

رقم الإيداع: 3740 / 2017

الترقيم الدولي: I.S.B.N:

978-977-6494-51-0

الطبعة الأولى 2017

يُطلب من:

نيو لينك الدولية

للنشر والتدريب

Newlink_eg@hotmail.com

info@newlink2013.com

المحتويات

تمهيد :

تاورغاء جرح ليبيا النازف . تاورغاء ندبة في جبين ليبيا ، فبعد ستة أعوام من بداية الصراع المسلح ، لا تزال هناك قضية إنسانية كبرى تنتظر الحل، وهي النزوح الداخلي لحوالي أربعين ألفَ ليبيٍ متهمين بارتباطهم بعلاقات وثيقة مع نظام العقيد معمر القذافي والقتال ضمن قوات الجيش الليبي آنذاك ، وارتكاب انتهاكات خلال النزاع الذي دام تسعة أشهر ابتداءً من شهر فبراير عام 2011 وحتى أكتوبر هم سكان مدينة تاورغاء .

هجر قرابة أربعون ألفَ مواطنٍ، هم تعداد سكان المدينة وتم نهب وسرقة ممتلكاتهم وحرقت وهدمت منازلهم، وقتل قرابة 170 من شباب المدينة من بينهم شيوخ مسنون وأطفال، لاتهامهم بالقتال ضمن قوات الجيش الليبي .

اتهمت مليشيات مصراته أهالي تاورغاء جميعاً بدعم نظام القذافي الذي أُطيح به في اكتوبر من العام 2011 والتصرف نيابةً عنه، وعاقبتهم على ذلك بطرد المدينة بأسرها ، مما يعتبر انتهاكاً للقانون الإنساني الدولي.

أصبحت تاورغاء أشبه بمدينة للأشباح ، لا يرى فيها سوى قبور وأطلال، وأصبح كونك تاورغياً يكفى لأن توضع في سجون مدينة مصراته ، وتنال قسطاً كبيراً من التعذيب والتنكيل، وبلغ العدوان مداه بأن قامت كتائب ومليشيات مصراته بجلب أبناء تاورغاء من كل مدن ليبيا وسجنهم وتعذيبهم في سجون : " ثانوية الوحدة وطمينه والجوية والسكت والاستخبارات " وغيرها من سجون مدينة مصراته.

وستبقى مقبرة جنات في مصراته والتي تحوي قبور المئات من شباب تاورغاء وغيرهم، شاهدة على مدى وحشية ودموية كتائب مصراته، وربما يأتي اليوم الذي يفتح فيه تحقيق حول عمليات القتل خارج إطار القانون وما تحويه مقبرة جنات من رفات.

سنوات التهجير والتغريب عن وطنهم، لم تزدهم إلا عزيمة وإصرارا ً على العودة، فقد ضاق أهالي تاورغاء ذرعاً بانتظار تحقيق المصالحة، وباتوا يتحينون الفرص ليعودوا إلى ديارهم ، وتلخص الجملة التالية والتي وردت على لسان أحدهم الوضع النفسي الذى يعيشونه قال : " إن الحياة التي نعيشها الآن، لا تختلف عن الموت، لذا فإننا نفضل أن نموت في ديارنا ".

أهالي تاورغاء ضعفاء مهجرين مستضعفين ماذا يمكنهم أن يفعلوا ؟ ما هو الخطر الذي يشكلونه على أي شخص؟ هم أناس عاديون يريدون أن يعيشوا حياتهم الطبيعية، فقد اشتاقوا للعودة لديارهم حتى بات حلمهم الوحيد العودة إلى تاورغاء والموت فيها ، لكنه ظلم الإنسان لأخيه الإنسان هو ما يمنعهم من العودة لديارهم ووطنهم، حيث الذكريات ورفات الأجداد .

بدأ التهجير مع بداية المواجهات المسلحة في فبراير 2011، حيث تم تصنيف مدن وقرى وقبائل وعائلات بتأييدها لنظام القذافي وحملت وزر ما حدث من قتل وانتهاكات خلال المواجهات مع النظام، وما كادت الثورة المسلحة تنجح ؛ حتى تم الفتك والقتل والتهجير لسكان العديد من المدن والقرى مثل " تاورغاء، سرت، المشاشية، القواليش، الرياينة الغربية، الجعافرة، وككله وأخيراً درج " .

لم تكتفِ االمليشيات بالتهجير، بل قامت بالقتل والسرقة ونهب الممتلكات، وامتلأت السجون بأبناء هذه المدن واستمر استهداف المليشيات المسلحة لأهالي المدينة باقتحام مقار سكناهم في المخيمات .

وبلغ العدوان بمليشيات مصراته أن هجرت كل العائلات المقيمة بمدينة مصراته من غير المنتمين قبيلة مصراته ، و التي نزح أفرادها خارج المدينة إبان المواجهات المسلحة مع كتائب القذافي وأسموهم بالعائدين .

تم حرق منازل البعض والبعض الآخر اغتصبت منازلهم وتم تسكين عائلات مصراتيه مكانهم، بالإضافة للملاحقة والتهديد بالقتل لبعض الأسر التي علا صوتها رافضة تلك الممارسات ، ولا تزال عشرات العائلات مهجرة، وتريد العودة والحصول على ممتلكاتها، لكن سطوة وبطش مليشيات مصراته تحول دون ذلك على الرغم من مرو خمسة سنوات على انتهاء الصراع المسلح

وللعام السادس لايزال أهل المشاشيه يعانون مرارة النزوح ،ما يقارب (عشرون الفاً) مهجر قسراً من قري زاوية الباقول والعوينية وعومر، والتي أعلنت منطقة عسكرية وتمركزت بها وحدات الجيش الليبي فى مواجهات عام 2011 ، تم تهجيرها وإبعاد أهلها ، وحتى الآن لايزال الآلاف مهجرين وممنوعين من العودة تحت تهديد مليشيات قبلية تنتمي لمدينة الزنتان، سرقت المليشيات الأموال ونهبت وحرقت البيوت والمتاجر.

فوفقاً لما أعلنه المجلس المحلي المشاشيه يوجد ما يقارب (20000) مهجر وأكثر من (1850) عائلة مشتتة في أغلب قرى ومدن ليبيا وخارجها، وقرابة (1200) منزل ومحل محروق، نهبت كل مرافق الحياة من معدات وأسلاك كهرباء ودمرت مؤسسات الصحة والتعليم، والأطفال المهجرون من المنطقة يعانون من الأمراض والصقيع والعوز ومحرمون من التعليم والرعاية الصحية، حتى أصبح أهل المشاشيه كأهل تاورغاء لاجئون ومشردون في بلادهم، وكثر التهديد وعمليات الخطف والتعذيب والقتل خارج القانون وكانت مناطق الشقيقه ومزدة قد تعرضت لقصف بصواريخ جراد في يونيو2012 نتج عنه عشرات القتلى والجرحى، لم تهتم بهم الدولة أو توليهم الرعايا الصحية، مما عمق جراحهم وزاد من مأساتهم .

بلغ تعداد المهجرين خارج ليبيا مئات الآلاف بدول الجوار: مصر وتونس والمغرب والجزائر وتشاد والنيجروغيرها من مدن العالم، كل اتهاماتهم أنهم ينتمون لعائلات وصفت بأنها مؤيدة لنظام القذافي، وبعضهم كان يعمل بوحدات الجيش الليبي .

يعيش المهجرون بتلك الدول في ظروف معيشية صعبة، فالكثير منهم قطع راتبه، وعجزوا عن توفير سبل المعيشة، مما اضطر الكثيرين منهم للعمل بالمهن الدنيا التي لا تناسبهم، وتم إيقاف رواتب الالاف منهم وفصلوا من أعمالهم،ونظراً لعدم قدرة الكثيرين منهم على دفع الرسوم الدراسية فقد اضطروا لإخراج أبناءهم من التعليم ولا يزال هؤلاء المهجرين ينتظرون اليوم الذي يعودون فيه لبيوتهم وينعمون بدفء الوطن بعدما قاسوا مرارة الغربة والتهجيروالفقر والعوز.

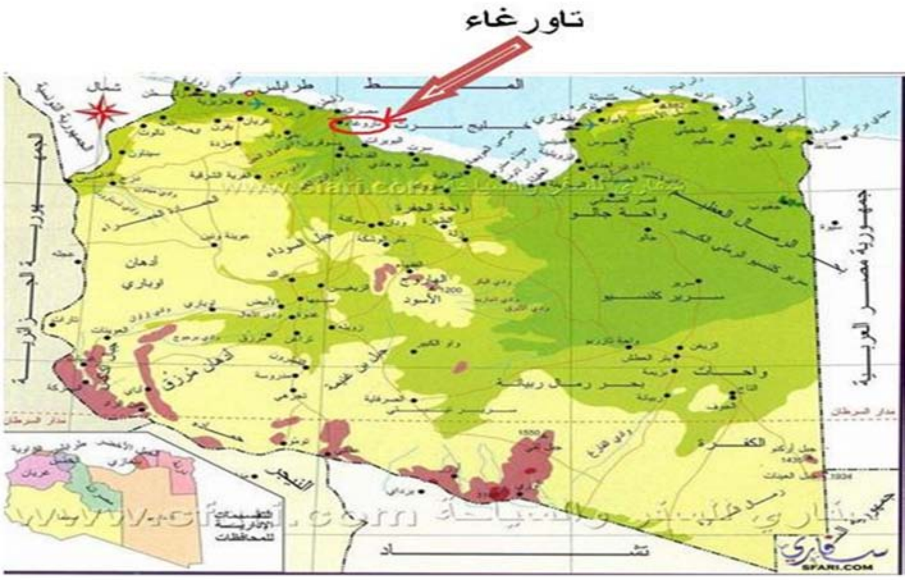
بموجب القانون الدولي فإن تهجير المدنيين خلال النزاع المسلح الداخلي لا يجوز إلا من أجل المحافظة على أمنهم أو لأسباب عسكرية قاهرة وفي حالة أهالي تاورغاء والمشاشية وككلة والرييانة ودرج والقواليش ويرهم ، فإن نزوحهم قسراً كان إجراءً عقابياً، ولذلك فإنه محظور بموجب المعايير الدولية، التي تنص على أن " النزوح القسري يجب ألا يستمر لفترة أطول مما تقتضيه الظروف " ولكن على الرغم من انتهاء الأعمال الحربية في أكتوبر من العام 2011، فإن معظم المجتمعات النازحة داخلياً التي ينُظر إليها على أنها مؤيدة للقذافي ، لم يُسمح لها بالعودة إلى ديارها وتفقّد ممتلكاتها وحق استعادتها وإعادة بناء وسائل معيشتها.

واليوم بعد ست سنوات من التهجير ليس ثمة من مبرر لاستمرار النزوح الداخلي في ليبيا ويتعين على السلطات أن تتخذ المزيد من الإجراءات لإيجاد

حلول لاحتياجات المجتمعات النازحة وحقوقها وبواعث قلقها المشروعة كما أن من واجبها توفير حلول دائمة للأشخاص النازحين داخلياً والسماح لهم باتخاذ الخيار المتبصِّر والطوعي بشأن الحل الذي يبتغونه ، بيد أنه من المثير للقلق أن تجعل السلطات الليبية والرأي العام حق أهالي تاورغاء في العودة مشروطاً بتحقيق العدالة وجبر الضرر لضحايا الانتهاكات أثناء الصراع المسلح .

التعريف بالمدينة

مدينة تاورغاء هي منطقة ساحلية تبعد 250 كيلو متر تقريباً شرق العاصمة الليبية طرابلس، تقع على خط طول ”26.42’15.6 وخط عرض ”50.50’32.0، وتمتد جنوب مدينة مصراته على بعد 38 كم ويحدها من الشرق "خليج سرت "ومن الغرب الحدود الإدارية لبني وليد ، ومن الجنوب الحدود الإدارية لسرت، و تتخذ المنطقة شكلاً أقرب إلى المثلث قاعدته في الشمال ورأسه في الجنوب وتضم المنطقة 16تجمع سكني وعمراني، وتبعد تاورغاء عن مصراته حوالي 38 كم .



كانت هذه المدينة منذ العهد الروماني معبراً هاماً في التنقل، فمر بها الطريق الترابي الذي يربط بين مدينة سرت على طول الساحل إلى مصر وكذلك من مدينة سرت عبر تاورغاء إلى بقية القواعد في لبدة وطرابلس وصبراتة وبسيدة باتجاه شط الجريد عند مدينة قابس في تونس وذلك وفق حجة ملكية قبائل تاورغاء المؤرخة في سنة 1226هـ وحجة المقاسمة الداخلية لأهالي منطقة تاورغاء المؤرخة بسنة 1302هـ، وهذا ما ارتأيناه في فترة الجهاد ضد الاستعمار الإيطالي وقد كانت القوافل تجهز بأحمال التمور لتمويل جيوش المجاهدين، وكذلك كانت منطقة جذب يتوجه إليها ذوي الحاجة ومما زاد من توجه الناس إلى هذه المنطقة بشاشة أهلها وطيبتهم ومساعدتهم للقادمين الراغبين في العيش بها،وهي منطقة غنية بإنتاج الحبوب من الزارعة البعلية والمروية بأودية تاورغاء مثل وادي سويف جين وقداس وزرز وغواط وقرارة مريم وودي الميراد .

يبلغ عدد سكانها 42.600 ألف نسمة، بالإضافة إلى وجود عدد خمسة ألاف نسمة من أهالي تاورغاء النازحين من منطقة مصراته، ويوجد عدد يناهز ثلاثون ألف نسمة من أهالي المنطقة قاطنين بالمدن الليبية الأخرى، ويقيم بالمدينة عدد كبير من الأسر من عدة مناطق مختلفة بليبيا .

عمر وتاريخ تاورغاء يرجع الى اكثر من 5000 سنة قبل وبعد الميلاد و مند أكثر من 500 سنة عمرت بلدة تاورغاء شعوباً مختلفة من رومان وبربر(هواره ولواته) وعرب سمالوس والأعراب الفاتحين والمرابطين والمتشوشنين وعرب مهاجرة وقد وجدت آثار هذه الأقوام من قصور مثل قصر قداس وقصر زرزر وقصور غواط وقصير أبو الطوب وقصر الحاجة وغيرها، وفصاكي حفظ المياه وآبار مثل سانية غواط وتاجموت والباصالية والخرجة، وقد كانت مستقر لكثير من الأشراف والمرابطين الذين استقروا بها ابتداء من سنة 1510م .

عين تاورغاء



توجد بالمدينة عين تسمى عين تاورغاء، تقع عين تاورغاء فى تاورغاء القديمة (البلاد) وتبعد عن تاورغاء الجديدة حوالي 4 كيلو متر تقريباً يحيط بالعين سور بنى مند فترة السبعينات ويتفرع منها عدة وديان تغدى أهل المنطقة والقرى المجاورة لها والتي تبعد عدة كيلو مترات كما يوجد بها جسران يقودانك إلى داخل مياة العين ومزرعة لتربية الأسماك التي كانت هناك حتى وقت قريب وأيضا يوجد بها نبات الديس الدى ينمو داخل العين الذي يصنع منه الحصائر والبوده كما يوجد بها نبات البردي، الذي ذكره سترابو في كتبه منذ القدم والذي ينمو ويؤكل من أهل المنطقه ويسمي (البودقيقه) كما يوجد بها نبات القصبة وكما هو معروف يوجد بالعين منبعان الأول قرب الجسران والتانى في الجهه المحاذية لمكان يسمى (الركزة) التي تتمركز فيها جميع أنواع الطيور أثناء هجرتها في الشتاء ويحيط بجوانبها صخور وضعت لحمايتها من الانجراف

وفى الحقيقة لايعرف حتى الآن عمق هذه العين ولا حتى متى ظهرت فلقد ذكرت في كتب التاريخ القديمه وسميت (ماكوما)، تتصاعد الأبخره في الشتاء من المياه مشكلةً دخاناً كتيفاً وعندما يكون الجو صافى يري الناظر داخل المياة طبقات الجبال الموجدة داخلها وعند الغطس أثناء السباحة إلى عمق معين يشعر الغطاس بالضغط الذى يؤثر على أذنيه، كما ولا يزال أهل المنطقة يستفيدون من مياهها في الرى والغسيل وسقاية الحيوانات وأيضاً المستفيد الأكبر كان حتى وقت قريب (المشروع الزراعى) قبل أن يتوقف والمجمع الإنتاجى للدواجن والأبقار بتاورغاء.

من بين أشجار النخيل وتدفق مياة العين يترأى لنا مشهد من جمال الطبيعة الخلابة المتواجدة هناك، يحيط بالعين عدة معالم من بينها الخزان القديم والمعروف عند أهل المنطقة بال(الشنترارى) ضريح السيدة عائشة والتي يقام بها مزار كل سنة من شهر (9) ضريح سيدى صالح، الجامع الكبير (جامع العين)، الزاوية العيساوية والزاوية المدنية للمدائح والأذكار وتحفيظ القران.

تسمية المدينة بتاورغاء

وجاء في تسمية المدينة بتاورغاء قصص عديدة منها الخيالى ومنها التاريخى يقال مند فترة بعيدة أنه كان هناك عروس متوجها بجهازها (جهاز العروس) وتوقفت في تلك المنطقة وكان جملها يشعر بالعطش فأراد أن يشرب من تلك العين فوقع هنالك وبدأ يصدر صوت عند غرقة (غاءغاءغاء) ويقال من هنا جاءت تسمية تاورغاء، ويقال بأن الكنز الذى كانت تحملة العروس لايزال غارقاً في مياة تلك العين حتى الآن.

وفى روايه أخرى نفس الروايه السابقة إلا أنه عندما أتى شخص ورأى الجمل يصدر أصواتاً قال (خيره) تعنى (ماذا به) قال له صاحب الجمل توا رغاء أي توا شرب الماء "ويقال لذلك سميت تاورغاء".

وقيل في معناها أن تأورغاء التي تعني الجزيرة الخضراء (تاورغات) لانها على شكل جزيرة خضراء بفعل العين الشهيرة والسواقي المتفرعة منها في مختلف الاتجاهات .

نظرة مختصرة قبل التهجير

بدأت معاناة أهالي تاورغاء مع بداية المواجهات المسلحة التي اندلعت في 17 فبراير عام 2011، حيث تم استخدام المدينة كمنطقة عسكرية من قبل قوات الجيش ، واستمرت معاناة أهالي تاورغاء في صمت؛ حيث يتعرضون لنيران الجيش ونيران كتائب الثوار ونيران قوات حلف النيتو، التي كانت تقصف مواقع الآليات العسكرية المتمركزة داخل الأحياء السكنية .

خلال المواجهات المسلحة اشترطت القوات عدم مغادرة المدينة إلا بموافقة الغرفة العسكرية والحصول على إذن مغادرة ورجوع محدد بتاريخ.

وكان يسوق في الإعلام بأن تاورغاء خالية من السكان وهذا الأمر منافٍ للحقيقة، فقد كان أهالي تاورغاء يموتون في صمت بين مطرقة الثوار وسندان الجيش .

أستمر هذا الأمر من شهر مارس 2011 و حتى 11 أغسطس 2011 ، في شهر رمضان حيث حدثت الكارثة والموت الجماعي داخل تاورغاء في يوم ما يسمي بيوم تحرير تاورغاء .

يوم تحرير تاورغاء هو بداية الكارثة التي حلت على أهالي تاورغاء، حيث دخلت كتائب مدينة مصراته لتاورغاء من أربعة محاور إضافة إلى قصف النيتو، وبدأت مليشيات مصراته بقصف الأحياء السكنية مستخدمةً جميع أنواع الأسلحة .

أستمر القصف يوم الحادي عشر من رمضان منذ الصباح الباكر، قتل العديد من الأهالي جراء قصف المباني التي دكت على ساكنيها ، ما أفزع الأهالي وأضطرهم للذهاب إلى تاورغاء القديمة على أرجلهم، لأن معظم السيارات كانت فارغة من البنزين الأمر الذي زاد من حجم الكارثة، حيث مات العديد من الأهالي أمام بعضهم في مشهد مأساوي جراء القصف بصواريخ جراد، والمدافع المضادة للطائرات وجميع أنواع الأسلحة.

تناثرت أشلاء الأهالي نتيجة للقصف وحتى الحيوانات لم تسلم حيث كانت تتبع الأهالي هرباً من القصف الانتقامي العشوائي؛ الذي لم يراعي حرمة ولا حماية وأمن المدنيين.

لم يجد الأهالي حل إلا الذهاب شرقاً لتفادي القصف العشوائي، الأمر الذي أجبر الأهالي لسلوك الطرق التي تمر في المنطقة السبيخة المحيطة بتاورغاء، ما أدي إلى موت وغرق العديد منهم ، خصوصاً كبار السن والنساء والمرضي والحوامل، الأمر الذي جعل هذا اليوم كارثي ومأساوي على الأهالي، والذي زاد الأمر وفاقم المصيبة قيام كل وسائل الإعلام بالتعتيم على هذا المصاب الجلل وعدم الإشارة إليه .

بعد ذلك تم طرد و تهجير كل من بقي داخل تاورغاء إلى خارجها، بعد أن تعرضوا للإهانة ، والاعتداء من قبل ثوار مصراته ومن رفض الخروج من بيته قتل بدم بارد .

ذهب الأهالي إلى منطقة الهيشه التى تبعد عن تاورغاء 75 كم ، ذهبوا سيراً على الأقدام ، تصحبهم بعض السيارات وفوجئ الجميع بالفوضى وعدم تمكنهم من الحصول على البنزين.

بعض أهالي الهيشه ساهموا في جلب بعض أهالي تاورغاء من الصحراء والمنطقة السبخيه إلى الهيشه، وأيضاً تجميع بعض رفات وأشلاء الأهالي ودفنها في الهيشه.

وبعد ثلاث أيام من الكارثة والنزوح و المعاناة، تمكن بعض أهالي تاورغاء من الحصول على الوقود، وتفرقوا كلاً حسب المدينة المفضلة له وتواجد الأقارب فيها : " سرت، والجفرة، زلة، سبها، طرابلس، تاجوراء، بني وليد، ترهونة " و باقي مدن ليبيا التي نزحوا إليها بما في ذلك مشروع اللود، تلك المنطقة الصحراوية النائية التي لا يوجد بها أي مقومات للحياة والتي شهدت تعذيب أهالي تاورغاء بعد وصول ثوار مصراته إليها .

بوصول ثوار مصراته إلى المناطق والمدن بداية من الهيشه تعرض الشيوخ والشباب والنساء إلى الإهانات والتعذيب والقتل والحرق أمام بعضهم، حيث قتل من قتل وخطف من خطف وزادت المأساة والكارثة ، لكن بوصول كتيبة شهداء الجزيرة من ثوار اجدابيا وبنغازي إلى منطقة الجفرة، تحسنت الأوضاع ، حيث قامت الكتيبة بحماية وتأمين وحراسة الأهالي، وهددوا ثوار مصراته بتسليح الأهالي إذا استمروا في خطف وقتل الأهالي.

قامت كتائب مصراته : " كتيبة الموت، توباكتس، النسيم، العاديات، المحارب، شهداء سيدي غريب، النسر، الحسم، شارع طرابلس، أحمد قرقوم " وغيرها ، بإهانة كرامة الأخرين حيث جمع الموجودين بموقع الإمداد بالجفرة، من نساء وكبار السن وأطفال في طوابير وأمروا الشباب بالبروك والزحف على الطريقة العسكرية، وطلب من أحد الشباب الهرولة ولكن أحدهم لم تعجبه هرولة الشاب فأطلق عليه النار وأرداه قتيلاً أمام أعين والدته وأخواته اللاتي

يعولهن وتم خطف بعض الشباب ونقلوا إلى مصراته، وأيضاً أخذت السيارات الخاصة وجميع الهواتف النقالة، والنقود من كل الموجودين وقاموا بأخذ مقتنيات النساء من الذهب أمام أعين أزواجهن، وحرقت السيارات وممتلكات الأهالي، ونفس الشيء حدث في طرابلس وبعض المدن التي نزح إليها الأهالي.

لم يفرق ثوار مصراته في هجومهم الأخير على تاورغاء بين جنود الجيش والمتطوعين والأهالي من الأطفال والشيوخ والنساء فكان الهجوم كاسح وإطلاق النار عشوائي والدمار شامل، ولقد حالف الحظ عدد من أهالي المدينة كونهم فروا قبل الهجوم بيوم واحد تحت تأثير الدعاية بأن ثوار مصراته سيقتلون كل من يجدوه أمامهم .

بعد ذلك بدأ الاعتقال العشوائي الممنهج على الهوية لكل شباب وشيوخ تاورغاء، ومعظم المعتقلين تم نقلهم الى مصراته، حيث تعرضوا لأشبع أنوع التعذيب و قتل البعض منهم تحت التعذيب قرابة 170 قتلوا غيلة وغدراً دون محاكمة تعذيباً ورمياً بالرصاص ، واستمر الاعتقال والقتل على الهوية حيث بلغ عدد الشباب المختطفين 220 والمعتقلين داخل سجون مصراته قرابة 1300 شاب، لا ذنب لهم إلا أنهم من أبناء مدينة تاورغاء.



أصبحت مدينة تاورغاء بعد نزوح المواطنين أثراً بعد عين لا وجود للحياة فيها ، تنتشر بها الحيوانات النافقة والكلاب الضالة ، لم تسلم المباني العامة من التدمير والحرق المتعمد ، ولا الممتلكات الشخصية من السرقة والنهب، جميع الأماكن العامة في تاورغاء المصارف والمستشفيات والمدارس تعرضت للحرق بعد إن تم سرقتها والعبث بمحتوياتها.



زاد من المأساة غياب الزيارات والاهتمام من أعضاء الحكومة والمجلس الانتقالي السابق، والمؤتمر الوطني ومجلس النواب لأهالي تاورغاء، لرفع معنوياتهم والوقوف على حالهم، في الوقت الذي قام بذلك معظم السفراء والبعثات الدبلوماسية ومبعوثي الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى الموجودون في ليبيا.

أما أهالي تاورغاء المقيمين بمدينة مصراته، فنتيجة لغياب الأمن في المدينة في بداية الأحداث، وانتشار عدة مجموعات مسلحة خارجة عن القانون، اضطر العديد من أهالي تاورغاء المقيمين بالمدينة لمغادرة منازلهم، وترك جميع ممتلكاتهم، ومنع هؤلاء النازحين من العودة إلى ديارهم بعد أن وضعت الحرب أوزارها ، بل تم نهب ممتلكاتهم وتم تسكين عائلات من المنتمين لمدينة مصراته بمنازلهم .

شهادات أهالي تاورغاء

يروي أحد أهالي المدينة عملية النزوح من تاورغاء قائلاً : " بدأت حرب تحرير تاورغاء كما يطلقون عليها يوم الخميس الموافق 11- 8- 201 أقترب ثوار مصراته من تاورغاء بأسلحتهم و بدءوا بالقصف والرماية في الهواء في اتجاه تاورغاء مما أدخل الذعر فى قلوب السكان ، بدأ اقتحام المدينة منذ ساعات الصباح الأولى حتى ساعة متأخرة من الليل ونجم عنها سقوط ضحايا وجرحى في صفوف المدنيين من سكان تاورغاء وكان الناس ينزحون باتجاه الشرق.

الفارين كانوا عائلات نساء وأطفال وعجائز وشباب ورجال ونساء حوامل ومرضى ومعاقين مجتمع متنوع فمنهم من حمل أطفاله على رأسه وظهره ومنهم من حمل أحد والديه على كتفيه ومنهم من حمل أمه المسنة أو أبيه الهرم أو ابنه أو شقيقه المعاق في عربات (براويط).

فهاموا على وجوههم في الصحراء وقطعوا مسافة 70 كلم سيرا على الأقدام فمات من مات وجرح من جرح وكان الناس في حالة رعب وقتل منهم قرب السبخة أكثر من 70 مواطن وتركت الجثث في العراء على طول الطريق دون دفن حتى نهشتها الكلاب والطيور وتحللت في شكل مأساوي للغاية وكل ذلك كان في شهر رمضان المبارك ومن عجز منهم تركوا في العراء ومنهم المواطن : عقيلة على عبدالقادر نتيجة لعجزه عن المسير خلال الفرار ترك في العراء " .

إحدى السيدات وهي امرأة مسنة،عجز إبنها عن حملها لطول الطريق، فكان يستريح مرة ويحملها مرة، وأمام معاناة الإبن قالت له أمه، يا ولدى اتركنى وانج بحياتك، أنا أمرأة كبيرة السن وأنت العمر أمامك .

الاتهامات بالقتل والاغتصاب

اتهمت المليشيات المسلحة أهل تاورغاء، بالمشاركة في القتال في صفوف قوات الجيش و تأييد العقيد معمر القذافي أثناء المواجهات المسلحة ، كما اتهمتهم بارتكاب جرائم حرب في مصراته، وقد عجزت الحكومة الليبية وسلطات مصراته عن كبح جماح تلك المجموعات المسلحة.

في أثناء الصراع المسلح المحتدم آنذاك، ذكرت العديد من وسائل الإعلام أن هناك حالات انتهاك لحرمات البيوت واغتصاب ممنهج للنساء ؛ من مقاتلين من تاورغاء بالتحديد ضد نساء من مصراته، حيث كانت وبالتحديد في منطقة طمينه بمدينة مصراته، ولكن كل الجهود لم تفضي إلى الحصول ولو على أرقام بسيطة مما يذكر وكل ما أشيع هو روايات تفتقد للتوثيق وحاولت العديد من المنظمات الحقوقية التي قامت بزيارة المدينة، لتقصى الحقائق حول هذه الاتهامات الحصول على أدلة على تلك المزاعم ، لكنها لم تصل لشيء وكان رد أهالي مصراته **لا يمكننا فضح بناتنا.**

من جهتها ذكرت الصحيفة الايطالية "Corriere della Sera" في عددها الصادر يوم السبت 25 يونيو2012 أن موظفي منظمة " العفو الدولية " ، لم يجدوا أية دلائل على حصول عمليات اغتصاب جماعية للنساء، من قبل القوات الموالية لنظام معمر القذافي بهدف تخويف السكان الليبيين.

ونقلت الصحيفة الايطالية الصادرة في ميلانو عن موظفة منظمة العفو الدولية: " دونتيلا روفيرا" التي قامت بدراسة هذه المسألة خلال الأشهر الثلاث الأخيرة في مناطق مختلفة من ليبيا، قولها إنه لم يتم اكتشاف دلائل على هذه الجرائم .

وقالت روفيرا : ما تم تناوله من أن قوات العقيد معمر القذافي، ارتكبت أفعال عنف عديدة فهذا حقيقة ، ولكننا لم نكتشف دلائل على عنف جنسي، مع أننا بحثنا عنها لوقت طويل، ولا أريد القول إنها لم تحصل، كما إننا نستمر بالتحقيق ، إلا أننا لم نجد شيئاً بعد ولا نعرف أحداً ممن وجد شيئاً مماثلاً.

كما أشارت روفيرا إلى أن زملائها استطاعوا مشاهدة تسجيلا مصوراً واحداً فقط، يبين عملية اغتصاب، إلا أن المغتصبين الذين بينهم التسجيل لم يكونوا يرتدون ثياباً عسكرية، بالإضافة إلى ذلك لم يكن بالمستطاع معرفة مكان و زمان تسجيل الفيلم.

وقالت روفيرا : " إننا نملك الكثير من الدلائل على جرائم مرتكبة من قبل قوات القذافي، وعنف مرتكب من قبل الثوار، ولكن الاغتصاب لا يدخل ضمنها ".

وأضافت روفيرا : " حتى بفرض وقوع حالات اغتصاب، فإن السبيل الوحيد للتأكد هو تشكيل لجنة للبحث والتقصي، حتى يمكننا الملاحقة القانونية للجناة وإنصاف الضحايا، وحتى يتم ذلك يمكننا القول إن التهم التي ألصقت بأهالي تاورغاء معظمها لا تستند إلى أدلة ثابتة، تدين مرتكبيها وإنما إشاعات في الغالب ".

وقد اتخذت دعاوى الاغتصاب كذريعة لاستمرار العداوة وإماتة أي محاولة لعودة أهالي تاورغاء لديارهم وملاحقتهم وسجنهم وتعذيبهم وقتل البعض منهم، ويعضد ذلك ما قاله صلاح المرغني وزير العدل السابق : " قضية الاغتصاب هي مصدر الكراهية في هذا المجتمع فالأمور تمضي على ما يرام إلى أن يجري التطرق إلى هذه القضية، وحينها تشعر أنك قد اصطدمت بحائط" .

و يعترف المرغني : " بأن حكومة المؤتمر الوطني العام الانتقالية كانت بطيئة في معالجة هذه المسألة " يقصد مسألة دعاوى الاغتصاب .

من جهة أخرى رأى المراقبون أن البعض في مصراته يتعمدون رفع مستوى العداء، للإستيلاء على جزء من أرض تاورغاء وممتلكات أهالي تاورغاء القاطنين في مصراته ويتخذون من دعاوى الاغتصاب ذريعة لهذه الأفعال، وهذا ما حدث بالفعل مع الممتلكات المملوكة ملكية مقدسة من عقارات ومحلات تجارية، لكل القبائل التي تم طردها من مصراته وأسموهم العائدون، بسبب تركهم للمدينة أثناء الصراع المسلح خوفاً على أنفسهم ثم عودتهم بعد ذلك.

يمكننا القول بأن كثير من الناس ركضوا بالرأي السائد ركضا دونما تبيان لحقيقة الأمر، واتبعوا ما يطلق من اشاعات وبيانات كاذبة، وهو ما زاد حدة العداء وجعل من الكذب حقيقة ومن الخيال واقعاً ممكناً حتى وصل ببعضهم أن أوصل عدد المغتصبات لثمانية آلاف مغتصبة ، مثل الطبيبة النفسية سهام سرقيوه والدكتور إسماعيل فورتيه من مصراته وغيرهم ، حيث أكدوا وتزعموا فريقاً يقول بأن قوات القذافي استخدمت الاغتصاب كسلاح فى الحرب ، لكن بالبحث والتحرى والتمحيص تأكد بأن كل الدعاوى التى رفعوها ، ما هى إلا دعاوى كاذبة لم تقم على أدلة .

وقد نسب البعض إلى رئيس المجلس الوطني الانتقالي آنذاك : " المستشار مصطفى عبدالجليل " القول بأنه قد ذهب لمصراته وأنهم أطلعوه على مقاطع مصورة وجدت فى هواتف بعض الجنود من تاورغاء تثبت وقوع عمليات اغتصاب ، لكن بسؤال المستشار مصطفى عبدالجليل من قبل لجنة الصلح خير وهى لجنة سعت للصلح بين تاورغاء ومصراته وعودة أهالي المدينة ، أنكر المستشار مصطفي عبدالجليل تلك القصة الملفقة .

التهجير القسري : هو ممارسة تنفذها حكومات أو قوى شبه عسكرية أو مجموعات متعصبة تجاه مجموعات عرقية أو دينية أو مذهبية بهدف إخلاء أراضٍ معينة وإحلال مجاميع سكانية أخرى بدلاً عنها.

وتعتبر المواد (2)، (7)، (8) من نظام روما الأساسي،التهجير القسري جريمة حرب تطال كل من ساعد فيها من دول ومسؤولين، بدءً من المجلس الوطني الانتقالي مروراً بكل الحكومات المتعاقبة التي لم تكن إلا غطاءً لهذه المليشيات حيث كانت تمارس انتهاكاتها بعلم سلطات الدولة وباستعمال أجهزتها كوزارة الداخلية والدفاع وبعض الكتائب المحسوبة على رئاسة أركان الجيش .

يعرَف النزوح: (بأنه حركة الفرد أو المجموعة من مكان إلى آخر داخل حدود الدولة ، ويتم النزوح رغماً عن إرادة النازح بسبب مؤثر خارجي مهدد للحياة كالمجاعة أو الحرب أو الجفاف والتصحر أو أي كوارث أخرى تدفع النازح إلى مغادرة موقعه والتوجه إلى موقع آخر طمعاً في الخلاص من تلك الظروف).

وكذلك يعرَف النازحون : (بأنهم الأشخاص أو مجموعات من الأشخاص الذين أجبروا على هجر ديارهم أو أماكن إقامتهم المعتادة فجاءة أو على غير انتظار بسبب صراع مسلح أو نزاع داخلي أو انتهاكات منتظمة لحقوق الإنسان أو كوارث طبيعية أو من صنع الإنسان وهم لم يعبروا حدود أية دولة معترف بها دولياً).

يلاحظ أن النزوح لا يندرج تحت مفهوم الهجرة الاختيارية للمواطن داخل وطنه أو وفوده من منطقة إلى أخرى على الرغم من تشابهما في عدم العبور

لحدود دولة أخرى ، فالنزوح يختلف عن الهجرة لأنه يتم قسراً بلا رغبة واختيار من الفرد أو الجماعة ، كما أنه قد يحدث فجاءة دون سابق تخطيط ، والنزوح قد يكون شاملاً وذلك بأن تنزح قبائل بأكملها دون أن يحمل هؤلاء النازحون ما يكفيهم من احتياجاتهم المادية والعينية .

أما الهجرة فإنها تتم عن سابق تمعن وتفكير وقد تكون هجرة فردية أو جماعية وللمرء أن يختار ما يحمله معه من مستلزمات أو ما لا يحمله فليس هنالك مهدد لحياته والهجرة تتم عبر مراحل مما يسهل امتصاصها واستيعابها في موطن الاستقبال وإحلالها وتعويضها في الموطن الأصلي الذي جاءت منه العناصر المهاجرة على عكس النزوح الذي تعجز المجتمعات فيه عن استيعاب كل الأعداد النازحة مرة واحدة بما يفوق مقدرة المجتمع فيؤدي ذلك إلى إفرازات سالبة في المناطق المستقبلة.

ظل النازحون داخلياً في ليبيا عرضةً للإساءات ولم يكن مجلس النواب ولا المؤتمر الوطني العام ولا المجلس الانتقالى الذى حكم البلاد إبان الثورة قادرين على تعزيز عودة الاشخاص النازحين داخلياً أو إعادة توطينهم طوعياً وعلى نحوٍ مناسب ونظراً للافتقار إلى قوانين أو سياسات أو برامج حكومية كافية، فقد قدمت المنظمات الدولية ومنظمات غير حكومية المساعدة لهم.

واليوم و بعد خمس سنوات من انتهاء الصراع المسلح ، ليس ثمة مبرر لاستمرار النزوح الداخلي في ليبيا ويتعين على السلطات أن تتخذ المزيد من الإجراءات لإيجاد حلول لاحتياجات المجتمعات النازحة وحقوقها وبواعث قلقها المشروعة، كما أن من واجبها توفير حلول دائمة للأشخاص النازحين داخلياً والسماح لهم باتخاذ الخيار المتبصِّر والطوعي بشأن الحل الذي يبتغونه ، بيد أنه من المثير للقلق أن تجعل السلطات الليبية والرأي العام حق أهالي تاورغاء في

العودة مشروطاً بتحقيق العدالة وجبر الضرر لضحايا الانتهاكات التي حدث إبان المواجهات المسلحة عام 2011، وهو أمر قد يطول لسنوات فى بلد تعصف به الفتن وينتشر به السلاح ويفتقد لسلطة مركزية موحدة وقوية .

إن بعض الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني، عندما تُرتكب بنية إجرامية من قِبل طرف في النزاع قد تشكل جريمة حرب، يشمل ذلك التعذيب والقتل رهن الاحتجاز و الحُكم على محتجزين دون محاكمة عادلة .

إن بعض الجرائم عند ارتكابها على نطاق واسع أو بشكل ممنهج كجزء من سياسة إجرامية لدولة أو منظمة، قد تمثل جرائم ضد الإنسانية أثناء النزاع أو السلم؛ يشمل ذلك التعذيب والاحتجاز التعسفي والتهجير القسرى .

كل من يرتكب جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية أو يأمر بها أو يساعد عليها أو يتحمل مسؤولية القيادة عنها، يمكن أن يخضع للملاحقة القضائية أمام المحاكم المحلية أو المحكمة الجنائية الدولية ولا شك أن تهجير تاورغاء وما حدث لسكانها من تعذيب وقتل يندرج تحت هذا البند .



نهب وسرقة وحرق الممتلكات

في أثناء الصراع تعرضت المدينة للقصف بالقذائف والصواريخ، من قبل طائرات حلف شمال الأطلسي ومن قبل الثوار، رداً على القذائف التي كانت تخرج باتجاه مصراته من قبل قوات الجيش ، حيث كانت الاشتباكات تستمر لعدة ساعات وأحياناً ليوم كامل ، وكانت تسقط خلالها القذائف على الكثير من المنازل والأحياء السكنية، وفي إحدى الهجمات بصواريخ (غراد) على حي يعرف بـ (شعيبة السارة)، توفي تسعة أشخاص نتيجة القصف وتمزق خمسة منهم إلى أشلاء .

بعد ما تم تهجير المدينة قامت كتائب مصراته بالهجوم على المدينة، وتحديداً في الفترة من 11 أغسطس 2011 إلى نهاية العام، حيث قامت بتدمير ممنهج للمدينة، ولم يسلم شيء من النهب والسرقة والتدمير على نطاق واسع للغاية، واستمرت هذه الممارسات لعدة أسابيع ولأشهر ولفترات متقاربة، ثم متباعدة للحيلولة دون عودة الأهالي والسكان لديارهم.

وقد أظهرت الكثير من الفيديوهات المسجلة العديد من الأفراد يتبعون لكتائب وتشكيلات مسلحة تعود لمدينة مصراته، يقومون بهدم وتدمير لمرافق الحياة والعبث بالممتلكات وحرق للمساكن وهدم خزان المياه الرئيسي بالمدينة ، يظهر أحد الفيديوهات مشهداً لحرق مساكن ما يعرف بـ عمارات الضمان، وأيضاً مشهد أخر لأشخاص يهدمون منازل بتفجيرها بعبوات ناسفة، علاوة على استهداف عشوائي للمدينة بالقذائف، ما أدى لاشتعال النيران بشكل كبير في المدينة، وتمدد ألسنة اللهب إلى بعض المزارع والأشجار المجاورة، باعتبار المنطقة شبه زراعية وتوجد الكثير من الأشجار المجاورة للمنازل.

وطيلة هذه الفترة، لم تسلم المدينة من السرقة والنهب والحرق يومياً من قبل مليشيات تعود لمصراته، ولم تفعل الدولة ما ينبغي خلال ذلك من منعها لهذه المليشيات من العبث بالمدينة وعلى مرئ ومسمع من الجميع

الاعتقال التعسفي وتعذيب أهالي تاورغاء

يعرف الاعتقال والحجز التعسفي : بأنه عملية اعتقال أو احتجاز الأفراد في قضايا بحيث لا يكون هناك أي دليل أو اشتباه بقيامهم بأي عمل يخالف القوانين النافذة المحلية أو لم تكن عملية الاحتجاز جزءً من العملية القانونية تكون على الأرجح مثل عمليات الاعتقال تلك نابعة من تعسف أو لا منطق يحكمها.

و ينص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أقرته الأمم المتحدة على الحظر المطلق للتقييد التعسفي لحريات الأفراد في المادة التاسعة تحت نص : "لا يجوز القبض على أي إنسان أو حجزه أو نفيه تعسفاً.".

وعرفت المادة الأولى، الفقرة الأولى، من اتفاقية منع التعذيب لسنة 1984 التعذيب بأنه : " أي عمل ينتج عنه ألم أو عذاب شديد، جسديا كان أم عقليا، يلحق عمدا بشخص ما بقصد الحصول من هذا الشخص، أو من شخص ثالث، على معلومات أو على اعتراف، أو معاقبته على عمل ارتكبه أو يشتبه في أنه ارتكبه، هو أو شخص ثالث أو تخويفه أو إرغامه هو أو أي شخص ثالث، أو عندما يلحق مثل هذا الألم أو العذاب لأي سبب من الأسباب يقوم على التمييز أيا كان نوعه، أو يحرض عليه أو يوافق عليه أو يسكت عنه موظف رسمي أو أي شخص آخر يتصرف بصفته الرسمية "

و خصصت الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 26 يونيو من كل عام، ” اليوم العالمي لمساندة ضحايا التعذيب” ، من أجل القضاء على التعذيب وغيره من

الظروف القاسية والمهينة أو اللا إنسانية، حيث دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في 26 يونيو عام 1987، وجاء فيها : " المساواة في الحقوق وغير قابليتها للتصرف لجميع الأفراد، هي أساس الحرية والسلام في العالم، فلكل فرد الحق في الحفاظ على سلامته، وأنه جميع الشرائع السماوية والمواثيق الإقليمية والدولية، تمنع وتجرم التعذيب ".



ولا شك إن ليبيا التزمت باحترام حقوق الإنسان، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب عام 1989، ولكن بعد أن وضعت الحرب أوزارها في ليبيا وانتهى الصراع المسلح، سقط العديد من أبناء مدينة تاورغاء في عمليات أصح ما يقال عنها " بالممنهجه "، من قبل مليشيات من مصراته، حيث كانت تجوب أغلب مدن غرب ليبيا ووسطها، بحثاً عن أبناء مدينة تاورغاء، وفعلاً اقتيد الكثير من الشباب على الهوية كونهم ينتمون لتاورغاء، وكل من كان أسود البشرة هو هدف مشروع للسجن والضرب والسب والشتم، وخاصة إذا ما تأكد من أنه تاو رغي.

تم اعتقال الالاف اعتقالاً تعسفياً مطول بلغ في بعض الحالات 5 سنوات دونما عرض على النيابة، بل وتم الحكم على بعضهم بإجراءات قضائية موجزة،

و أصبحت مقار بعض الكتائب أكثر وحشية من معتقلات النازية، صعق بالكهرباء وضرب بالسياط وتعليق من الأيدي والأرجل، وكي وحرق بالنار، وإجبار الموقوفين على السهر لأيام والنوم على البلاط في أيام الصقيع، إضافة لمحاولات اغتصاب النساء والرجال على السواء، واقع مخزي وعار وندبة في جبين ليبيا التي لوثتها الكتائب بممارستها الغير قانونية والغير أخلاقية والمخالفة لتعاليم الإسلام .

تم تعذيب المئات من أبناء تاورغاء بسجون مصراته، حيث مورست ضدهم كل أنواع التعذيب : " ضرب بالسياط، وصعق بالكهرباء، وسكب الماء المغلي والحرق بالنار " مات العشرات منهم تحت التعذيب والباقين يقاسون جحيم التعذيب إلى اليوم وبلغ عدد من هم قيد الاحتجاز أو مفقودين أو قضوا نحبهم من أبناء تاورغاء حوالي 1.300، وفقاً لمنظمة هيومن رايتس ووتش، التي قالت في وقت سابق : " أن الجرائم المرتكبة ضد أهالي تاورغاء قد ترقى إلى جرائم ضد الإنسانية ويمكن أن تحولها المحكمة الجنائية الدولية إلى دعوى جنائية ".

وقد ذكرت منظمة هيومن رايتس ووتش؛ في تقريرها الصادر في 20 مارس عام 2013: " أن على الحكومة الليبية اتخاذ خطوات عاجلة؛ لمنع انتهاكات حقوق الإنسان الخطيرة والمستمرة بحق سكان بلدة تاورغاء، الذين يشيع اعتبارهم من مؤيدين سابقين لمعمر القذافي .

وتنتشر أعمال التهجير القسري لنحو 40 ألف شخص، والاحتجاز التعسفي والتعذيب والقتل، على نطاق واسع وممنهج وعلى نحو منظم، بما يكفي لاعتبارها جرائم ضد الإنسانية، ويجب أن تلقى الإدانة من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة " .

وأضافت المنظمة في تقريرها : " تقع مسؤولية معظم الانتهاكات على عاتق جماعات مسلحة من مصراته، الواقعة على مسافة نحو 30 كيلومتراً إلى الغرب من مدينة تاورغاء ، وتتهم هذه الجماعات أهل تاورغاء بالمشاركة في القتال في صفوف القوات المؤيدة للقذافي أو تأييدها أثناء الثورة، وبارتكاب جرائم حرب في مصراته، وقد عجزت الحكومة الليبية وسلطات بمدينة مصراته عن كبح جماح تلك الجماعات المسيئة المسلحة " .

وأوضحت هيومن رايتس ووتش: " أنه يمكن تحميل قادة المليشيات بمصراته وكبار مسؤوليها، المسؤولية الجنائية أمام المحاكم الوطنية والدولية، بما فيها المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي، على إصدار الأوامر بارتكاب هذه الجرائم والإخفاق في منعها أو معاقبة مرتكبيها " .

وكانت المدّعية العامة بالمحكمة الجنائية الدولية " فاتوا بنسودا " ، قد رفعت تقريراً إلى مجلس الأمن في نوفمبر عام 2012، قالت فيه : " إن مكتبها يواصل جمع المعلومات حول مزاعم القتل والنهب، وتدمير الممتلكات والتهجير القسري من جانب مليشيات مصراته لأهل تاورغاء، لتحديد ما إذا كان يتعين إدراج هذه المزاعم في قضية جديدة " .

وأشارت المنظمة إلى أنه على السلطات الليبية أن تعجل بدورها؛ بالتحقيق مع الأفراد من أهل تاورغاء المتهمين بارتكاب جرائم جسيمة أثناء نزاع عام 2011، بما في ذلك مزاعم الاغتصاب والقتل غير المشروع في مصراته، وملاحقتهم جنائياً بأقصى ما يتيح القانون في حال وجود أدلة على جرائم، وأما معاقبة مجتمع كامل على مزاعم بارتكاب بعض أفراده لجرائم، فهي ترقى إلى مصاف العقاب الجماعي " .

ورغم كل هذه التوصيات لم تتخذ الحكومات الليبية ، أي تدابير حيال هذا الأمر، وبجهود شخصية من أبناء تاورغاء المهجرين ونشطاء حقوق الانسان، وبعض المنظمات الحقوقية المحلية غير الحكومية ومنظمات دولية، يتم جمع المعلومات حول بعض الشباب ممن قتلوا تحت التعذيب، نظراً لصعوبة التواصل ولخطورة العمل في مثل هذه المواقف، حيث يتعرض المدافعون عن حقوق الانسان للتهديد والملاحقة، وتم اختطاف وقتل البعض منهم.

ويبدو أن ميليشيات مصراته تقدمت في نهاية الأمر لملء الفراغ الذي تركه نظام العدالة المتعثر في ليبيا وأصبحت هي الخصم والحكم والجلاد في غياب واضح وتعثر مقصود لمنظومة العدالة وغياب طرق التقاضي وأصبحت العدالة والانصاف مصطلحات غريبة وغير مقبولة .

المهّجرين داخل المخيمات

أنتقل أهالي تاورغاء للسكن في عدة مدن ومخيمات، أقرب إلى معتقلات جماعية لا ترقى إلى أبسط الاحتياجات البشرية، علاوة على إنها مقرات للشركات العاملة في ليبيا التي كانت تقوم بتنفيذ مشاريع البنى التحتية.



ينتشر أهالي تاورغاء في توزيع سكاني على أغلب مناطق ليبيا ، ويتمركز هذا التوزيع على النحو التالي: —

طرابلس والمناطق الغربية، وبنغازي والمناطق الشرقية، وسبها والمناطق الجنوبية، وترهونة والمناطق والقرى المحيطة بها، ويتوزع الباقي في مجموعات صغيرة على أغلب المناطق تقريباً.

طرابلس والمناطق الغربية

بعد عملية التهجير القسري وتشتت العائلات في جميع الاتجاهات، لم تكن العائلات المهجرة إلى طرابلس والمنطقة الغربية أكثر حظاً من غيرها.

حيث كان الهجوم على تجمعات الأهالي بالأسلحة الخفيفة والثقيلة، من قبل المليشيات أمراً يقلق الكثير من المنظمات المحلية والدولية، فى صمتٍ حكوميٍ عن ما يحدث.

فبتاريخ 6 / 2 / 2012 م تم الهجوم على أحد مخيمات تاورغاء وهو، مخيم الأكاديمية البحرية بجنزور، الذي يقيم به عدد 528 أسرة، يعانون ظروف معيشية صعبة بسبب عدم توفر المياه بشكل صحي، وعدم وجودها في أغلب الأحيان، وإقامة بعض الأسر في أكواخ من الصفيح وغيرها وتحت سلالم المباني.

وقد تعرض هذا المخيم لهجوم أسفر عن وقوع 7 ضحايا، قامت منظمة ضحايا لحقوق الانسان الليبية بزيارة للمخيم في شهر فبراير عام 2012، للوقف على حقيقة ما حدث داخل المخيم، التقَ مندبوا المنظمة عدداً من الأفراد من عائلات الضحايا الذين قُتلوا وبعض الجرحى، وبعض مسئولي المخيم، وتم الاطلاع على التقارير الطبية وشهادات الوفاة للأشخاص السبعة والسجلات

الطبية الخاصة بالجرحى ونشرت المنظمة تقريراً عن الواقعة تحت عنوان : " مذبحة جنزور " موضحة فيه ما حدث وحجم الاضرار التى لحقت بأهالى تاورغاء، التقرير مرفق ضمن ملاحق الكتاب .

- مخيم طريق المطار، ويقيم بهذا المخيم عدد 356 أسرة، ويقع المخيم بالمدخل الجنوب الغربي لمدينة طرابلس بمحاذاة الطريق المؤدية إلى مطار طرابلس الدولي.

وقد زار هذا المخيم في منتصف شهر فبراير عام 2012، السيناتور الجمهوري "جون ما كين" عضو مجلس الشيوخ الأمريكي، وقف خلالها على مآسي الأهالي من أبناء تاورغاء، وعن تعرضهم للخطف والتعذيب والقتل على يد المليشيات المسلحة من مدينة مصراته.

- مخيم الفلاح: - يقيم بهذا المخيم عدد 250 أسرة، ويقع في وسط العاصمة طرابلس بمنطقة الفلاح، ولم يكن هذا المخيم استثناء عن باقي المخيمات الأخرى التي تعرضت للهجوم، حيث تعرض المخيم للهجوم من قبل المليشيات المسلحة بتاريخ 25 يوليو عام 2013، ونتج عنه قتيل وعدد من الجرحى، ولم تفعل الحكومة ولا أجهزتها الأمنية حيال ذلك أي شيء على الإطلاق.

- مخيم سيدي السائح: - يقيم بهذا المخيم عدد 75 أسرة، ويعانون من ظروف معيشية صعبة، بسبب نقص مياه الشرب، ويقع المخيم في ضواحي مدينة طرابلس في منطقة سيدي السائح.

- مخيم السراج: - يقيم بهذا المخيم عدد 11 أسرة، ويشترك مع أهالي تاورغاء في هذا المخيم عائلات مهجرة من منطقة المشاشية، ويقع هذا المخيم بمنطقة السراج بمدينة طرابلس.

وجدير بالذكر، إلى أنه يوجد العديد من العائلات المهجرة من أهالي تاورغاء، يقيمون خارج المخيمات بمدينة طرابلس، وكافة المناطق الغربية والقرى المحيطة بها، ويقّدر عددهم بحوالي 530 أسرة.

ترهونة والمناطق المحيطة

مخيم شركة أثيب ترهونة : - يقيم بهذا المخيم عدد 60 أسرة، وهو مقر قديم لشركة تركية يقع في ضواحي مدينة ترهونة، ويعاني الأهالي المقيمين بهذا المخيم ظروف معيشية صعبة، يفتقر المخيم إلى أبسط مقومات العيش الإنساني، ولا يرتقي إلى سكن عائلي أو جماعي في نفس الوقت.

كما يوجد العديد من العائلات المهجرة من أهالي تاورغاء، يقيمون خارج المخيمات بمدينة ترهونة والمناطق والقرى المحيطة بها، ويقّدر عددهم بحوالي 400 أسرة .

بنغازي والمناطق الشرقية



يتوزع الأهالي في المنطقة الشرقية على طول الشريط الساحلي الممتد من مدينة سرت إلى الحدود الليبية المصرية، ويتمركز العدد الأكبر من هذا التوزيع في مدينة بنغازي حيث توجد بها 7 مخيمات على النحو التالي: —

"مخيم قاريونس، ومخيم الحليس، ومخيم الرياضية 1، ومخيم الرياضية 2، ومخيم الكهرباء، ومخيم الصم والبكم، ومخيم سيدي فرج".

- مخيم قاريونس : - يقيم بهذا المخيم حوالي 554 أسرة، وهم يعانون ظروف معيشية صعبة سبق وأن تعرض هذا المخيم لهجوم في العام الماضي، من قبل مليشيا مسلحة كادت أن تسبب في فقدان حياة بعض الأهالي، ونتج عن هذا العمل الإجرامي عدة إصابات متفاوتة بين متوسطة وبسيطة.

- مخيم الحليس: - يقيم بهذا المخيم 360 أسرة، ويعانون ظروف معيشية سيئة للغاية، ويبعد هذا المخيم عن وسط مدينة بنغازي مسافة 25 كيلو متر تقريباً في اتجاه الغرب.



ويعتبر هذا المخيم من أشد المخيمات مأساوية، حيث يفتقر إلى أبسط مقومات العيش الآدمي، ولا توجد به شروط الوقاية من الأمراض والأوبئة، ويعتبر مزاراً للعديد من المنظمات المحلية والدولية، ولكن دون جدوى أو تغيير للواقع المأساوي الذي يعيشه الأهالي منذ أكثر من سنتين، كما كان لهذا المخيم نصيب من هجمات المليشيات المسلحة.

- مخيم الرياضية (1): - يقيم بهذا المخيم 85 أسرة، ويعرف هذا المخيم بمخيم الهلال الأحمر، نظراً لإشراف جمعية الهلال الأحمر الليبي فرع بنغازي عليه بشكل مباشر، ويعاني كذلك المقيمين بهذا المخيم من ظروف معيشية صعبة، حيث يقيمون في غرف تفتقر إلى أبسط المعايير الصحية، بالإضافة إلى انتشار القوارض في محيط المخيم، وكان يقيم بالمخيم خلال الفترة القريبة الماضية عدد كبير من عناصر الهجرة غير الشرعية.

- مخيم الرياضية (2): - يقيم بهذا المخيم 95 أسرة، ويعرف بمخيم الإسعاف والاستجابة، ويعتبر من المخيمات الصغيرة من حيث المساحة.

- مخيم معهد الكهرباء: - يقيم بهذا المخيم 112 أسرة تقريباً، ويعتبر هذا المكان مقر مؤقت حيث الأسر المقيمة في المخيم، تستغل مبيت الطلبة الدارسين بالمعهد مما يعيق استمرار عملية الدراسة.

- مخيم الصم والبكم: - يقيم بهذا المخيم حوالي 45 أسرة، ويقع بالقرب من مخيم معهد الكهرباء.

- مخيم سيدي فرج: - يقيم بهذا المخيم حوالي 85 أسرة، ويقع هذا المخيم بالقرب من مصنع الإسمنت في ضواحي مدينة بنغازي من الناحية الجنوبية، ويعتبر بعيد نسبياً عن وسط المدينة.

وتجدر الإشارة إلى أنه يوجد العديد من العائلات المهجرة من أهالي تاورغاء يقيمون خارج المخيمات بمدينة بنغازي، وكافة المناطق الشرقية والقرى المحيطة بها، ويقّدر عددهم بحوالي 700 أسرة.

سبها والمناطق الجنوبية

ويتوزع أهالي تاورغاء في أغلب مناطق الجنوب الليبي، خاصة في المدن والمناطق سبها، براك، الشاطئ، أوباري، مرزق، الجفرة، ويبلغ عدد الأسر المهجرة المقيمة في الجنوب بشكل عام 800 أسرة، ونشير بالذكر بأن منطقة الجنوب لا يوجد بها مخيمات لمهجري تاورغاء.

معاناة النازحون في المخيمات

يواجه النازحون من أهالي تاورغاء " خطر الموت في مساكن متهالكة " في ظل موجات البرد الشديدة التي تضرب البلاد مع قدوم كل فصل شتاء ، ففي مخيم بمنطقة جنزور إحدى الضواحي الغربية للعاصمة الليبية والذى يقطنه نازحون من بلدة تاورغاء منذ تهجيرهم في العام 2011، أتلفت الأمطار الشديدة والرياح عددا كبيراً من "مساكنه الصفيح"، حسب مسؤول المخيم علي الهروس.

قال الهروس في تصريح سابق لوكالة أنباء (شينخوا) "إن نازحي تاورغاء لم يعد أمامهم سوى مواجهة مصير الموت في مساكن متهالكة بعد تضرر مساكنهم الصفيح من الأمطار الشديدة والرياح وتسجيل حالات أمراض عديدة بين الأسر".

وتابع أن "المخيمات الخاصة بنا ليست معدة لتحمل تقلبات الطقس شتاء أو صيفا لأنها متهالكة وغير صالحة للاستخدام الآدمي، الحكومة وعدتنا بالكثير ولم تقدم لنا حتى القليل".

ومضى الهروس قائلاً بتأثر "إذا استمرت موجة البرد التي تضرب طرابلس وضواحيها منذ الأمس، فحتما سنشهد وفاة العديد من الأطفال والنساء الحوامل وكبار السن، الذين لا يمكن لهم الصمود طويلا، فقد باتوا في العراء تقريباً يحلمون بمأوى دافئ يقيهم برد الشتاء وأمطاره".

وتشكو مها التاورغي (35 عاما)، وهي واحدة من المقيمات في المخيم، الحرمان من العناية الصحية اللائقة ، بجانب الوضع المادي المزري للجميع.

وتقول التاورغي ل(شينخوا) "كيف لسكان المدن الأخرى النوم براحة وهم يعرفون معاناتنا جيداً، الله لن يغفر لهم إهمالهم لنا طويلاً مع حرماننا من التعليم والعناية الصحية اللائقة، والأدهى فقداننا لوظائفنا، حيث لا نتقاضى سوى إعانات شهرية لا تكفينا لأسبوع واحد فور استلامها".

وتابعت "لقد غادرنا تاورغاء منذ أكثر من ثلاث سنوات، وأضحى لدينا قناعة بأن معاناتنا لن تنتهي قريبا في ظل وعود كاذبة لم يتحقق منها شيء".

الأسر المقيمة خارج المخيمات

يبلغ عدد الأسر المقيمة خارج المخيمات 3120 أسرة، وترجع أسباب تواجد الأسر المقيمة خارج المخيمات إلى عدم وجود حجر كافية لهذه الأسر داخل المخيمات، وعدم استيعاب أماكن السكن حتى للعائلات المقيمة داخل المخيمات، مما نتج عن هذا الأمر زيادة تحمّل أعباء مالية إضافية لأرباب الأسر المقيمة خارج المخيمات، بسبب الالتزام بدفع قيمة أقساط الإيجار السكن شهرياً، وأحياناً سداد دفعات مقدمة لعدة شهور وبأسعار مبالغ فيها .

الاعتداءات المتكررة على المخيمات

تكررت الاعتداءات والغارات على مخيمات مهجري تاورغاء من قبل المجموعات *المسلحة نذكر بإيجاز تفاصيل الأحداث الرئيسية التي تصف طبيعة هذه الاعتداءات* ونطاقها:

في 6 فبراير 2012 تعّرض مخيم تاورغاء في جنزور لاعتداءات شنّتها عليه الميليشيات أسفرت عن مقتل، سبعة من أهالي تاورغاء من بينهم ثلاثة أطفال وامرأة عجوز.

في يوليو 2012 دخل مسلّح مجهول الهوية إلى مخيم الفلاح في طرابلس حيث يعيش 1200من أهالي تاورغاء المشّردين وأطلق النار فجرح أحد المقيمين في المخّيم. ثم تعّرض مخيم الفلاح للاعتداء ثانيةً في 16نوفمبر 2013 فقتل شخص وجرح ثلاثة آخرون.

في 1 أغسطس 2014 أخلي مخّيمان لأهالي تاورغاء واقعان على مقربة من مطار طرابلس الدولي، مخيم طريق المطار ومخيم الفلاح بعد احتدام الصراع بين الميليشيات المتقاتلة.

وفي أغسطس 2014 وجد المشّردون الداخليون في بنغازي أنفسهم في دائرة الخطر نتيجة الاشتباكات، العنيفة بين الميليشيات التي أجبرت 80عائلة على الفرار من مخيم سيدي فرج.

على مّر السنوات الست الماضية، لم توفّر الدولة الحماية أو التعويضات القانونية بما يمكنه الحّد من استمرار الاعتداءات التعسفية ضّد المشّردين داخلياً.

كذلك قامت ما يسمى بمجلس شورى ثوار بنغازى وهو تنظيم يضم عدد من الكتائب المتطرفة التكفيرية فى بنغازى ، قام خلال انسحابه من المدينة تحت وطأة هجوم قوات الجيش الليبي عليهم بعد بدء عملية الكرامة ، قام باختطاف عدداً من نازحى مخيم الحليس ، واصطحبهم معه فى تنقلاته حتى وصول بهم منطقة قنفودة التى حاصرها الجيش الليبي ، وخلال قصف الجيش الليبي لمناطق تمركز التنظيم الارهابي ، قتل عدد من أبناء تاورغاء ضمن مجموعة السجناء الذين كان يحتجزهم التنظيم ويتخذهم دروعاً بشرية وضمانة للخروج الآمن من قنفودة فى حال ما إذا انتصر الجيش عليهم وهذا ما حدث بالفعل بعد انتصار الجيش عليهم فى آواخر شهر يناير 2017 .

أسماء القتلى جراء القصف

" زكريا مخلوف محمد التاورغى ، مصباح حامد مصباح التاورغى ، وليد سعيد بالناصر التاورغى ، أيمن نصر جبريل التاورغى ، محمد مفتاح على التاورغي ، نصر الدين ميلاد التاورغي ، علي جمعة الفيتورى التاورغى "

وعلى الرغم من استمرار التهديدات، تمتعت الميليشيات المسئولة عن هذه الجرائم بالحصانة التامة وكانت الحالة الوحيدة لتدخل جهات الدولة بصورة علنية في 18 نوفمبر 2013 ، حيث وجه وزير العدل صلاح المرغنى بلاغاً إلى المدعي العام أحال فيه عمليات القتل في مخيم الفلاح يوم 16نوفمبر 2013 للتحقيق ولكن، حتى اليوم لم يجر أي تحقيق بهذا الشأن.

لم توفّر الدولة أشكال الحماية أو الضمانات لأهالي تاورغاء في قوانينها المحلية فالمادة 17من الإعلان الدستوري الصادر في 3 أغسطس2011 تلزم الدولة بضمان سلامة المواطنين والمقيمين غير أن وقوع هذه الاعتداءات ضدّ أهالي تاورغاء تهدّد حقهم في الحياة كما تنص المادة 5 من القانون رقم

29لسنة 2013على أن تعالج قضية النازحين ضمن إطار العدالة الانتقالية ومنذ إقرار القانون حتى اليوم، لم تعتمد أي سياسة وطنية للاستجابة لقضية المشّردين داخلياً .

مهاجمة مخيم جنزور وقتل عدد من الأهالي

فى يوم الاثنين الموافق6 / 2 / 2012 قامت قوة كبيرة من ثوار مصراته وبعض الاشخاص من مدن أخرى بالتوجه الى مقر الاكاديميه البحرية بجنزور والذى يستخدم كمقر لاهالي تاورغاء المهجرين، عند وصولهم الى البوابة تم إيقافهم من الحرس ثم ادعو أنهم مكلفين بعملية تفتيش من الوزارة فطلب اليهم الحراس إبراز تصريح التفتيش فرفضت المليشيات ذلك فمنعهم الحراس من الدخول فبقيت هذه القوة تنتظر خارجا وتتحين الفرصه لاقتحام الكامبو وعندما واتتهم الفرصه نتيجة لانشغال الحراس قاموا باقتحام الكامب وطالبوا بتفتيش المبانى التى يقيم بها الاهالى بحجة البحث عن السلاح ، فرد الأهلى بالرفض فما كان من أعضاء هذه المليشيات الا أن قاموا برفع أسلحتهم الثقيلة والخفيفه مثل ال م.ط و 14.5 فى وجه المدنيين العزل وبدؤا باطلاق النار عشوائياً ورد الأهالي برجم المعتدين بالحجارة وكانت حصيلة حالات الوفاة فى هذا الهجوم الغير مبرر وما تلاه من اعتداء على التظاهرة المنندة بالهجوم 7 أشخاص .

مخاوف تتعلق بأوضاع أهالي تاورغاء المشردين داخلياً

تدهورت حالة أهالي تاورغاء ، الذين يشّكلون المجموعة الأكبر من الأشخاص المشّردين داخلياً في ليبيا منذ العام 2011، ولم تنجح الدولة الليبية في تأمين الحماية للأشخاص المشّردين داخلياً وصون حقوقهم الأساسية، ولايزال أهالي تاورغاء مستهدفين من قبل الميليشيات وعرضةً للاختطاف والاغتيال والاعتداء على مخيماتهم.

وضع أهالي تاورغاء بعد بدء عملية الكرامة واحتدام الصراع المسلح بين الجيش والتنظيمات الارهابية

أولاً : طرابلس

نتيجة للصراع بين المجموعات المسلحة المنتمية لمدن الزنتان ومصراته نشبت الاشتباكات المسلحة و التي كانت شرارتها مطار طرابلس الدولي وانتقلت لمعظم أحياء طرابلس شهدت المدينة حركة نزوح كبيرة جدا للعائلات من عدة مناطق مثل (قصر بن غشير ،خلة الفرجان ،طريق المطار ،حي الأكواخ ،الأحياء البرية ،مشروع الهضبة ،وغيرها) وكل هذه الأحياء تحوي علي سكان مدينة تاورغاء المهجرين الذين طالهم ما طال أهالي تلك المناطق،وبالنسبة للمخيمات (طريق المطار ،ومخيم الفلاح) أخليت بالكامل منذ يومين 1 أغسطس 2014 حيث طالت القذائف والرصاص العشوائي المخيمان بشكل كثيف مما أذى للأهالي في البداية للاحتماء بالمباني المجاورة تحت الإنشاء ونتيجة لتلك الاشتباكات أصيب بعض الأهالي بعيارات ولكن الاصابات كانت بسيطة ناهيك عن النقص الحاد في البنزين وغاز الطهي والمواد الغذائية بصفحة عامة وألبان الأطفال ووقلة المخارج الأمنه حيث عم الذعر الموقف في كلا المخيمين، كان الوضع يسوء يومياً وفي بضع ساعات وبدون سابق إنذار تبدأ الاشتباكات من جديد مما اضطر الأهالي لمغادرة المخيمات في حركة جماعية إلى مناطق تم التنسيق معها إلى استقبال الأهالي وهي غرب مدينة طرابلس مثل جنزور والزاوية وصرمان وصبراته والعجيلات وبني وليد وبالتنسيق مع المجلس المحلي تاورغاء ومجلس الأعيان، لم يتبقى في المخيمات سوى مجموعة من الشباب لحماية ممتلكات الأهالي من العبث والسرقة وتعتبر المخيمات رسميا خالية من الأهالي وهي :

1- مخيم طريق المطار 500 عائلة

2- مخيم الفلاح 250 عائلة

3- عائلات خارج المخيمات طالها النزوح حوالي من 200 إلى 260 عائلة

تجدر الاشارة إلى أنه هناك مجموعة مسلحة بحسب معلومات أحد المفرج عنهم إنها تتبع لـ غنيوة الككلي (قائد مليشيا) بحي أبوسليم بطرابلس قامت بإلقاء القبض على شباب من تاورغاء بالمنطقة القريبة من مشروع الهضبة وخلة الفرجان وقصر بن غشير ومنطقة الفلاح أثناء نزوجهم بعد بدء الصراع المسلح فى يوليو 2014 وقامت باقتيادهم لجهة غير معلومة .

ثانياً : بنغازي

منذ بداية العمليات العسكرية (عملية الكرامة) والتى يقودها المشير خليفة حفتر ضد التنظيمات الارهابية ، بمنطقة سيدي فرج حيث كانت المنطقة ساحة اشتباكات كبيرة وبالقرب من مخيم (سيدي فرج) سقطت مجموعة من القذائف وأصبح المخيم والمناطق السكنية المحيطة به في وسط الصراع نزح الأهالي إلى وسط المدينة وبالنسبة لمخيم سيدي فرج حوالي 80 عائلة انتقلت إلى مخيم الحليس ومخيم قاريونس حيث اتخذت من المدرسة داخل المخيم سكن لها وانتقل عدد من العائلات للمدن المجاورة لبنغازي مثل (قيمينس ،اجدابيا ،سرت ،والجنوب بصفة عامة) وبعد احتدام الصراع في أواخر شهر يوليو ووصول الاشتباكات لمنطقة بوعطني القريبة من معسكر الصاعقة (الرئيسي) وهذه المنطقة واقعة بين المعسكر ومطار بنينا ونتيجة للاشتباكات نزح العديد من العائلات بالمنطقة أيضا ولكن بشكل كبير نتيجة لاستهداف مجلس شورى

ثوار بنغازي المكون من : (انصار الشريعة وكتائب راف الله السحاتى وتشكيلات الدروع وغيرها من المليشيات التكفيرية) معسكر الصاعقة 21 ومعسكر الصاعقة 36 ومعسكر الصاعقة 319 ومعسكر الصاعقة الرئيسي كلها تقع بالقرب من بعضها وطالها القصف المكثف وأدي استعمال الطيران من قبل قوات الجيش فوق الاحياء السكنية لوقوع إصابات بالمدنيين ، نتيجة لسقوط القذائف التى تستهداف المقاتلين على الارض من قبل الطائرات الحربية.

وفي ظل هذه الاشتباكات يقع مخيم المدينة الرياضية ضمن منطقة شبه مفتوحة حيث يسقط الكثير من المقذوفات هناك ويقبى الاهالي في فزع نتيجة لان المخيم لا يحتوي على أماكن جيدة للإحتماء وإنما هي عبارة عن مساكن من الصفيح ومساكن جاهزة وليست جدران أسمنتية وكذلك الحال بالنسبة لمخيم قاريونس، إضافة إلى نزوح الاهالي خارج المخيمات لمناطق أخرى نتيجة لوصول الإشتباكات إلى الأحياء سالفة الذكر وتوجه العائلات إلى أقارب لهم في مدن مجاورة وبعيدة كالبيضاء وطبرق والجنوب بصفة عامة .

مخيم الرياضية ببنغازي وتعرضه للقصف

تعرض مخيم المدينة الرياضية ببنغازى فى يناير 2016 لسقوط بعض القذائف العشوائية نتيجة للصراع المسلح المحتدم بين الجيش لليبي والجماعات المتطرفة نتج عنه مقتل كلاً من :" فهمي يوسف هوشة وزوجته هالة أبو شريد التاورغي والطفلة نجوى فهمي يوسف شريد " بالاضافة لثمانية مصابين .

مأسي ومشاكل النازحين

يعانى النازحون من نقص وتدنى فى الخدمات وتوضع أمامهم العراقيل، الأمر الذين فاقم من مأساتهم، التى استمرت لست سنوات وهذه بعض من مأسيهم ومشاكلهم :

- الطلبة تواجههم مشاكل في القبول في المدارس والمعاهد لعدم القدرة على استيعابهم لكثرة عددهم والبعض لم يستطع إكمال المرحلة الجامعية نتيجة لوجود ملفاتهم بمدينة مصراته .

- التأخر في الحصول على الرواتب وبعضهم رواتبهم موقوفة من بداية الصراعا لمسلح في مطلع عام 2011 .

- تواجههم مشاكل صحية بسبب عدم حل مشاكل المياه والمجاري في بعض المخيمات وكذلك بعد المصحات وعدم الشعور بالأمان عند الذهاب للمصحات البعيدة.

- المشاكل النفسية نتيجة لفقد وسجن الأبناء والبنات والإباء والأزواج ومأسي النزوح والترويع الذي حدث لهم وعدم الشعور بالأمان في المخيمات نتيجة للملاحقات التي يتعرضوا لها كل يوم..

- يحز في أنفسهم ألا يزورهم أحد من قادة البلاد والمسئولين ولا يوليهم أحد اهتمام يذكر .

- لم يتوفر لهم الحق في الحماية والمواطنة فأصبحوا لاجئين في مقار الشركات وعالة على المنظمات الأهلية والأوروبية والدولية.

- لم يتوفر لهم الحق في حرية الرأي والتعبير عن طريق الإعلام مثلما توفر لغيرهم حيث غيب ما حدث لهم بعد التهجير من مطاردة وتشريد وسجن وقتل لأبنائهم عن المواطن الليبي وتمتضخيم التهم الموجهة إليهم.

- لم يروا أي أفق لحل مشكلتهم ليعودوا إلى مدينتهم تاورغاء مما يجعلهم يعيشون في حالة من البؤس والألم والإحباط مما يجعل شبابهم نتيجة لليأس يفكر في استخدام الوسائل العنيفة .

كان للتهجير القسري لأهالي تاورغاء عواقب عكسية على حقهم في التعليم وفي العمل، فقبل اندلاع النزاع كان العديد من أهالي تاورغاء يعملون ويدرسون ويتعاملون مع المصارف في مصراته وعقب نزوحهم القسري، لم يتمكن مئات الطلبة من مواصلة دراستهم الجامعية بسبب عدم حصولهم على كشوف درجاتهم وشهاداتهم من المؤسسات الأكاديمية السابقة في مصراته وكانت عائلات بأكملها تخشى السفر إلى مصراته للوصول إلى المصارف، وبالتالي لم يتمكنوا من سحب رواتبهم ، وفي حين أن السلطات بذلت مزيداً من الجهود في الآونة الأخيرة بهدف إيجاد حلول للمشاكل الإدارية مع السلطات المحلية في مصراته، فإنها لم تفعل شيئاً يُذكر في سبيل وضع حد لنزوح أهالي تاورغاء.

وبموجب القانون الدولي فإن تهجير المدنيين خلال النزاع المسلح الداخلي لا يجوز إلا من أجل المحافظة على أمنهم أو لأسباب عسكرية قاهرة وفي حالة أهالي تاورغاء، فإن نزوحهم قسراً كان إجراء عقابياً، ولذلك فإنه محظور بموجب المعايير الدولية، التي تنص على أن "النزوح القسري يجب ألا يستمر لفترة أطول مما تقتضيه الظروف" ولكن على الرغم من انتهاء الأعمال الحربية في عام 2011، فإن معظم المجتمعات النازحة داخلياً التي ينُظر إليها على أنها مؤيدة للقذافي، لم تحصل على مساعدات من الحكومة، ولم يُسمح لها بالعودة إلى ديارها وتفقُّد ممتلكاتها وحق استعادتها وإعادة بناء وسائل معيشتها .

ويمكن القول بأن الوضع بصفة عامة لو استمرعلى هذا الحال فسوف ينذر بوقوع كارثة إنسانية كبيرة نتيجة للإنتهاكات الممنهجة لحقوق الانسان التي تحصل يومياً من خطف و قتل وذبح وتفجير واستهدافٍ للمدنيين وعدم تحييدهم عن ساحة الصراع وعدم احترام الأحياء السكنية والمدنيين وإبعادهم عن مناطق الصراع وساحات القتال المفتوحة .

التعذيب بالسجون والمعتقلات

ينص الإعلان الدستوري على أنه لا يجوز للسلطات تطبيق أي عقوبة خارج سياق القانون، في حين تُجرم مواد قانون العقوبات الليبي و التشريعات التعذيب ومنها القانون رقم 10 لسنة 2013 بشان تجريم التعذيب والاخفاء القسري والتمييز .

امتلأت سجون مدينة مصراته وطرابلس بأبناء تاورغاء الذين تم القبض عليهم وجلبهم من العديد من المدن الليبية، مارس القائمون على هذه السجون والمقار كل أنواع التعذيب والعنف الجسدي بحق المعتقلين، أتخذ القائمون على هذه السجون من التعذيب كالضرب بالسياط والكي بالنار وتكسير العظام والصعق بالكهرباء والحرمان من النوم بل والتحرش الجنسي في بعض الأحيان، أتخذوا من أساليب التعذيب تلك وسيلة لانتزاع الاعترافات أو لنقل لإجبار السجناء على الاعتراف بجرائم لم يقوموا بارتكابها .

العشرات قتلوا تحت التعذيب في مقار ومعتقلات هذه المليشيات، ورغم توفر الأدلة في الكثير من الأحيان ضد من قاموا بعمليات التعذيب والقتل، لكن يبقى المجرمون وهم في العادة قادة وجنود في هذه المليشيات طلقاء أحرار، لضعف السلطة وعدم قدرتها على جلبهم وتقديمهم للعدالة.

بعض حالات التعذيب

_ أكرم علي فرج بن خالد من مواليد زاوية الدهماني عام 1988، وهو خارج بسيارته متجه الى مزرعة صديقه ومعه أثنين من أصدقائه، وفي الطريق قام أحد الثوار من مدينة مصراته بتوقيفه في نقطه نادي الفروسية، وعندما عرف أنه تاورغي قام بإهانته، ووجه له ألفاظ قبيحة وقال أحد الثوار لعلي "كيف أنت تاورغي وتسوق في سيارة فخمة، (بعد اتصال برفاقه)، وقال لهم ألقيت القبض على جماعه من كتائب القذافي، وقاموا باعتقالهم ووضعوهم كل واحد في

غرفه، ودخل على أكرم وقام بتوبيخه، وقال له " نحن جينا من مصراته وحررناكم، وتوا نظفوا في طرابلس" وقال له أكرم " نحن طرابلس حررناها برواحنا، عندها ثارت ثائرة هذا الثائر المصراتى، وضرب أكرم في مؤخره الرأس بأخمص الكلاشن، وأغمي على أكرم وبعدها شعر أكرم بشي ما انصب على جسمه، فإذ به بنزين وأشعل فيه النار.

_ «محمد»، وهو رجل في منتصف العمر محتجز بأحد سجون مدينة مصراته، يقول أنه ليس لديه فكرة عن سبب احتجازه في أحد مراكز الاعتقال في مصراته، كما لا يعرف متى سيجري إطلاق سراحه. وكان محمد قد نجا من الفوضى التي اجتاحت تاورغاء وكان يعمل في أحد البنوك في طرابلس عندما ألقى القبض عليه اثنان من الجنود من مصراته في سبتمبر (أيلول) 2011. يقول محمد: «جاءوا إلى مكتبي وسألوني عما إذا كنت من أهالي تاورغاء، فأجبت بنعم، فقالوا لي إنه عليّ الذهاب معهم للإجابة عن بعض الأسئلة، وبعد ذلك سيطلقون سراحي. لكنني ما زلت أقبع هنا». ويشير محمد إلى أنه لم يشارك في القتال، مضيفا: «أنا لا أعرف ما هي التهمة الموجهة لي بالضبط. الشيء الوحيد الذي أعرفه أنني من أهل تاورغاء».

_ مات العميد على الزبيدى متأثراً بالأمراض التي أصابته خلال سنوات سجنه بمدينة مصراته ، حيث تعرض الزبيدى للتعذيب و تم حقنه بفصيلة دم مغايرة لفصيلة دمه الأمر الذى أدى لأصابته بعدد من الامراض ، وبعدما تفاقمت حالته وازدادت سوءً ، تم الافراج الصحى عنه وحمل لمصر للعلاج ، لكن كانت حالته قد ازدادت سوءً، حيث تم بتر عددا من أطرافه ومات الزبيدى فى إحدى المستشفيات بمصر.



كما ماتت فوزية شلغوم وهى إمرأة تاورغية كانت مسجونة بأحد سجون مدينة مصراته ، متأثرة بما لحق بها من أمراض خلال فترة سجنها التى دامت لسنوات ، بدون رعاية صحية وبدون تهمة أو جريمة أرتكبتها .

غياب العدالة وانعدام الانصاف

على مدى عدة أشهر بعد نزوح أهالي تاورغاء، دأبت المليشيات على مطاردتهم و اعتقالهم عند نقاط التفتيش وفي المخيمات والمنازل التي لجأوا إليها وبعد اعتقالهم كان الرجال منهم، وأحياناً الفتيان الذين تصل أعمارهم إلى 15 سنة، يتعرضون للتعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة في مقار المليشيات في طرابلس وغيرها من مدن غرب ليبيا قبل نقلهم إلى مصراته وقد لقي بعضهم حتفه تحت وطأة التعذيب ، ويُحتجز المئات منهم في مصراته حتى هذا اليوم في مراكز اعتقال تتفاوت درجة إشراف الدولة عليها وبعضها لا يخضع لسلطة الدولة إطلاقاً.

وعلى الرغم من تحسُّن المعاملة في بعض مراكز الاعتقال منذ عام 2011، فإن مئات المعتقلين وعائلاتهم ما زالوا يعانون من نتائج تلك الانتهاكات حتى الآن بدون أن يتمكنوا من المطالبة بالإنصاف ومن ناحية أخرى ظلت جرائم المليشيات تمر بلا عقاب أو حساب، وظلت الهجمات الانتقامية ضد مخيمات التاورغيين النازحين داخلياً، بما فيها عمليات إطلاق النار بصورة عشوائية، والاعتقالات التعسفية مستمرة حتى يومنا هذا.

قامت المجموعات المسلحة في مختلف المدن الليبية بارتكاب جرائم يمكن تصنيفها كجرائم حرب، واستمرت هذه الجرائم طيلة الاعوام الست الماضية، وساعد على ذلك، ضعف سلطة الدولة وتفشي ظاهرة الافلات من العقاب ، وبلا

شك فإن مليشيات مصراته من ضمن تلك المجموعات الخارجة عن القانون والتى يجب ملاحقتها قضائياً ومحاكمة قادتها وكل من ثام بتعذيب وقتل أهالى تاورغاء .

غياب المحاكمات العادلة

بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، لجميع المتهمين الحق في محاكمة عادلة ولكن في ليبيا لا يتم اتباع الإجراءات المناسبة، ولا وجود للضمانات : أي حضور محامين أثناء الاستجواب؛ وتوافر أطباء مستقلين لفحص المحتجزين؛ والاتصال مع العائلة؛ وعدم استخدام الاعترافات التي انتزعت تحت التعذيب كدليل، ويحق لجميع السجناء التمتع بالحقوق والمعايير المكرسة في القانون الدولي .

يكفل الإعلان الدستوري استقلالية القضاء وينص على أن لكل فرد الحق في اللجوء إلى المحاكم و مع ذلك، لم يحصل آلاف المحتجزين على محامٍ أو على معلومات بشأن التهم الموجهة إليهم وكافح القضاة والمدعون العامون الذين واجهوا تهديدات مع ترهيب وعنف، بل قتل البعض منهم وراحوا ضحية محاولات إرساء العدالة وسيادة القانون وكذلك المحاكم تعاني من شح الموارد والاستهداف الدائم بالحرق والتفجير، وذلك للتعامل مع قضايا سياسية حساسة ومعقدة ، بالإضافة إلى ذلك عبّر القضاة والمدعون العامون عن قلقهم حيال فقدان الأمن بشكل عام في المحاكم أو حولها، مما وضع عوائق إضافية أمام إعادة تفعيل سيادة القانون ، وفي خضم التهديدات والعنف المتصاعدين، توقفت المحاكم في درنة وبنغازي وسرت عن العمل وتوقفت المحاكم في طرابلس عن العمل بشكل جزئي وامتلأت السجون بالمعتقلين وتراكمت القضايا في انتظار الفصل فيها .

إجراءات المحاكمات

لكل شخص الحق في الحصول على محاكمة عادلة، ووفقاً لآليات حقوق الإنسان الدولية، قد يتم انتهاك هذا الحق بطرق متعددة منها ما يلي :

1 _ الاستماع إلى الاتهامات الجنائية أمام هيئات إدارية غير مستقلة ومحاكم غير حيادية .

2 - المحاكمات التي يكون فيها لأحد الطرفين منذ البداية تمييز كبير على الآخر، و يعد ذلك خرقاً لمبدأ " المساواة " .

3 - التأجيلات المغالى فيها في نظر القضية أمام القضاء و الانتهاء من إجراءات المحاكمة .

4 _ المحاكمات السرية .

5 _ الإخلال باحترام فرضية البراءة عن طريق منع الحماية الإجرائية للأشخاص المتهمين (على سبيل المثال، معلومات حول طبيعة الاتهام، والوقت اللازم لتجهيز الدفاع، والاتصال بمحام، وإمكانية مواجهة الشهود وطلب التفسير إذا اقتضت الحاجة).

و ينص الإعلان الدستوري والقوانين السارية على اعتبار المتهم بريئاً إلى أن تثبت إدانته، و عدم القبض على أحد، أو تفتيشه، أو حبسه، أو تقييد حريته بأي قيد إلا بأمر قضائي، على أن يبلغ فورًا بأسباب ذلك، ويُمكَّن من الاتصال بذويه ومحاميه فورًا، ويُقدم لسلطة التحقيق خلال 24ساعة، ولا يبدأ التحقيق معه إلا في حضور محاميه. كما أنه لكل من تقيد حريته حق التظلم أمام القضاء من ذلك الإجراء، والفصل فيه خلال أسبوع، وإلا وجب الإفراج عنه فورًا.

وتوجد محددات لأحكام الحبس الاحتياطي، ومدته، وأسبابه، وحالات استحقاق التعويض الذي تلتزم الدولة بأدائه عن الحبس الاحتياطي، وكل من يقبض عليه يجب معاملته بما يحفظ كرامته، ولا يجوز تعذيبه، ولا ترهيبه، ولا إكراهه، ولا إيذاؤه بدنيًا أو معنويًا، ولا يكون حجزه، أو حبسه إلا في أماكن مخصصة لائقة إنسانيًا وصحيًا، ومخالفة شيء من ذلك جريمة يعاقب مرتكبها وفقًا للقانون.

ومهما يكن فليس هناك مبرر يجيز امتناع السلطة الدائم عن تبليغهم بأسباب اعتقالهم وقت الاعتقال، وحرمان بعضهم من حضور المحامي الخاص به، أو من التمتع بالحديث الخاص مع محاميهم قبل التحقيق، بالإضافة إلى انتهاك حق المتهمين في العرض على المحاكمة في مدة مناسبة أو في الخروج من الحبس الاحتياطي، الذي صار يُستخدم كغطاء لتنفيذ عقوبة بدون محاكمة، بدلًا من كونه وسيلة شرعية لتعزيز الأمن العام .

الحالات التي تم رصدها على مدار الست سنوات الماضية أعطت انطباعًا عامًا للجمهور وللمتابعين أن القضاء غير مستقل، وأن ممارسات الدولة الليبية بعد 17 فبراير تنتهك الضمانات الدستورية والقانونية للحق في المحاكمة العادلة بشكل متواصل.

حرم العديد من المدنيين المحالين إلى المحاكمات العسكرية من حقوق ما قبل المحاكمة وحقوقهم أثناء المحاكمة أيضًا، فالقانون لا يوفر أية ضمانات لحماية حقوق ما قبل المحاكمة للأفراد الماثلين أمام المدعي العسكري، بدءً من حقهم في معرفة التهم الموجه لهم، والتواصل مع محاميهم، الذين يواجهون بدورهم صعوبات في الحصول على الملفات، وبالتالي تجهيز دفاع مناسب، مرورًا برفض طلباتهم بتقديم شهادات شهود النفي، وعدم إمكانية استئناف قرارات الحبس الاحتياطي في نظام القضاء العسكري ومن أمثلة ذلك :

_ علي أبو القاسم كان في عمر السادسة عشرة من العمر عندما قبضت عليه كتيبة بدر في مصراته في 10 أكتوبر 2011 وعندما رآه مندوبو منظمة العفو الدولية في سجن الوحدة في مصراته في نوفمبر2013، كان قد بلغ الثامنة عشرة من العمر وقال أنه اقتيد من منـزل خاص في سرت كان قد لجأ إليه مع عائلته المؤلفة من 13 فرداً، عقب فرارهم من تاورغاء في أغسطس2011 وتحدث علي لمنظمة العفو الدولية عن التعذيب الذي تعرَّض له مع أشقائه قائلاً: "قُبض عليَّ مع اثنين من أشقائي الأكبر سناً، واقتادونا إلى مركز اعتقال يقع عند نقطة تفتيش بالقرب من سرت، حيث تعرضنا جميعاً للضرب وقد قضى شقيقي صالح نحبه نتيجة للتعذيب كان عمره 37 عاماً في ذلك الوقت وقد شاهدته وهم يضربونه بالقضبان المعدنية والعصي، كما تعرَّض للصعق بالصدمات الكهربائية."

وعندما زار وفد منظمة العفو الدولية ليبيا في نوفمبر 2013، لم يكن علي قد أُحيل إلى المحاكمة بعد وكان واحداً من مجموعة مؤلفة من أحد عشر معتقلاً ممن كانوا دون سن الثامنة عشرة في وقت ارتكاب الجريمة المزعومة.

وخلال زيارات تقصي الحقائق التي قامت بها منظمة العفو الدولية إلى ليبيا عام 2013، قابل مندوبوها عشرات الأمهات اليائسات والأقرباء الذين طلبوا المساعدة لمعرفة مصائر أو أماكن وجود أفراد عائلاتهم الذين فُقدوا إبان النـزاع أو اختفوا عقب انتهاء الأعمال الحربية وكانوا جميعاً يطلبون جواباً على السؤال نفسه : "هل هو حي أم ميت ؟ " وكان بعضهم يأمل في العثور على أحبائهم في مراكز الاعتقال بمصراته، وطلبوا تدخل منظمة العفو الدولية.

ومع أن زيارة مراكز الاعتقال في مصراته مسموح بها من حيث المبدأ، فإن عدداً قليلاً جداً من العائلات تقرر زيارة أبنائها المعتقلين ، وذلك خوفاً من التعرض لأعمال انتقامية ،

وعلى الرغم من الجهود المستمرة التي بُذلت، فإن الحكومة الليبية لم تتمكن من التفاوض بشأن تسليم مراكز الاعتقال إلى السلطات بشكل تام، ولا يزال العديد من السجون، ومنها سجون في مصراته، تخضع للإدارة الفعلية للمليشيات بدون إشراف قضائي يذُكر وقد سعت السلطات جاهدةً إلى تنفيذ حكم القانون، وذلك بسبب الأوضاع الأمنية المتردية بشكل رئيسي.

وغالباً ما لا يتم تنفيذ أوامر الادعاء العام، وفي بعض الحالات قُبض على المعتقلين التاورغيين مرة ثانية عقب إطلاق سراحهم من السجون كما واجهت عائلات المعتقلين أو المفقودين من أهالي تاورغاء تحديات تتعلق بإمكانية أن تعيش حياة طبيعية، فهي بعد أن فقدت معيلها، تصارع من أجل تدبُّر احتياجاتها المالية بنفسها.

الإفلات من العقاب

انتشرت ظاهرة الافلات من العقاب بشكل كبير وموسع، لم تتخذ الحكومات المتعاقبة خطوات للتحقيق مع المسؤولين الذين ارتكبوا إساءات وانتهاكات ولم تقم بملاحقتهم قضائياً ومعاقبتهم، سواء في أجهزة القوات الأمنية أو في أماكن أخرى في الحكومة وأثّرت الميليشيات والجماعات المسلحة الاخرى على إجراءات المحاكم التي كانت بالكاد تعمل.

أدى الترهيب إلى شل النظام القضائي، معرقلاً بذلك عمليات التحقيق مع الذين يُعتقد بأنهم ارتكبوا انتهاكات لحقوق الإنسان وملاحقتهم قضائياً وعندما حاولت السلطات إجراء محاكمات، أثّرتْ التهديدات وأعمال العنف

على الإجراءات القضائية وحدّت منها وعلى الرغم من الإساءات التي حظيت باهتمام إعلامي مثل التعذيب و القتل خارج إطار القانون ، لم تجرى أى تحقيقات من شأنها أن تؤدى لتوجيه تُهم وملاحقات قضائية ضد المتهمين بالفساد وجرائم حقوق الانسان .

برر المسؤولون الحكوميون على نحو منتظم أنشطة الجماعات المسلحة الخارجة عن القانون على أنها ضرورية "لمحاربة الارهاب" وواصلت الجماعات المسلحة الخارجة عن القانون ملء الفراغ الأمني في جميع أنحاء البلاد وقد تنوعت في تركيبها واستجابتها لسلطة الدولة على نحوٍ واسع، وانتهكت حقوق الإنسان والأعراف الإنسانية، وارتكبت عمليات قتل غير مشروع وانتهاكات أخرى. و فشلت الحكومة المعترف بها دولياً في السيطرة على مثل هذه الجماعات، وحتى تلك التي كانت إسمياً تحت سيطرة الدولة، أو مقاضاة انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها الميليشيات.

بعد اندلاع النزاع الرئيسي في يوليو 2014 بمدينة طرابلس بين قوات فجر ليبيا وقوات الزنتان، واصلت الحكومة دفع رواتب الميليشيات المرتبطة بكلا الطرفين وإضافة إلى ذلك، فقد نفذت الجماعات الارهابية مثل أنصار الشريعة في بنغازي وفي درنة عمليات قتل وخطف وتفجيرات انتحارية، أدت إلى مقتل المئات من المدنيين والمسؤولين ولا سيما في الجزء الشرقي من البلاد وقد أعلنت جماعة تطلق على نفسها (مجلس شورى شباب الإسلام) تتخذ من درنة مقراً لها ولاءها لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.

وبقيت درنة تحت سيطرة تنظيم أنصار الشريعة ومجلس شورى مجاهدى درنة وكتيبة أبو سليم الجهادية و التي كانت مسؤولة عن عمليات القتل وغيرها من الانتهاكات الخطيرة غير المشروعة وتحولت مدينة سرت لمركز لتنظيم

الدولة " داعش " في غياب تام لمظاهر وسلطات الدولة، قام التنظيم بعمليات اعتقال جماعية بحق المواطنين الرافضين لتواجده بالمدينة، كما قام بقتل عدد منهم وصلبهم فى الشوارع الرئيسية للمدينة لترهيب باقى السكان، إضافة لفصل الذكور عن الاناث فى جميع مراحل التعليم وفرض العديد من أحكامه و أرائه المتطرفة على سكان المدينة .

وعانى ولا يزال يعانى أهالي تاورغاء من نفس الانتهاكات، فكل أفراد وقادة المليشيات الذين هجروا تاورغاء وعذبوا وقتلوا أبنائها، لم تطالهم يد العدالة ولا زالوا يعبثون ويقترفون المزيد من الجرائم .

الجهود والمساعي التى بذلت لعودة السكان

لا شك إن القلق يتزايد على مستوى العالم، بشأن نزوح المواطنين داخل بلدانهم بسبب الحروب والكوارث الطبيعية، ويقع النزوح الداخلي في أغلب الأحيان نتيجة لانتهاكات القانون الدولي الإنساني أثناء نزاعٍ مسلح، أو عدم احترام المعايير الأخرى التي وضعت لحماية الأشخاص في حالات العنف.

ولا شك أيضاً أن القانون الدولي الإنساني، يحظر صراحةً على كافة الأطراف في أي نزاع؛ إجبار المدنيين على ترك ديارهم " التهجير القسري"، ويكفل لهم القانون الدولي الإنساني الحماية والمساعدات نفسها التي من حق باقي السكان المدنيين.

وينص القانون الدولي الإنساني، صراحة على حظر تشريد المدنيين، وحظر الهجوم عليهم أو إتلاف ممتلكاتهم المدنية، أو الهجمات العشوائية أو تجويع السكان كوسيلة من وسائل الحرب، وكذلك حظر توجيه أعمال الانتقام ضد المدنيين، بالإضافة إلى حظر استخدام المدنيين كـ "دروع بشرية "،

والعقاب الجماعي للسكان الذي يتمثل غالباً في تدمير المنازل والبنى التحتية بشكل عشوائي.

ورغم كل هذه القوانين والإجراءات، إلا أن الحكومات الليبية المتعاقبة لم تبذل أي مساعٍ جادة في عودة سكان المدينة لديارهم، بل كانت حائلاً بينهم وبين العودة، حيث صدرت عدة بيانات من الحكومة ودار الإفتاء، كان من شأنها عرقلة الجهود المبذولة لعودة الناس لديارهم بشكل عاجل ولتخفيف معاناتهم، حيث أصدرت الحكومة قراراً بتوطين وإنشاء مساكن لأهالي تاورغاء بمنطقة الجفرة، ولكن رفض الأهالي واستهجانهم لهذا القرار جعل من الحكومة تعدل عن قرارها، ولكن دونما حل يلوح في الأفق أواتخاذ أى إجراء لعودة السكان .

في ظل إهمال الدولة وعدم اكتراثها بحق العودة لسكان المدينة أعلن أهالي تاورغاء العودة من جانب واحد في 25 يونيو من العام 2013، ورغم المخاطر التي كانت تحدق بهم والمصير المجهول لعودتهم في ظل تربص كتائب مصراته بهم وتوعدها لمن يحاول العودة بالقتل، إلا إنه بدا نهجاً صحيحاً، فمن العدل أن يستخدموا ذلك كأداة ضغط مهما يحف بهذه العملية من مخاطر فكلما تأخر التعامل مع القضايا الصعبة التي تتطلب المصالحة، ازدادت صعوبتها والرسالة هنا ليست أنك مضطر للتعامل معها في أسرع وقت ممكن، بل الرسالة هي أن عليك أن تبدأ التعامل معها في أسرع وقت ممكن لأنك قد تحتاج إلى عدة سنوات أو حتى عقود لمعالجتها .

ومن الملاحظ ان فكرة العودة في شهر يونيو أدت إلى زيادة المناقشات حول العودة في نهاية المطاف، لكنها لم تنجح نظراً لتقاعس الجميع عن دعم الفكرة ومساعدة أهل تاورغاء في مسعاهم .

فمنذ انتهاء الصراع المسلح في أكتوبر 2011 ظلت محاولات أهالي تاورغاء للعودة إلى منازلهم تواجَه بتهديدات متكررة من قبل المليشيات، كما حذرتهم الحكومة من مغبة التصرف من طرف واحد ودعتهم إلى إلغاء خطط العودة، ولكنها لم تقدم لهم أية بدائل وفي الحقيقة لم تفعل السلطات الليبية شيئاً يُذكر لتحسين الظروف المعيشية لأهالي تاورغاء وغيرها من جماعات النازحين داخلياً أو إيجاد حل دائم لمحنتهم.

وبدلاً من ذلك اتَّبعت سياسة الاسترضاء تجاه المليشيات نفسها التي كانت مسؤولة عن التهجير القسري لأهالي تاورغاء وعن ارتكاب انتهاكات أخرى لحقوقهم الإنسانية، من قبيل التعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة والاختفاء القسري والاعتقال التعسفي إبان النـزاع وبعد انتهائه.

العدالة الانتقالية كسبيل لحل الازمة والتمهيد للمصالحة الوطنية

ترى مصراته أن المصالحة الوطنية والقبول بعودة تاورغاء جيران كالسابق بعد الذي جرى أمراً يحتاج إلى وقت حتى تهدأ النفوس وتلتئم الجراح، إلا أنه لا يوجد سقف زمني يوضح متى يمكن أن تهدأ النفوس وتنجبر الخواطر، هذا أمر يخضع للمشاعر ولا يمكن قياسه ولا يمكن الركون إليه في مثل هذه الحالات فقد وصلنا للسنة السادسة ولم تهدأ النفوس بعد، ويمكن أن يستمر هذا الوضع لعشر سنوات وربما أكثر.

وأمام هذا الوضع المتأزم تعددت الآراء وتضاربت في هذا الصدد فالبعض يقول أبحثوا لهم عن وطن أخر يؤويهم، والبعض الأخر يقول ساعدوهم على الاندماج في المناطق التي نزحوا إليها، وفريق آخر يقول أبنوا لهم في منطقة أخرى، ورأى أخر يقول يمكن الرجوع ولكن ليس الآن، كل الآراء تصب في

قناة واحدة هي عدم العودة على الأقل في الوقت الحالي قبل تفعيل القضاء وتنفيذ العدالة الانتقالية ومحاكمة المتهمين والتي قد تطول لسنوات قادمة.

لا خلاف أنه من حق مصراته المطالبة بالعدالة الانتقالية ومحاكمة المتهمين ومعاقبة من تثبت إدانته، فحق التقاضي مكفول للجميع وهو حق أصيل ويطالب به كل من يرى نفسه مظلوماً، وليس المطلوب من مصراته أن تعفو وتصفح عن كل الجرائم، فهناك من الجرائم ما لا تجوز فيه المصالحة فهي تقع في دائرة حدود الله التي لا شفاعة فيها إنما يقع العفو في المخالفات البسيطة التي يتم تحديدها من قبل لجان المصالحة إن وجدت.

ولكن لا يوجد حتى الآن أي نظام عدالة لمحاكمة المعتقلين، ووفقاً لتقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول ليبيا الذي أرسله إلى مجلس الأمن يوجد 7000 سجين من أهل تاورغاء وغيرهم محتجزين حالياً في السجون ومراكز الاعتقال المؤقتة دون محاكمة أو مراجعة قضائية .

جهود الدولة الرسمية في حل مشكلة تاورغاء

أنفرط عقد الدولة وضاعت هيبتها وقوتها بعد انهيار حكم القذافي وأفول شمسه ووجد صاحب السلاح والقوة المنتصر والمنتشي بنصره نفسه أمام خصمه المغلوب المهدود المرعوب الذي كان هو الأقوى والمسيطر بالأمس فكانت ردة الفعل المروعة التي أذهلت الجميع ، فكان القتل والتعذيب والتهجير ونهب الممتلكات وتلفيق التهم وغيرها من جرائم الثوار المنتصرين .

المجلس الانتقالي والمكتب التنفيذي وقفا حائرين يتحسسان طريقهما في أجواء مكفهرة عاجزين عن فعل أي شيء، ثم جاءت حكومة عبدالرحيم

الكيب الهزيلة في بحر متلاطم الأمواج، والفوضى العارمة تعم الأرجاء فلم تفعل شيء هي الأخرى وانضمت لما سبقها .

وجاءت حكومة على زيدان والتي ولدت من رحم المعاناة في ولادة قيصرية عسيرة ومعها المؤتمر الوطني العام الذي سيطرت عليه جماعات الاسلام السياسي المتشدد وعلى رأسها الجماعة الليبية المقاتلة وجماعة الاخوان المسلمين، وكانت كتلة الوفاء للشهداء هي الذراع القوية لهم داخل المؤتمر الوطني، سيطرت التجاذبات والمماحكات السياسية على الأداء داخل المؤتمر وهو ما انعكس على قضايا الوطن وهمومه، بل زادت هموم الوطن في هذه الفترة وكان القرار رقم 7 الصادر في أكتوبر من العام 2012 باجتياح مدينة بنى وليد استناداً لكذب وثارات تاريخية سعت مدينة مصراته لتصفيتها ، كان هذا القرار والحملة العسكرية على المدينة والتي زادت جرائم وانتهاكات المليشيات بحق المدنيين .

واستمر مسلسل الانتهاكات لحقوق وآدمية البشر في سجون المليشيات بطرابلس ومصراته وزليتن والزاوية وغيرها من المدن، والعالم يتابع ويراقب ويدون وتصدر المنظمات الدولية والمحلية تقاريرها الحقوقية منددة بما يحدث من جرائم وانتهاكات والتي كانت قضية تاورغاء على رأس ما نددت به، والدولة غائبة والعدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية بعيدة المنال في ظل هذا التخبط وهشاشة عظام الدولة .

سيطر من يملكون السلاح و يرفضون تسليمه بسبب الصراع على السلطة وحماية أنفسهم من الملاحقة، الأمر الذى أدى لتهميش وإقصاء الآخر ومحاولة محوه من على خارطة الوطن.

غابت الدولة عن حل مشكلة تاورغاء وكان غياباً واضحاً وممنهجاً ومقصوداً، فطيلة ستة أعوام لم نرى من الجهات الرسمية سوى تصريحات ووعود.

تركت الدولة مشكلة تاورغاء أسيرة الأوهام والبعد عن الحقيقة، فما تم ترويجيه من أكاذيب عمق الهوة وجعل التقارب بين تاورغاء ومصراته أمراً صعباً بل نكاد نقول مستحيلاً، فتشكيل لجنة لتقصى الحقائق والوقوف على حجم الأضرار والجرائم، يجعل الحل سهلاً ومستساغاً، ويكون قبول الأطراف وخاصة مصراته للمصالحة القائمة على تحقيق العدالة وإرجاع الحقوق لأصحابها أمر ممكناً، وهو أمر يستوجب تدخل الدولة وهو ما لم يحدث .

فمشكلة تاورغاء تفتقد للإرادة السياسية والقادة القادرين على حلحلة الملف وإنهاء الأزمة، لكن لاتزال الدولة غائبة لم يتكلم السياسيون عن قضايا النازحين داخلياً وخاصة تاورغاء خوفاً من خطر تقويض الدعم الذي يحظون به من قبل المليشيات والحماية التى توفرها لهم، فلاتزال المليشيات هي صاحبة اليد الطولي والذراع القوية التي تفعل ما تشاء، أينما تشاء، وقتما تشاء .

إن عدم اتخاذ السلطات إجراءات بناءة على مدى ستة أعوام أفاد مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان وشجَّعهم على ارتكابها، كما أدى إلى نشوء وضع طُلب فيه من ضحايا الانتهاكات التخلي عن حقوقهم وأن يكونوا عقلانيين في الوقت الذي ظل أفراد المليشيات وغيرهم، ممن كانوا يهددونهم، بلا حساب أو عقاب أو رادع .

فعلى مدار الأعوام السابقة، مثلت القضايا العالقة والملفات المنسيه الكثيرة و على رأسها قضية مصراته و تاورغاء مشكلة كبرى وجرح عميق في

جسد الوطن الموهن ، فهي لا زالت تقض مضجع الوطن الجريح والمصدوم والمكلوم ومصدر قلق وحرج للقيادة السياسية في ليبيا .

القضية ليست معقدة للحد الذي يصعب معه الحل، ولكن غياب القانون والعدالة وسيطرت المصالح والأهواء، وسعى الكثيرين للثأر وتصفية الحسابات على حساب مصلحة الوطن، هو ما جعلنا نسير في هذا النفق المظلم .

لقد تركت الدولة الضحايا من الطرفين يعانون ألامهم وهمومهم وعذاباتهم الجسدية والمعنوية دون تبني خطة واضحة المعالم لمعالجة الأمر، فمصراته تعاني أثار وويلات الحرب وما نتج عنها من انتهاكات ودمار وقتلى وجرحى ومبتوري أطراف منهم من لم يتحصل على العلاج الكافي حتى هذه اللحظة، وعانت تاورغاء ألام الحرب من قتل وتدمير وسجون ومازالت تعاني مهانة التهجير داخل الوطن .

يطالب أهل مصراته بالعدالة على ما تعرضوا له من جرائم، وهو أمر يستحقونه، غير أن إحقاق العدالة لن يتحقق بعقاب جماعة بشرية بأسرها جزاءً لجرائم ارتكبها بعض أعضائها، فذلك عقاب جماعي.

لاشك أن اللوم كل اللوم يقع على الدولة التي تعاني خللاً واضحاً في سلم أولوياتها، لقد تباطأت في هذا الاستحقاق المهم (وسارت فيه سير السلحفاة) رغم أنه أحد أهم ركائز تكوين الدولة والوصول الى السلم الأهلي ورأب الصدع الذي طرأ على النسيج الاجتماعي والوصول إلى مرحلة الاستقرار.

لقد أهتمت الدولة بمشاكل أقل تأثيراً على استقرار ليبيا وعلى السلم الأهلي واسترسل البعض في الحديث عن المصالحة الوطنية، متجاهلين الحجم الهائل من الانتهاكات والجروح الغائرة التي تحتاج قبل الحديث عن المصالحة الوطنية إلى عدالة انتقالية تنبثق عنها لجان كثيرة أهمها لجان تقصي الحقائق

لمعرفة حقيقة ما جرى ولجان تستقبل الشكاوى من الطرفين ولجان تصنيف الجرائم ولجان عفو وغيرها، ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن تحل بالطرق التقليدية " رز ولحم، وحبال سوء طاحن في بير"، هذه قد تنفع مع المشاكل البسيطة، مثلا على حدود قطعة أرض أو خلاف أيام الحرث أو خلاف بين أفراد أو قبيلتين أو حادث سيارة .

لا زالت الدولة الليبية متجاهلة لهذا الملف وإن اقتربت منه فعلى استحياء ومازال الموقف يكتنفه الغموض، حتى تصريحات المسؤولين تمس الموضوع بطريقة دبلوماسية تعتمد التلميح وليس التصريح، ولا نعرف ما الذي حدا بالدولة لانتهاج هذا الأسلوب الباهت البائس الذى لا يسمن ولا يغنى من جوع، و رغم ما ينطوي عليه الأمر من أهمية وتحديات ومخاطر مازال موقف الدولة من هذا القرار ضبابياً وغامضاً وهى بذلك تترك الطرفين في مواجهة لا ندري تداعياتها.

الدولة مطالبة من باب مسئوليتها عن الأمن والاستقرار وللحيلولة دون حدوث عواقب وخيمة وللمحافظة على ما تبقى من أخوة بين الليبيين أن تتدخل في هذا الأمر بطريقة مسؤولة وواضحة وحاسمة لا تقبل التأويل، وذلك بمساعدة أهل تاورغاء على العودة إلى بيوتهم وتوفير جميع السبل الضرورية لعودتهم والتمهيد لذلك بالتواصل مع أهل مصراته مراعاة لمشاعرهم وهذا هو الموقف الصحيح وليس موقف النعامة التي تدفن رأسها في الرمال ظناً منها أنها بمنأى عن الخطر .

لكننا نلمس في بعض التصريحات تغير اً في مواقف قادة مصراته فقد خفف قادة مصراته من حدة موقفهم الأصلي الرافض رفضاً مطلقاً لعودة أهل تاورغاء، حيث قال رمضان علي زرموح، رئيس المجلس العسكري في مصراته ، أنهم سيتمتعون بحرية العودة فور محاكمة أولئك الذين يُزعم أنهم ارتكبوا

جرائم كما حذر من أنهم "إذا عادوا دون أن تأخذ العدالة مجراها، سيتعرضون لعدالة القصاص الفردي".

يرى أهل تاورغاء، أن "المصالحة الوطنية" خارطة طريق لحل المشاكل بين كافة الليبيين وبحسب، الأهالي فإن "ما عانته مدينة تاورغاء خلال أحداث 17 فبراير لم تعانيه أية مدينة ليبية من التهجير والتشريد والقتل والاعتقال على الهوية والموت تحت التعذيب وهدم وحرق المدينة والمؤسسات العامة الخاصة ودور العبادة.

عضو المؤتمر الوطني العام عن تاورغاء، مرعي رحيل كشف في وقت سابق، عن خارطة طريق بهذا الشأن ، تم الاعلان عنها تبدأ بتكليف النائب العام لتشكيل لجنة لاستلام شكاوى المتضررين وأسماء المطلوبين في قضايا الحرب على أن تكون للجنة فروع في عدة مدن، وتنتهي الخطة برجوع غير المتهمين من الأهالي الأبرياء، إلى بيوتهم وتعويضهم عن خسائرهم.

وتتضمن الخارطة فتح تحقيقات في الشكاوى وصدور أوامر قبض وإحضار للمطلوبين وفق قرار اتهام صادر عن اللجنة القضائية بعد استكمال التحقيقات، على أن تصاحب جميع الخطوات المحددة زمنيا الأدلة القانونية الدامغة.

لكن أهالي مصراته يرفضون عودة سكان تاورغاء إلى ديارهم، وعلى الرغم من عدم وجود جهود حكومية ملموسة لإعادة أهالي تاورغاء إلى ديارهم، ومنازلهم، فإن مليشيات مدينة مصراته يتوعدون بالقتل كل من يفكر في الاقتراب من المدنية التي تحولت إلى أطلال، في محاولة لمحو تاريخها، معتبرين أنه لابد من الانتقام قبل العودة.

وكجزء من خارطة طريق العودة، أصدر قادة مجتمع تاورغاء اعتذاراً رسمياً لسكان مصراته والأمة في فبراير 2012، قائلين أنهم سيسلمون أي شخص متهم بارتكاب انتهاكات، ويساعدون السلطات القضائية لكن يبدو أن هذا التعهد لم يلق أذانا صاغية لدى الميلشيات المسلحة التي يعميها الانتقام وتفرض وجودها بقوة السلاح.

يقول جاب الله الشيباني / عضو البرلمان الليبي عن مدينة تاورغاء :

" كلنا فقدنا الأحبة وتقرحت مآقينا من الدموع وخسرنا المال والأهل والأحبة ومازلنا نعاني ويلات الحرب وماسيها فقد طفح الكيل بأهل تاورغاء ونفد صبرهم وضاقوا ذرعا بمخيمات البؤس والشقاء بما فيها من غصة دائمة في الحلوق وضياع للحقوق وشعور بالمهانة، فهم يرون أنهم أبرياء أخذوا بجريرة غيرهم من أقرباءهم الذين تتهمهم مصراته بارتكاب انتهاكات ضدها إبان الحرب، و يرون ضرورة تطبيق الشريعة في مثل هذه الحالات حيث يقول الله تعالى في محكم تنزيله " كل نفس بما كسبت رهينة" " وكل إنسان ألزمناه طائره في عنقه "، كما يرون أنه لا يجوز أن يتم الربط بين محاكمة المتهمين من أبناءهم وعودة الأبرياء إلى ديارهم، هذان أمران مختلفان " .

جهود المجتمع الدولى و المحكمة الجنائية الدولية

وعلى رغم أن مجلس الأمن وأعضاءه النافذين قد هبوا لحماية المدنيين الليبيين حين كان القذافي يمثل العدو من وجهة نظرهم ، فإنهم لم يتخذوا إجراءات جادة بحق الهجمات الثأرية التي يعاني منها أهل تاورغاء وغيرهم من الجماعات المشردة في ليبيا اليوم .

لقد عبر مجلس الأمن في ثنايا قراره بخصوص ليبيا، عن قلقه بشأن الأعمال الانتقامية وأعمال التعذيب والإعدام، غير أنه أخفق في الإتيان على ذكر مأزق تاورغاء وحتى بعثة الأمم المتحدة في ليبيا، والتي ترصد التطورات عن كثب، لم تجعل من موضوع الانتهاكات بحق أهل تاورغاء وغيرهم ممن يُزعم أنهم كانوا مناصرين للقذافي أمراً محورياً.

ورغم أن الالتزامات القانونية الدولية تشير إلى أن منع تلك الانتهاكات أمر واجب، فإن الانتهاكات بحق سكان تاورغاء واسعة الانتشار، وممنهجة، ومنظمة بما يكفي لاعتبارها جرائم ضد الإنسانية وقد أشارت إلى ذلك لجنة الأمم المتحدة للتحقيق في شأن ليبيا منذ عام مضى كما تتحمل الحكومة الليبية مسؤولية حماية شعبها من مثل تلك الجرائم الخطيرة، وأن تحمل مرتكبيها مسؤولية ارتكابها كذلك تقع على عاتق مجلس الأمن مسؤولية مساعدة ليبيا في تحقيق تلك المرامي.

وكحد أدنى يتعين على مجلس الأمن أن يطلب من ليبيا أن تتقدم بصفة منتظمة بتقارير حول الخطوات التي تتخذها لحماية الأشخاص الذين يتعرضون للتهجير وتسهيل عودتهم. كذلك سوف يكون لفرض الأمم المتحدة عقوبات على الأفراد المسؤولين أثراً فورياً.

كما أن بمقدور المحكمة الجنائية الدولية التحقيق في تلك الجرائم، إذ إن تفويضها في ليبيا لا يزال سارياً ويمكن تحميل قادة الجماعات المسلحة وكبار المسؤولين في مصراته المسؤولية الجنائية لإصدارهم الأوامر بارتكاب تلك الجرائم أو التقصير في منعها أو التقصير في معاقبة المعتدين.

إن الإخفاق في تأمين الحماية ضد مجموعة من أسوأ الجرائم يطيح بمصداقية الحكومات التي اكدت إنها تدخلت في ليبيا لحماية المدنيين وبدلاً

من ذلك، يتعين على الحكومات الداعمة للمرحلة الانـتقالية في ليـبيا أن تضغط عليها، في الوقت الذي تقدم فيه المساعدة الملائـمة كي تضمن أن يتمكن النازحون من العودة في أمان إلى ديارهم وأن يكون لهم نصـيب من الامتيازات التي يفترض أن الثورة الشعبية الليبية والتدخل العسكري الدولي قد أتيا بها

جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية

تاورغاء نموذج حي لجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، ورغم التشريعات والاتفاقات الدولية التي تحدد مثل هذه الجرائم وطرق مواجهتها، فإن المجتمع الدولي يبدو حتى الآن صامتاً وغير قادر على إنفاذ القانون.

ووفقا للقانون الدولي الإنساني تعنى الجريمة ضد الإنسانية أي فعل من الأفعال المحظورة متى ارتكبت في إطار هجوم واسع النطاق أو منهجي موجه ضد أية مجموعة من السكان المدنيين وتتضمن القتل العمد، والإبادة، والاغتصاب، والعبودية الجنسية، والإبعاد أو النقل القسري للسكان، والتفرقة العنصرية الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية عرضة للعقاب بصرف النظر عن ارتكابها وقت الحرب أو السلام.

أما جريمة الحرب فتعني الخروقات الخطيرة لاتفاقيات جنيف الموقعة عام 1949 وانتهاكات خطيرة أخرى لقوانين الحرب، متى ارتكبت على نطاق واسع في إطار نزاع مسلح دولي أو داخلي.

ونظمت اتفاقيات جنيف التي عقدت على أربع مراحل من عام 1864 حتى 1949 الأعمال التي تصنّف كجرائم حرب، ونصّت الاتفاقية الرابعة على حماية المدنيين في حالة الحرب والحفاظ على حقوقهم المدنية واعتبرت الاتفاقيات

المرجعية لتحديد ما إذا كانت الأعمال التي تجري من قبل إحدى القوى التي تدخل في حرب قد قامت بجرائم حرب.

وتعتبر هذه الاتفاقية ملزمة بموجب القانون الدولي، وجرى على أساسها تعقب العديد من القادة العسكريين والسياسيين لمحاكمتهم إما محلياً أو في المحكمة الجنائية الدولية التي تأسست عام 2002 وتختص بمحاكمة الأفراد الذين يرتكبون جرائم الحرب وجرائم الإبادة الجماعية.

وتشمل أنواع جرائم الحرب، تعذيب الأسرى أو إساءة معاملتهم أو إعدامهم، والجرائم الموجهة ضد المدنيين كاغتصاب النساء والتعدي على الممتلكات الشخصية، وكذلك التشغيل والتهجير القسري، والتعذيب والإبادة الجماعية.

وجرى تعريف الإبادة الجماعية باعتبارها الفظاعات التي ارتكبت أثناء محاولات الإبادة لطوائف وشعوب على أساس قومي أو عرقي أو ديني أو سياسي، وتم تصنيفها كجريمة دولية في اتفاقية وافقت الأمم المتحدة عليها بالإجماع سنة 1948 ووضعت موضع التنفيذ 1951 وصدقت عليها ليبيا. وبِمُوجِب المادة الثانية، من هذه الاتفاقية تعني الإبادة الجماعية أياً من الأفعال التالية، المرتكبة علي قصد التدمير الكلي أو الجزئي لجماعة قومية أو اثنية أو عنصرية أو دينية، بصفتها هذه:

(ا) قتل أعضاء من الجماعة.

(ب) إلحاق أذى جسدي أو روحي خطير بأعضاء من الجماعة.

(ج) إخضاع الجماعة عمداً، لظروف معيشية يراد بها تدميرها المادي كليا أو جزئيا.

(د) فرض تدابير تستهدف الحؤول دون إنجاب الأطفال داخل الجماعة.

(هـ) نقل أطفال من الجماعة، عنوة، إلي جماعة أخرى.

وبالنظر لما سبق تعد تاورغاء نموذجاً لجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، فقد مورست فيها عملية التهجير القسري، وقتل أهالي المدينة بسب انتمائهم لها، إضافة إلى القتل بسبب العرق المختلف.

ورغم أن منظمة هيومن رايتس ووتش اعتبرت فى مارس 2013 أن ما يجرى بحق أهالي تاورغاء يقترب من جرائم ضد الإنسانية لكن العالم لا يزال يتعامل بصمت مع أكبر جريمة تطهير عرقي، وتهجير قسري وإبادة جماعية، وقتل جماعي منظم خارج إطار القانون في ليبيا، إضافة إلى الاحتجاز القسري والاختطاف والتعذيب، ومنع المدنيين من العودة إلى مساكنهم .

وهى إن كانت جرائم ترتكبها ميلشيات مصراته المسلحة تستوجب العقاب والمحاكمة في محكمة الجزاء الدولية، أو تشكيل محكمة دولية خاصة للميلشيات التي تفتخر بممارسة كل هذه الجرائم، فإن الحكومة الليبية العاجزة والصامتة أما هذه الجرائم هي شريك في الجريمة لابد وأن يأتي اليوم الذى يحاكم فيه أعضاؤها على صمتهم المريب وتواطؤهم المخزي .

تاورغاء جريمة تهجير أم مجرد نزوح؟

في مايو 2014 أكّد مندوب ليبيا لدى محكمة الجنايات الدولية الدكتور أحمد الجهاني أن وصف المحكمة لما جرى لأهالي تاورغاء بـ"التهجير القسري" غير صحيح، مؤكدًا أن ما جرى أقرب إلى عمليات النزوح التي شهدتها مناطق كثيرة في ليبيا، وطالب الجهاني في تصريح لقناة "ليبيا لكل الأحرار"

الدولة بمنح قضية تاورغاء أولوية، وإعادة توطينهم وحل قضيتهم عبر العدالة الانتقالية.

وهو أمر مستغرب ويعطى مؤشراً بأن الدولة غير راغبة في حل مشكلة تاورغاء، أو اعطائها الاولوية القصوى، وذلك عبر تهميش قضيتهم والتقليل من شأن ما حدث لهم .

وأوضح مندوب ليبيا بالأمم المتحدة إبراهيم الدباشي، في مداخلته للقناة نفسها، أن المحكمة الجنائية مُخوَّلة بالنظر في كل الجرائم التي تقع منذ 15 فبراير 2011 بناءً على تكليف مجلس الأمن، وبالتالي نظرت المحكمة إليها على أنها جرائم ما بعد الثورة سواء كانت تهجيرًا أم نزوحًا.

وفى مايو من نفس العام أحالت "الجنائية الدولية" تقريرًا حول تاورغاء لمجلس الأمن : فقد أعلنت المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية السيدة فاتو بنسودا، أن المحكمة الجنائية الدولية احالت اليوم تقرير لمجلس الأمن الدولي بخصوص قضية نازحي تاورغاء.

من جانبه قال الناشط سالم التاورغي إن الجنائية الدولية أحالت تقريرًا لمجلس الأمن الدولي بخصوص المهجرين قسرًا من تاورغاء واعتبر التقرير أن الواقع عليهم جريمة ضد الإنسانية وجريمة حرب لا تسقط بالتقادم.

واعتبر التاورغي أن قرار المحكمة الجنائية الدولية تأخر كثيرًا وأن ما يحدث لأهالي تاورغاء يحدث على مرأى ومسمع من المجتمع الدولي، خصوصًا أن قضية تاورغاء تعتبر من أكبر المآسي الإنسانية حسب ما أعلنته الجنائية الدولية في العام 2012.

ومن جانبها، أكدت المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية فاتو بنسودا في تصريحٍ سابقٍ لها : " أن جلب مرتكبي الجرائم الخطيرة في ليبيا إلى

العدالة لاسيما خلال الثورة التي أطاحت بنظام معمر القذافي "ليس محل تفاوض".

وقالت في كلمة لها في جلسة لمجلس الأمن الدولي : "الأشخاص المشتبه بارتكابهم جرائم خطيرة في ليبيا يجب جلبهم إلى العدالة سواء داخل ليبيا أو في المحكمة الجنائية الدولية، وهذا الأمر لا تفاوض فيه".

وقالت : إن الاعتقالات غير القانونية والتعذيب يجب ألا يكون لهما مكان في ليبيا الحديثة إن من يدعى تورطهم في تلك الجرائم يجب أن يخضعوا للتحقيق والمقاضاة والقوة الكاملة للقانون، إن مكتبي مستعد للعمل مع الحكومة الليبية بهذا الشأن".

وأشارت إلى أن ليبيا بحاجة إلى المساعدة لتنجح في تحقيق تطلعاتها للتحول إلى الديمقراطية وسيادة القانون.

وقالت إن العدالة أمر رئيسي لتحقيق السلام الدائم، بما يتطلب أن تكون العدالة في طليعة أولويات الجهود الدولية لمساعدة ليبيا.

وأردفت قائلة إن "الاعتقالات غير القانونية والتعذيب يجب ألا يكون لهما مكان في ليبيا الحديثة، كما أن هؤلاء الذين يزعم تورطهم في تلك الجرائم لا بد من خضوعهم للتحقيق والمقاضاة".

شهادات الزائرين للمدينة بعد تهجيرها

يقول ناصر الهوارى . رئيس المرصد الليبي لحقوق الانسان : " في زياراتي لمدينة تاورغاء شهر يونيو من العام 2012 صحبة فريق حقوقي، لم تكن زيارة معلنة بل كانت جولة سريعة خوفاً من التعرض للخطر من قبل مليشيات مصراته التي تحوم حول المدينة وداخلها ليل نهار .

بدت لنا تاورغاء كمدينة ميتة ، كأن طوفاناً مر بها ، ولم يبق فيها سوى المنازل الفارغة أو المدمرة حيث تم هدم المنازل بطريقة تنم عن حقد اسود وانتقام بربري، وحتى اللافتات التي تحمل اسم المدينة تم إتلافها واستبدلت بأخرى تحمل اسم مصراته الجديدة .

هدوء رهيب يخيم على تاورغاء التي كانت تشتهر من قبل بتمورها، وتظهر آثار طلقات الرصاص على المنازل والشقق السكنية، وتتناثر فوارغ طلقات الرصاص على الارض المتربة وسط أحذية وأطباق محطمة وعلب حليب وملابس، وعلى جدران أحد المساجد كتبت عبارة "مصراته قوية " رصدنا أعمال حرق موسعة ونهب للوحدات السكنية والتجارية في أغلب مناطق المدينة، إحراق عمدي وهدم للمباني بعد القتال والتهجير الذى انتهى في اغسطس عام 2011، في محاولة ظاهرة لمنع سكان تاورغاء من العودة إلى ديارهم " انتهى .

من قصص نازحى تاورغاء بالمخيمات

تحولت تاورغاء إلى أنقاض وخلت من سكانها منذ 11 أغسطس 2011، وتعرض أهلها لحملة تشريد ولجوء داخل الوطن، حيث يتوزعون بين عدة معسكرات للاجئين في طرابلس وبنغازي، وغيرها من المدن الليبية، يعيش أهالي تاورغاء في مخيمات للاجئين داخل ليبيا، ولا يمكنهم العودة إلى ديارهم، ولا تستطيع الحكومة الليبية إعادتهم وضمان أمنهم.

داخل مخيم للاجئين في العاصمة طرابلس تقيم ابتسام محمد سالم ، (32 عاما) وأسرتها ضمن آلاف من سكان تاورغاء فروا منها مع اجتياح ميلشيات مصراته للمدينة ، تقيم ابتسام وزوجها علي وطفلاهما في مبنى كان في السابق مقراً تابعاً لأكاديمية بحرية في العاصمة طرابلس، وفر عدد آخر من سكان

تاورغاء شرقاً إلى بنغازي وجنوباً إلى بلدات أصغر، حيث يقيمون في مواقع بناء أو مبان خاوية، قالت ابتسام : " لا يأمن الناس العودة لتاورغاء هذا هو الواقع، نحن مقيدون، لا توجد حرية".

أما عمر محمد الذي يقيم مع أسرته المكونة من ستة أفراد في غرفة واحدة فيقول : "جوانتانامو أحسن من هذا، مستقبلنا مظلم ولا استطيع أن أتكلم وإلا قالوا إننا من أنصار القذافي".

يعاني النازحون تهميشاً واضحاً من قبل السلطات التي تدير ظهرها لهم، ويتلقون المساعدات من المنظمات الدولية والإنسانية، إلا أن الخطر لا يكمن في ذلك، بل في صعوبة عودة أهل المدينة المهجورة إلى مسقط رأسهم، ويخشى كثير منهم أن تمحى تاورغاء من ليبيا الجديدة.

المهندس، سالم التاورغي، يقيم مع نحو ثلاثة آلاف نازح في مقبرة تركية قديمة على السهول المتاخمة لمدينة بنغازي يقول: «ثوار مصراته يلاحقوننا دون هوادة». ويعتبر لون البشرة الأسمر تهمة كافية ضد الشخص ليتم توقيفه من طرف الثوار ليلقى مصيرا مأساويا، إذ يتعرض للسجن والتعذيب، ويقول: أتلقى رسائل على هاتفي النقال تخبرني كل مرة بمقتل أحد من أهلنا.

تؤوي أكاديمية «جنزور»، الموجودة على البحر المتوسط، المئات من نازحي تاورغاء، وقد حاول سكان المخيم تنظيم حياتهم بشكل أو بآخر، ولا يجرؤ أحد على مغادرة المخيم إلا تحت حراسة، وأصبح من الصعب على الأطفال الذهاب إلى المدرسة، بسبب الخوف على حياتهم، وعلى الرغم من الاحتياطات التي يتبعها سكان المخيم إلا أن سبعة منهم لقوا حتفهم داخل المخيم على أيدي مسلحين في فبراير الماضي، وكان من ضمن الضحايا ثلاثة أطفال.

كما فتح مسلحون على متن سيارة مدججة بالسلاح، تحمل شعار ثوار مصراته، النار على شباب من المخيم احتجوا على ظروفهم المعيشية. ويقول هاشمي، وهو مسن من تاورغاء: " هؤلاء الناس لا يريدون بناء دولة، إنهم ليسوا ثواراً "، ويضيف هاشمي الذي يحلم برؤية مسقط رأسه ذات يوم، " إنهم لصوص لا يعرفون إلا الحرب " .

ومع ضعف الشرطة والمحاكم وانتشار الأسلحة، والميلشيات والعصابات المسلحة في كل مكان يقوم المسلحون بتصفية حساباتهم خارج إطار القانون، بينما تقف الحكومة الليبية عاجزة عن مواجهة عنف المسلحين، أو إعادة الأمن، أو حتى الشروع في مصالحة حقيقية، أو مقاومة الميلشيات المسلحة التي تفرض سطوتها بالسلاح حتى على الحكومة والقوات الأمنية النظامية، وبين الحين والآخر تتعرض معسكرات نازحي تاورغاء لعمليات إغارة من مسلحين.

يحكى منسق المجلس المحلي لتاورغاء سالم بو جريد ما وقع بمخيم نازحي مدينة تاورغاء بمنطقة الحليس قائلاً : "داهم تشكيل أمني تابع لكتيبة شهداء الزنتان المخيم واحتجزوا أحد عشر شخصاً من الشباب والشيوخ المقيمين بالمخيم بحجة أنهم شاركوا مع كتائب القذافي في الحرب ضد الثوار وهو ما تكرر بالمخيم الثاني بطرابلس عندما تم اعتقال 400 شاب من النازحين " .

المرأة التاورغيه

يقال بأن النساء هن اللائي يحافظن على تماسك عائلاتهن وقت المحن، وهو قول صحيح بلا ريب وخير مثال على ذلك نساء تاورغاء، فإن المرأة التاورغية نالها قسط كبير من الظلم والجور وتحملت كما تحمل الرجل بل وأكثر، ففي كل مخيم نزوح أو أي مكان تتواجد فيه المرأة التاورغيه، ترى الزوجات

يقفن وقد تشبث الأطفال بأرجلهن وتحكي كل واحدة منهن كيف جرى اعتقال أزواجهن وأبنائهن الكبار من قبل ميليشيات مصراته.

تقول إحداهن : " كفى إراقة للدماء، نريد فقط أن يعود إلينا أبناؤنا الذين يقبعون في السجون في الوقت الحالي ، ثم انهارت باكية " الأمر الصادم حقاً هو السرعة التي ذرفت بها دموعها ؛ فقبل تلك الدموع بدقيقة واحدة، كانت تغطي وجهها ابتسامة عريضة، لكنها عندما انفجرت باكية بصوت عال، أصبح واضحاً أن دموعها لم تكن بعيدة جداً عن السطح فالذكريات الأليمة ومشاهد القتل والدماء والحرق والتهجير، لاتزال ماثلة أمام عينيها ، الأمر الذى جعل الدموع قريبة حاضرة كلما تذكرت أو تحدث عن تلك المآسي التي عشتها هي وغيرها من نساء تاورغاء " .

أما " زهرة " : فلم يكن لديها أدنى أمل تتشبث به في ما يخص عودة زوجها المعتقل كان زوج " زهرة " يقود سيارته في طرابلس خلال أيام الفوضى التي أعقبت سقوط تاورغاء في يد قوات الثوار، عندما جرى إيقافه عند نقطة تفتيش ميليشيا من مصراته ألقي القبض عليه واقتيد إلى أحد الأماكن، ولم تسمع عنه عائلته أي أخبار لما يقرب من شهر وأخيراً تلقت " زهرة " مكالمة تخبرها أن زوجها يرقد ميتاً في أحد مستشفيات مصراته وعندما أحضرت جثته إلى المخيم، لاحظت " زهرة " وجود علامات التعذيب على جسد زوجها أصرت " زهرة " على أن جريمة زوجها الوحيدة هي أنه كان من أهالي بلدة تاورغاء. تقول " زهرة " عن زوجها إنه " لم يكن عضواً في الجيش النظامي ولم يشترك في الحرب لقد اعتقلوه عشوائياً من الشارع بسبب بشرته السوداء" .

ومثل " زهرة "، هناك العديد من أبناء بلدة تاورغاء يؤمنون بأن العنصرية تعد أحد الأسباب الرئيسة وراء المحنة التي يواجهونها. وعلى الرغم من أنهم

يتحدثون اللغة العربية ويدينون الإسلام ويعيشون في سلام جنباً إلى جنب مع باقي الليبيين قبل الثورة، فإنهم يعتقدون أن لون البشرة ربما يكون سبباً في تفاقم أزمتهم واستمرارها كل هذه السنوات .

❖❖❖

حكايات تاورغية

تقول ناشطة المجتمع المدنى : مبروكة شحات من سكان مدينة جالو صدفة جمعني اللقاء بمجموعة من نساء تاورغاء الذي ساقهن القدر والتهجير إلى مدينة جالو بوسط الصحراء الليبية كل واحدة تروي حكاية خروجها وهروبها من تاورغاء :

زاهية مفتاح 47 عاما مطلقة حالياً عاطلة عن العمل ومنى سعد عمرها 44 عاما كانت تعمل بمركز تدريب المرأة تاورغاء من حي السلاطنة بادرت بسؤالهن هل توقعتن دخول كتائب الثوار لداخل المدينة وكيف كانت البداية ؟

أجابت زاهية : أنها لم تتوقع ذلك وان الأمر بدا برمي القذائف وضرب عشوائي بقينا يومين تحت القصف .

القصف أثار الرعب بالمدينة فقررنا الخروج خاصة وأن هناك عائلات ماتت تحت القصف بالمدينة ولم نتمكن من دفنهم ولا وجود لأي دفاعات بالمدينة.

تقول منى : لم نأخذ معنا شي لا أوراق ولا إثبات هوية لأننا توقعنا العودة للمدينة ذهبنا للهيشة ثم ترهونة ذهبنا لطرابلس وعشنا أربع عائلات في بيت واحد ثم رحلنا لبنغازي خوفاً من عمليات القتل ضد التاورغيين ، أقاربي محتجزين بمصراته ، ابن عمي كان ماراً ، فقاموا بأسره .

سألت زاهية هل لك أقارب معتقلين؟

أجابت زاهية : شقيقي وأبناء أختي ، وولد عمي كانوا ضباط في الجيش الليبي

وتكمل زاهية قصتها قائلة :

هربنا على أقدامنا مع أطفالنا وهناك من تحصل على سيارة وهناك من مات في الطريق ولم ندفنهم قمنا بتغطيتهم وتركناهم في العراء وهناك من بات في الصحراء أكثر من ليلة، وصلنا لترهونة واستقبلونا بطيبة قلب ، ولكن مضايقات كتائب مصراتة جعلتنا نرحل ،اقمنا بمخيم بطرابلس لمدة (ثلاث سنوات) ، كنا نعامل معاملة جيدة وأثناء اقتحام طرابلس مرةً اخرى عادت كتائب مصراتة للمضايقة ، القوا القبض على شقيقي حين رأوا بطاقته واقتحموا المخيم وبدأت الاشتباكات في رمضان حتى الفجر، مع حراس المخيم .

كيف كان وضع المخيم ؟

زاهية : حمامات جماعية غرف بدون أبواب عشنا نازحين في و طننا ، يخرج الدمع من عينيها وهى تكمل حكايتها ، في طرابلس كان بعض المسئولين يقومون بزيارتنا لكن لم يفعلوا لنا شىء ، لم يلتفت أحد لقضيتنا ،لم نجد وظائف عملت عاملة نظافة في أحد مدارس طرابلس تتنهد بحصره وقهر (كم أتمنى العودة لتاورغاء) .

ثم أنظمت لحديثنا أم فاطمة وأم مفتاح لترويان ما حدث معهما لحظة الهروب من تاورغاء :

أم فاطمة تبلغ من العمر(33 عام) أما أم مفتاح (43عام) أم فاطمة عاطلة عن العمل أم مفتاح كانت تعمل بمشروع دواجن تاورغاء .

تقول أم فاطمة : خرجنا في رمضان بعد حصار كتائب الثوار لم نفهم شئ من الثورة حتى الآن قتلت صديقتي وابنها تحت القصف عائشة جبران والدها مسعود جبران .

كنا تحت القصف العشوائي من الأربعاء حتى صباح الخميس كنت مجهزه الحقائب في تلك الفترة ذهب اثنان من تاورغاء إلي مصراته لتعبئة البنزين ولم يعودا حاولوا قتل كل من يعبئ وقود الرجلان اسمهما : صالح مفتاح و أشرف امساعد .

حين خرجنا سمعنا بالتهم الموجهة إلينا هربنا 70كم مشياً علي الأقدام مطاردة بالأسلحة - همجية حقد لا مبرر له، معظمنا نساء وأطفال ، وطفلتي تبكي وتقول (يا ماما عييت) استمرت المضايقات حتي في الهيشة قضينا (7 أيام) في الهيشة وكانت المحلات مغلقة في وجوهنا في رمضان وصل سعر الحليب (4 دينار) .

زوجي وأنا افترقنا أثناء المطاردة من الكتائب أخبرونا بقدوم كتائب مصراته فخرجنا ليلاً لا نعرف أين نذهب وصلنا لوادي اللوز بدأت الاشتباكات ذهبنا إلي ترهونة وكانوا طيبين معنا وصلنا إلي أي مكان فيه ناس من تاورغا (يوم 17 رمضان) ، وصلت إلي الهيشة حافية القدمين وكان من الصعب الحصول علي حذاء وتوسلت لهم علي أن يعطوني حذاء حني أصل إلي أهلي المقيمين في طرابلس زوجي كان يعتقد أن ابنتي معي وكنت أنا اعتقد أنها معه في طرابلس التقيت بشقيقتي ونعمةً من الله أني لم اعرف أن ابنتي ليست مع زوجي كنوع من التخفيف مع الوضع الراهن من حرب وتشرد ونزوح .

أما زوجها(مفتاح) الوظيفة موظف في الأمن العام بداية الأحداث كنت اعمل في مصراته وانتقلت إلي تاورغا علاقتي طيبة مع أصدقاء لي في مصراته عند هروبنا للجفره اكتشفنا الإشاعات عن شباب تاورغا والاغتصاب ، في هون صدقوا الإشاعات عنا ، منعوا عنا شراء الخبز والمعلبات حتى المياه كنا نشرب مياه ملوثة ،عشنا في مركز الإمداد العسكري تابع للجيش رجال ونساء في هون

وكتائب مصراته قتلت منا الكثير اذكر شاب عمره 12 سنة قتلته كتيبة شهداء شارع طرابلس أمام أمه ، عشت في حالة ضغط نفسي وجسدي ، قبيلة الجماعات شكلوا حراسة علي عائلات تاورغاء وكان الإعلام مغيب علينا ،أتذكر شاب من تاورغاء اتهموه بقتل شاب مصراتي فخرج علي اثر ذلك التاورغيين من مصراته لقد قتل الكثيرون تحت القصف العشوائي منهم عائلة مسعود جبران ، وعائلة علي شريك هو وأبناءه ، في ناس أمكن دفنهم وأخرين بقيت جثثهم في المدينة ، أتذكر من الذين قتلوا تحت القصف عقيلة علي عمره(45 سنة) يعمل مدرس ، وهناك عبدالله أحمد زايد قتل أيضا في القصف

بعد افتراقي عن زوجتي وأبنائي ، وقفت سيارة فركبنا فيها ووصلنا إلي الجفره وفي طريقنا من الحفرة أكلنا التمر والرمان ، وكنا نقيم في المزارع كنت قلقاً علي عائلتي وكانت التغطية معدومة في المنطقة ، ثم توصلت للسائق الذي أوصل زوجتي إلي طرابلس فأخبرني انه أوصلهم إلي باب العزيزية ، ثم سمعنا بدخول كتائب الثوار إلي باب العزيزية ومقتل بعض العائلات التاورغية فضننت أن عائلتي معهم وان لا أمل لي في العثور عليهم أحياء ، تعبت صحتي ورجعت للتدخين مرةً أخري ثم قتل ابن عمي أمامي ، ثم أصبحنا عرضة للاعتقال والتعذيب حتى قامت كتيبة شهداء الجزيرة بحمايتنا وترحيلنا الي بنغازي .

أما زوجتي أم فاطمة ، بعد خروجها من باب العزيزية ذهبت لمخيم نازحي تاورغاء في طرابلس لحسن الحظ لم تعلم بعدم وجود ابنتي معي ، بعد وصولي لبنغازي اتصلت بزوجتي ، ولم اصدق نفسي حين سمعت صوتها وتأكدت من أنها حية ترزق وأبلغتها أني سأحاول إحضارها إلي بنغازي في أقرب فرصة، واستطاعت زوجتي الوصول إلي بنغازي عن طريق أحد الأقارب اذكر لحظة

اللقاء ، سلمت عليها ببرود شديد وكأن عقلي لم يصدق بعد أنها مازالت حية ، وكانت أصعب اللحظات حين سألتني عن فاطمة ابنتنا وعلمت أنها ليست معي فتعرضت لانهيار عصبي شديد ، كانت تخرج كل يوم من المخيم منادية عليها(افطومة – افطومة) .

حاولت الاستعانة بأخصائية نفسية لعلاجها ،بعد أيام قليلة وصلتنا الأخبار أن افطومة كانت مع عمتيها في سرت ، حين هروبنا وافتراقنا في الهيشة عثرت عمتها عليها فقامت بأخذها معها إلي سرت ، في نهاية الأمر استطعت جمع عائلتي بمخيم الحليس ببنغازي .

تأثير التهجير علي أطفال تاورغاء

حيثما تندلع الحروب فسرعان ما تعقبها المعاناة والمصاعب لا محالة ولا يتعلق النزاع بالموت وحسب، بل إنه يشكل أرضاً خصبة لارتكاب الانتهاكات الجماعية لحقوق الإنسان، ومن بينها التعذيب وحالات الإخفاء، والسجن دون توجيه تهمة.

بيد أن أكثر هذه الإنتهاكات وأشدها خطراً على الإطلاق هي التي تحدث للأطفال من جرّاء إندلاع الحروب والنزاعات، والتي تخلّف وراءها أعداداً كبيرة من الضحايا يكون معظهم من الأطفال .

يتأثر الأطفال والنساء بالنزاعات المسلحة بشكل غير متناسب إذ يمثلون ما يقرب من 80 في المئة من كل أعداد اللاجئين والنازحين وترتكب عمليات الاغتصاب وغيرها من أعمال العنف الجنسي بشكل روتيني.

ويلاحظ ذلك في إتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية المدنيين وقت الحرب عام 1949، والتي تعترف بحماية عامة للأطفال بإعتبارهم أشخاصاً مدنيين لا يشاركون في الأعمال العدائية وتعترف لهم أيضاً بحماية خاصة وردت في سبع عشرة مادة على الأقل ولما كان البروتوكولان المؤرخان في عام 1977، والإضافيان لإتفاقيات جنيف لعام 1949، يمثلان تعبيراً عن التقدم الهام الحاصل للقانون الدولي الإنساني، فإنهما يمنحان الأطفال حماية خاصة ومتزايدة ضد آثار الأعمال العدائية.

وقد تأكد هذا الأمر مع تبني الإتفاقية الدولية الخاصة بحقوق الطفل في عام 1989، والتي شكلت منعطفاً حاسماً في تاريخ الطفولة، حيث أصبح ينظر إلى حقوق الطفل على أساس أنها حقوق إنسانية وعالمية لا يمكن التغاضي عنها.

والحماية هي مجموعة من الضمانات والحصانات الكفيلة بإحترام حقوق الإنسان في الحرب ومنها حقوق الطفل، وهي ترسّخ الحصانة القانونية والضمانة الفعلية للتمتع بالحقوق.

إن تأثير الحرب على الأطفال قد يكون مباشراً عند اندلاع القتال، ومن ثم يجب إعمال كافة القواعد التي تحميهم من خطر العمليات الحربية وقد يكون للحرب آثار محتملة، كما في بقاء أسلحة من مخلفات الحرب كالألغام الأرضية التي تتصيد ضحاياها لسنوات طويلة.

وللحرب تأثير غير مباشر على الأطفال، فالحرب تقلل إلى حد كبير من النمو الطبيعي للأطفال، نتيجةً لإغلاق المدارس والمستشفيات وإتلاف المحاصيل وتدمير الطرق وضياع الموارد وتحطيم القدرات الإقتصادية للأطراف المتحاربة، وفقدان الأمان والإطمئنان والثقة بالنفس، نتيجة للخوف والرعب الذي يتعرضون له في زمن الحرب.

يعد إعتماد قواعد حماية السكان من آثار الحرب من أضخم الإنجازات في القانون الدولي الإنساني ولقد خصص باب كامل في البروتوكول الأول عام 1977 لحماية السكان المدنيين، ويخضع الأطفال في حمايتهم لتلك القواعد، بإعتبارهم أشخاصاً مدنيين لا يشاركون فى الأعمال العدائية.

وقد كان لأطفال تاورغاء النصيب الأكبر من المعاناة ، فأجسادهم النحيلة لا تقوى على تحمل مشاق وويلات التهجير والعيش بالمخيمات ، حيث نقص الدواء والطعام والتعرض للأمطار و الصقيع ، والاعتداءات المتكررة من قبل المليشيات ، وقد تعرض عدداً منهم للقتل والإصابة بالأمراض ، إضافة لتخلف الكثيرين منهم عن التعليم نظراً للصعوبات التى يواجهونها في المخيمات .

وأخيراً

مدينة تاورغاء هجرت ظلماً وزوراً وتحملت وزر المواجهات المسلحة مع بين الجيش وقوات الثوار ، وتعرضت تاورغاء لسياسة عقاب جماعي ممنهجة من كتائب مدينة مصراته، وهجر على إثرها 40000 هم تعداد سكان المدينة، ونهبت وسرقت ممتلكاتهم وحرقت بيوتهم، ويعيشون الأن في مخيمات تفتقد لأدنى سبل المعيشة الإنسانية، وتعرض شباب المدينة للسجن والتعذيب والقتل الممنهج، ولم تفلح كل الجهود المبذولة دولياً ومحلياً لرفع الظلم عنهم وإعادتهم لمدينتهم.

والأن بعد مرور ست سنوات على تهجير المدينة، بات الأمر ملحاً للنظر في قضية العودة، ويجب أن تتحرك السلطات الرسمية للدولة على رأسها مجلس النواب المنتخب، لإعادتهم لديارهم، والسعي قدماً في الملاحقة القضائية لقادة كتائب مصراته، لقيامهم بقتل وتعذيب أهالي تاورغاء في سجون مدينتهم .

تعرض أهالي تاورغاء لعدالة غير قضائية فتم مقاضاتهم وتنفيذ العقوبة بهم بتهم غير مثبتة من أي جهة قضائية مختصة ولم يرحمهم أحد أو يتعاطف معهم لهول الجرائم الملفقة المتهمين بها .

منهم من قتل سواء خلال النزوح أو في السجون تحت التعذيب وسجن أكثر من ألف وشرد أكثر من أربعين ألف نسمة ودمرت مدينة بالكامل، وكذلك استخدم الجانب الديني أسوأ استخدام في تبرير القصاص والنفي في الأرض رغم أن الدين دائماً يطلب البينة ولا يجيز العقوبة للشبهة وأخذ الكل بجريرة البعض ، وحسب أهالي تاورغاء مازالت عملية العدالة الغير قضائية مستمرة إلى يومنا هذا.

إن عدم التحقيق في جرائم الاغتصاب والعنف الجنسي المتهم بها بعض أهالي تاورغاء قاد إلى ((عدالة)) غير قضائية تولاها من سعى للانتقام من شباب مصراته بسبب شيوع الاتهامات بالاغتصاب والعنف الجنسي المشاع عنها.

إن التحقيق في هذا الموضوع بشكل جدي وفوري والقيام بملاحقات قضائية للمتهمين في حال توفر الأدلة سيكشف الحقيقة ويوفر كثير من الدماء والآلام ويوقف عملية استيفاء الحق بالذات .

امتلأت السجون الخاصة ونقاط الاحتجاز الإجرامية و"مرابيع" قادة الميليشيات بمصراته وطرابلس وزليتن بآلاف الأبرياء الذين كان سجّانُوهُم يخرجونهم من الزنازين أيام الأعياد والمناسبات الاجتماعية وأثناء نوبات الحقد والسادية والعربدة ويضعونهم في أقفاص مغلقة ويقضون الساعات في إهانتهم وقذفهم بالقاذورات والحجارة وإرغامهم على أكل الراية الخضراء في مهرجانات تعذيب عامّة تعيدُ الذهن إلى العهود القبلية البدائية وإلى حفلات التنكيل التي كان يمارسُها الرومان وطغاة التاريخ ضد الأسرى والمعتقلين في مسارح الهواء

الطّلق تاركين إيّاهم يصارعون الوحوش أو يقاتلون محكومين بالإعدام كي يفوزوا بالحياة أو يقضوا كأبشع ما يكون نكاية فيهم وشماتة بهم . أما من كانوا أفضل حظاً من الأسرى والقتلى، فقد استقبلتهم "مخيمات ومراكز إيواء" أخرى بمدن ليبية مختلفة القاسم المشترك الرئيسي بينها هي أنها مستباحة منتهكة مفتوحة على الدوام لمجرمي الميليشيات الذين يشنون عليها "الغارات" المفاجئة لاعتقال و"انتقاء" شباب وكهول لتعذيبهم وقتلهم ظلماً وعدواناً وحقيقة إقامة معسكرات النزوح مضحكة مبكية سخيفة.

فالبعض من أهالي تاورغاء تم السماح لهم بالمغادرة والرحيل نحو هذه الأماكن بالذات كي يظلّوا في متناول العصابات و"الثوار" ليس لرغبة في إبقائهم أحراراً أو أحياءً، بل لأن السجون لا تتسعُ لهُم والرغبة في تفادي مشقة إعاشتهم وعلاجهم هي السبب الوحيد لإبقائهم بعيدا عن سجون مصراته أو زليتن أو طرابلس، ووقع التخلص منهم في معسكرات منقطعة عن مناطق العمران محرومة من الخدمات كافة من مياه وعلاج وتعليم وغيرها إمعانا في تعذيبهم وقهرهم، وتجنّبا للإدانات الدولية و"عويل أصحاب الضمائر"

غير أن معسكرات النازحين من أهالي تاورغاء لم تكن فضاء للانتقام والقصاص والتنكيل فحسب، بل ساحة لممارسة الرياء الديني والثوري، والخيلاء الرخيص، هذا أثناء الأعياد والمناسبات، وخلال الانتخابات أيضا، وأثناء العودة المدرسية حيث يجري توزيع كتب وكراريس على أطفال تاورغاء في المخيمات .

وتصوّر العدسات والكاميرات فضائل قادة الثورة وهُم يرتدون البياض وسط النازحين السّود متبخترين متباهين "بلَفتتِهِمْ الكريمة"، في تجسيد حقيقي

لمبادئ الثورة التي حوّلت مواطنين ليبيين كاملي المواطنة والحقوق إلى جالية ومعسكرات نازحين ومتسولين أمام العالم .

فبراير حوّلت أهل تاورغاء إلى "غجر سود" يذكّروننا بغجر أوروبا الذين يتبرّأ منهم الجميع في القارة العجوز وتلاحقهم حكومات بلدان تدين بحقوق الإنسان وتنشر الديمقراطية عبر العالم في الحدائق العامة وتحت الجسور وفي محطات القطارات وفوق أرصفة الشوارع الخلفية للمدن المتلألئة بنورالحضارة والتقدم .

مأساة تاورغاء تحيلك إلى مفاهيم مضحكة يتبجّحُ بها العالم ، لكنها تكشف أمامك زيف مقولة وحدة الليبيين، ووَهْم الادعاء بوجود مساواة بين الأعراق في بلد وحّده النفط وتفتّت بمجرّد اختفاء السلطة المركزية القوية الحاكمة التي فرضت الوحدة وأخرست العنصرية والتفوق الكريه لجنس على آخر في ليبيا.

ليس هذا فحسب، فما يزال في أبعاد الحكاية وبين ثنايا مُبكياتها الكثيرُ من المضحكات، أصبح هنالك حديثٌ عن حقّ "أهالي تاورغاء" في العودة، وبرز إلى العيان معارضون معلنون يهدّدون بقصف قوافل العائدين والتحذير من مجزرة أمام أعين العالم، وهذا من كمال سيطرة السلطات العاجزة على إقليمها ومواطنيها وقدراتها على ضبط الأمن بأراضيها، وتأمين جزء من الشعب الليبي من صَلَف جزء آخر متفوّق دمه مختلف ولونه مختلف ودينه مختلف وقد يكون له من الحقوق في ليبيا ما ليس لغير .

وتخلّى الجميع عن تاورغاء في معركة العودة بداعي التهوّر الذي تتّسم به الخطوة، و" البُعد التآمري المكشوف الذي يحرّكها"، واحتمال وقوف "الأزلام" وراء تحريض أهالي تاورغاء للعودة .

وصمتت الأمم المتحدة عن الأمر بل وحذّرت منه ومن عواقبه ومخاطر ه في الوقت الراهن وتستمر الحكاية المؤلمة، دونما نهاية ولا حل يلوح في الأفق .

بعد ست سنوات من التهجير أصبح لزاماً على مجلس الأمن التحرك واتخاذ قرار أممي لحماية المدنيين من أهالي تاورغاء وإعطاءهم حقوقهم من بينها حق العودة، كما يجب على السلطات الليبية أن تتخذ موقفاً جريئاً ينتصر للمظلومين من أهالي تاورغاء.

واليوم ليس ثمة من مبرر لاستمرار النـزوح الداخلي في ليبيا ويتعين على السلطات أن تتخذ المزيد من الإجراءات لإيجاد حلول لاحتياجات المجتمعات النازحة وحقوقها وبواعث قلقها المشروعة كما أن من واجبها توفير حلول دائمة للأشخاص النازحين داخلياً والسماح لهم باتخاذ الخيار المتبصِّر والطوعي بشأن الحل الذي يبتغونه .

وإذا كان أفراد من مدينة تاورغاء ضالعين في ارتكاب جرائم حرب إبان النـزاع، فإنهم يجب أن يخضعوا للمسائلة وفقاً لإجراءات محاكمة عادلة شأنهم شأن الأفراد الآخرين المتهمين بارتكاب مثل تلك الجرائم ، بيد أن العدالة يجب ألا تكون انتقائية ؛ إذ أن العديد من الهجمات التي وثَّقتها منظمة العفو الدولية والتي ارتُكبت ضد المدنيين من سكان تاورغاء على أيدي مليشيات مصراته خلال النـزاع المسلح في عام 2011، تشكل جرائم حرب .

إن قانون العدالة الانتقالية الذي اعتُمد من قبل المؤتمر الوطنى العام، يمكن أن يوفر لمجتمع تاورغاء وغيره من المجتمعات النازحة أول سبيل حقيقي للمطالبة بجبر الضرر وتحقيق العدالة وينص القانون على إنشاء آليات لضمان المساءلة وجبر الضرر لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتُكبت خلال 42 عاماً من حُكم القذافي وفي الفترة الانتقالية التي أعقبت سقوطه وكجزء من

عملية المطالبة الحقيقة، فإن القانون ينص على إنشاء لجنة لتقصي الحقائق والمصالحة مع رسم صورة كاملة لطبيعة وأسباب ونطاق انتهاكات حقوق الإنسان خلال تلك الفترةومن الجدير بالذكر أن القانون يقضي بإنشاء دائرة لشؤون النازحين داخلياً تتمتع بصلاحيات فحص الظروف الراهنة للنازحين داخلياً وتمكينهم من التمتع بحقوقهم ومنع التمييز ضدهم كما يكلف الدائرة بمهمة إيجاد حل لمشكلة النـزوح الداخلي.

ويتعين على السلطات الليبية الآن أن تكفل تنفيذ قانون العدالة الانتقالية بصور عاجلة وينبغي تزويد لجنة تقصي الحقائق والمصالحة بالموارد الضرورية وتوفير الحماية لها لأداء عملها بصورة محايدة، وبدون التعرض للتهديدات والضغوط الشعبية وهجمات المليشيات وينبغي التشاور مع أهالي تاورغاء وغيرهم من النازحين داخلياً في أية مناقشات لإيجاد حل دائم.

إن عدم القيام بذلك يمكن أن يعرِّض المكتسبات المتواضعة للضحايا في نضالهم من أجل الكشف عن الحقيقة وتحقيق العدالة للخطر وأن يحول القانون إلى مبادرة فاشلة أخرى.

لقد سمعنا قصصاً وحكايات غريبة عن جرائم أرتكبها شباب تاورغاء وهى أعمال قد تم تضخيمها بلا شك ، بل لا أشك فى أنها تم فبركتها لغرض الدعاية المغرضة وتشويه السمعة، علماً بأنه كانت هناك عشرات الأسر التي نزحت من مصراته إلى تاورغاء وتمت معاملتهم معاملة حسنة.

يجب أن لا يتم التستر على الذين ارتكبوا جرائم في حق البشرية والفئة المنحرفة موجودة في كل المناطق، فما علينا إلا أن نستمع الى نداء العقل والمنطق والقانون ونحصي هؤلاء المجرمين عدداً ونقدمهم إلى العدالة ليتمتعوا بمحاكمة عادلة شأنهم شأن الآخرين في المناطق الأخرى ويعود أهل تاورغاء إليها وندع

العدالة تأخذ مجراها ويتم تقييم الأضرار التي لحقت بممتلكات تاورغاء والعمل على تعويضهم عليها .

إن ما حصل لتاورغاء يعتبر جريمة في حق الإنسانية، إنها مأساة حقيقية لا يجب السكوت عنها وتجاهلها، جريمة حقيقية تجاه الأخلاق ومبادئ الحرية والعدالة والديمقراطية، والتي لا تقر مبدأ إقصاء وتهميش الأخر و إنما تؤمن بالرأي والرأي الأخر .

إن ما حدث لأهالي تاورغاء لا يتفق مع مبادئ ديننا الحنيف فقد قال الله في كتابه الكريم "و لا تزر وازرة وزر أخرى " . نعم هناك من أخطأ وأرتكب جرائم ولكن ما ذنب ألاف الأطفال والنساء والشيوخ والشباب والرجال الذين لا ذنب لهم ولا جريرة إلا أنهم من سكان تاورغاء، يجب نبذ الانتقام والعنف غير المبرر وليكن الشعار "كل نفس بما كسبت رهينة "

❖❖❖

الملاحـــــق

مذبحة مخيم جنزور

فى يوم الاثنين الموافق6 / 2 / 2012 قامت قوة كبيرة من ثوار مصراته وبعض الأشخاص من مدن أخرى بالتوجه الى مقر الأكاديميه البحرية بجنزور والذى يستخدم كمقر لأهالي تاورغاء المهجرين من أرضهم .

عند وصولهم الى البوابة تم إيقافهم من الحرس ثم ادعو أنهم مكلفين بعملية تفتيش من الوزارة فطلب اليهم الحراس إبراز تصريح التفتيش فرفضت المليشيات ذلك فمنعهم الحراس من الدخول فبقيت هذه القوة تنتظر خارجاً وتتحين الفرصه لاقتحام المخيم وعندما واتتهم الفرصه نتيجة لانشغال الحراس قاموا باقتحام المخيم وطالبوا بتفتيش المبانى التى يقيم بها الأهالى بحجة البحث عن السلاح ، فرد الأهالى بالرفض فما كان من أعضاء هذه المليشيات إلا أن قاموا برفع أسلحتهم الثقيلة والخفيفه مثل ال م.ط و 14.5 فى وجه المدنيين العزل وبدؤا باطلاق النار عشوائياً ورد أهلنا برجم هؤلاء المجرمين بالحجارة وكانت حصيلة حالات الوفاة فى هذا الهجوم الغير مبرر هما :

1. جمعة القذافي الرويس 53 سنة .
2. نجمة عبد القادر فرج 60 سنة .

كما تم اعتقال بعض الشباب واقتيادهم الى جهة غير معلومة وهم:

1. محمد عطية صالح
2. فريج عبد المولى فريج
3. أمجد مسعود كريم

وعدد من الجرحى والمصابين

وتم التعرف على أحد أعضاء المجموعة المهاجمة و يدعي أسامة وهو من مصراته، عند ذلك ثار الأهالي وتوجهوا الى خارج الأكاديمية وقد حمل بعضهم معه بعض العصى والسكاكين لاستعمالها للدفاع عن أنفسهم ضد المليشيات التي انسحبت خارج الأكاديمية وظلت مرابضة على مقربة من المخيم .

بعد ذلك قرر الأهالي الخروج للتظاهر سلمياً للتنديد بما حدث ويحدث لهم وقرروا في فورة غضبهم أن يتوجهوا إلى مقر الأمم المتحدة للمطالبة بالحماية الدولية بعد أن فقدوا ثقتهم فى الحكومة التى وقفت تشاهد أهالى تاورغاء وهم يتعرضون للظلم والقتل والتعذيب والاعتقال التعسفى من قبل البعض من مليشيات مصراته عمداً.

عند خروج الأهالي وهم يهتفون لا اله الا الله والله اكبر ، على عكس ما تناقلته بعض القنوات الفضائية والتى قالت انهم هتفوا بهتافات مؤيده للنظام السابق ورفعوا أعلامه الخضراء ، وهنا قامت المليشيات المسلحة بأخبار ثوار جنزور بان أهالي تاورغاء خارجين فى مظاهره مؤيده للقذافى مما أثار حفيظة الثوار وقاموا بإقفال الطرق ومحاولة منع الأهالى من التظاهر.

ثم بدأ الفصل الثانى من مسلسل الإرهاب والترهيب لأهل تاورغاء حيث بدأت المليشيات إطلاق النار عشوائياً بهدف تخويف الأهالى وإجبارهم على العودة بدل الاستمرار فى التظاهر والوصول الى قلب طرابلس حيث ينتظرهم عدداً آخر من أهل تاورغاء للإلتحام بهم والسير إلى مقر الأمم المتحدة .

ونتيجة لهذا الرماية المتعمدة قتل الأشخاص الأتية أسمائهم:

1 _ نصر الدين محمد القماطي 22 سنة .

2_ نور الدين بلعيد القماطي 26 سنة

3_ حنين صالح عقيلة 12 سنة.

كما سقط عدد من الجرحى قدر عددهم بثلاثين جريح ومنهم الآتية أسمائهم :

" آمنه محمد امبارك ، مروه سعد النقح ، هدى محمد بلعيد القماطى ، حماله محمد بلعيد ، ارحومه محجوب عمار ، على اوحيدة اقليوان ، أبوالقاسم الشيبانى ارويص ، سعيد الشيبانى ارويص ، رمضان معمر حمد ، أبوزيد أحمد ، صالح الفرجانى ، عقيله محمد الشيبانى ، عبدالمؤمن سعد أبوزتايه ، جمال خميس محمد " .

اجتماع أعيان ومشائخ تاورغاء في بنغازي بخصوص العودة الى مدينتهم

بتاريخ 19 / 01 / 2013 م ، وبقاعة جمعية المعاقين ببنغازي أجتمع الاهالي المهجرون من مدينة تاورغاء والمتمثلة في " الأعيان والمشائخ ومؤسسات المجتمع المدني ، وبعد التشاور تم الاتفاق على الاتي :

أولاً :

1- التأكيد على المصالحة الوطنية كخارطة طريق لحل المشاكل بين كافة الليبيين ، والتأكيد على كافة القرارات الصادرة بالخصوص

2- إن ما عانته مدينة تاورغاء خلال الأحداث بثورة 17 فبراير لم تعانيه أي مدينة ليبية من التهجير القصري والتشريد والقتل والاعتقال على الهوية والموت تحت التعذيب وهدم وحرق المدينة والمؤسسات العامة الخاصة ودور العبادة .

3- يستغرب الاهالي تصريح رئيس المؤتمر الوطني العام " د. محمد يوسف المقريف " بقناة ليبيا الوطنية بخصوص تاورغاء دون الرجوع إلى لجان المصالحة الوطنية المتمثلة في لجنة " حكماء ليبيا " ولجنة " والصلح خير " أو تشكيل لجنة لتقصي الحقائق بين تاورغاء ومصراته .

ثانياً : قرر المجتمعون من الأهالي الأتي :

1- العودة إلى ديارهم بتاورغاء وذلك خلال شهر " يونيو " 2013 م سلمياً ، مصحوبين بالعائلات والشيوخ والأطفال .

2- إبلاغ كافة القبائل الليبية بهذا القرار وإشراكهم في الحوار لحل الأشكال القائم بين تاورغاء ومصراته بما في ذلك اللقاء المباشر بين الطرفين قبيل العودة ، ودعوة العقلاء والحكماء وأهل العلم وإتحاد ثوار مصراته لتحمل مسؤلياتهم في حقن الدماء .

3- إبلاع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية بقرار العودة للوقوف أمام مسؤلياتهم لحماية المدنيين .

هذا وعلى القائمين على الدولة الليبية من " مفتي الديار ورئيس وأعضاء المؤتمر الوطني العام ورئيس الوزراء والجهات ذات الأختصاص وعلى رأسها وزير الداخلية والدفاع ، تحمل مسؤلياتهم في حماية الأهالي ومدينتهم أثناء رجوعهم إلى تاورغاء .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

أهالي تاورغاء

قرر السبت بتاريخ 19 / 01 / 2013 م

بيان أطفال مدينة تاورغاء المهجرين قسرياَ

قام أمس الخميس الموافق 2013/06/13م عدد كبير من الاطفال والنساء من أهالي مدينة تاروغاء المهجرين قسريا بقوة السلاح منذُ عامين خارج أرضهم بتنظيم اعتصام أمام مقر المجلس المحلى تاورغاء وأصدروا بياناً جاء فيه :-

نحن أطفال ونساء أهالي مدينة تاورغاء المهجرين قسراً والمعتصمين أمام المجلس المحلى لمدينة تاورغاء بشان العودة إلي أرضنا تاورغاء الحبيبة نطالب بالآتي :-

1_ نطلب من كل أطفال ليبيا الوقوف معنا من أجل عودتنا الي أرضنا في تاورغاء.

2_ إن قرار عودة اطفال مدينة تاورغاء قراراً صدر من قبل الأهالي وليس قراراً فردياً وصدر بعد معاناة سنتين من التهجير القسري.

3_ نطلب من المجلس المحلى تاورغاء حمايتنا نحن أطفال ونساء و عائلات أهالي مدينة تاورغاء عند رجوعنا الي أرضنا يوم 2013/06/25م .

4_ نطلب من الحكومة الليبية المؤقتة توفير جيش للحدود بين مدينتي تاورغاء ومصراته إحتياطاً لأي انفلاتٍ أمني .

5_ نحمل كل من بعثة الأمم المتحدة والحكومة الليبية المسؤولية في حال حدوث أي تعرضٍ لنا في طريق العودة أو داخل مدينة تاورغاء .

6_ أن يتحمل المؤتمر الوطني العام والحكومة الليبية المؤقتة مع بقية الأجهزة ومكونات المجتمع المسئولية كاملة إمام العالم فيما يتعلق بمعاناة أهالي تاورغاء في فترة التهجير .

7_ نطالب بتحكيم الشريعة الإسلامية والقانون معاً لفصل في الانتهاكات والجرائم التي وقعت على أهالي مدينة تاورغاء مثل جرائم التعذيب والقتل .

8. نطالب بعثة الأمم المتحدة في ليبيا العمل على معالجة الآثار المادية والنفسية والإنسانية والجسدية التي ترتبت على التهجير الممنهج والقبض العشوائي على أبناء سكان مدينة تاورغاء .

أطفال مدينة تاورغاء المهجرين قسرياَ

صدر بطرابلس في 2013/06/13 .

❖❖❖

بيان ندوة مؤسسات المجتمع المدني بطرابلس
لدعم قرار عودة اهالي تاورغاء يوم 1 يونيو 2013

في الوقت الذي نؤكد فيه على شرعية المؤتمر الوطني العام والحكومة المؤقتة وسيادة القانون ، ونؤكد ايضاً على بناء دولة المؤسسات التي تحترم فيها الحريات العامة .

ونظرا للوضع المأساوي الذي يعيشه النازحون في مخيماتهم ، و للاهتمام الدولي المتزايد وما يمثله هذا الوضع من محل انتقاد من اغلب المنظمات الدولية .

ونظرا لما يمليه علينا واجبنا الديني والوطني و الاخلاقي نحن مؤسسات المجتمع المدني نجد انفسنا مسئولين للتحرك لمعالجة هذا الوضع .

ونظراً لقرار أهالي تاورغاء في تاريخ 25 / 6 / 2013 فإن مؤسسات المجتمع المدني تنادت واجتمعت لمناقشة كيفية دعم قرار الاهالي بالعودة الى ديارهم وتوصل المشاركون الى التوصيات الآتية :-

أولاً : مؤسسات المجتمع المدني تناشد المؤتمر الوطني العام والحكومة الليبية واتحاد ثوار ليبيا لتحمل مسئولياتهم الكاملة باتجاه النازحين وتأمين عودتهم الى ديارهم .

ثانياً : مناشدة دار الافتاء بإصدار فتوى واضحة تحرم وتجرم الاعتداء على أي مواطن مسالم يريد العودة الى منزله ومخاطبة وسائل الاعلام المختلفة بتحري الدقة وعدم اشعال نار الفتنة وزيادة التأجيج .

ثالثاً : مؤسسات المجتمع المدني تناشد وسائل الاعلام المختلفة بانتهاج الحيادية في طرح القضايا بين كل الليبيين وان تساهم في كشف وايصال الحقائق للناس تحقيقا للحمة الوطنية وليس العكس .

رابعاً : تناشد مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني خطباء وأئمة المساجد وعلماء الدين للمساهمة في توحيد صف المسلمين ونبذ ومحاربة الفتنة .

خامساً :مؤسسات المجتمع المدني تؤكد على سيادة ليبيا ووحدة ترابها واستقلالها ويجب ان نفوت الفرصة على أي تدخل خارجي لا سمح الله .

سادسا : أكد المشاركون على ضرورة تفعيل لجان تقصي الحقائق وتحقيق العدالة بمحاكمة كل من اجرم في حق الشعب الليبي .

سابعاً : أكد المشاركون على ضرورة عدم الربط بين عودة النازحين وتطبيق العدالة الانتقالية .

ثامناً : وأكد المشاركون الى الدعوة لفتح حوار وطني شامل بين ابناء الشعب الليبي لتحقيق المصالحة الوطنية .   والسلام عليكم ورحمة الله بركاته

مؤسسات المجتمع المدني المجتمعة في طرابلس 01 يونيو 2013

بيان العودة

أهالي تاورغاء يعلنون العودة الى ديارهم فى 25 من يونيو المقبل

في 7 مايو 2013 - أعلن أعيان وشيوخ أهالي تاورغاء بمدينة بنغازي قرارهم بالعودة إلى مدينتهم بشكل سلمى يوم الخامس والعشرين من شهر يونيو القادم . وأكدوا في الاجتماع الذي عقدوه صباح اليوم الثلاثاء بمخيم قار يونس على شرعية الدولة المتمثلة في المؤتمر الوطني العام والحكومة المؤقتة . وطالب المجتمعون في بيان صدر عقب الاجتماع الحكومة المؤقتة ومفتى الديار الليبية والكتل السياسية والأحزاب بالوقوف أمام مسؤولياتهم بمساندة ودعم قرار العودة سلميا.

كما طالبوا في بيانهم المرصد الليبي لحقوق الإنسان والجمعية الليبية لحقوق الإنسان والمنظمات الليبية للحريات والحقوق العامة، وكذلك الهيئة الليبية للإغاثة ،والهلال الأحمر الليبي والصليب الأحمر بمتابعة رحلة العودة ومرافقتها وتوفير كل المتطلبات اللازمة من خيام ومفروشات وأغطيه ومستشفيات ميدانيه وأدوية خلال رحلة العودة.

ودعا البيان كافة القبائل الليبية والمجالس المحلية ومجالس الأحياء الواقعة في طريق عودة الأهالي إلى مد يد العون والمساعدة ومرافقة العائلات العائدة إلى أراضيهم وديارهم وذلك حفاظا على الأرواح وحقنا للدماء وحفاظا على السلم الاجتماعي . كما شدد البيان على مطالبة المجتمع الدولي والأمم المتحدة ومجلس الأمن والاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية ومنظمة العالم الإسلامي الوقوف إلى جانب حماية المدنيين والعائدين إلى أرضهم وديارهم سلميا .. داعيا كافة وسائل الإعلام المحلية والعالمية والعربية بتغطية عودة أهل تاورغاء إلى ديارهم.

بيان إدانة للهجوم على مخيم نازحي تاورغاء بمنطقة الفلاح بطرابلس

استمراراً لمسلسل العدوان على أهالي تاورغاء والذى بدأته مدينة مصراته بحق أهالي تاورغاء في 11 أغسطس من العام 2011 ، حيث قامت مليشيات مصراته بتهجير سكان المدينة وحرق ونهب منازلهم ، قامت اليوم إحدى كتائب بمصراته بهجوم مسلح على مخيم نازحي تاورغاء بمنطقة الفلاح بمدينة طرابلس ، حيث قام ثلاث مسلحون بالهجوم على المخيم صباح اليوم السبت ، ويحملون جميعهم أسلحة نوع كلاشنكوف ، وبمجرد دخولهم وعبورهم سياج البوابة فاجئوا الشباب الموجودين بالرماية العشوائية في جميع الاتجاهات ولاذوا بالفرار ، وأسفر الهجوم عن وفاة (عبدالمطلب أبوبكر ابو زتايه) مباشرة بعيار ناري في رأسه وفي صدره من ناحية القلب وإصابة (عبدالرحمن سالم عمار) إصابة بليغة جداً نقل على إثرها للمستشفى خارج المخيم وإصابة كل من (ميلاد صالح أبو شريدة) و (فيصل خميس مرموح) إصابة متوسطة ناهيك عن ترويع الأهالي والأسر والعائلات بالكامل ، إن ما حدث لمخيم تاروغاء اليوم هو حلقة في مسلسل العدوان علي أهالي تاورغاء أمام مرأى ومسمع الدولة ، إن منظمة ضحايا لحقوق الانسان إذ تدين هذه الافعال العدوانية تطالب الدولة أن تقوم بكل الاجراءات التي من شأنها الحفاظ على أرواح وسلامة نازحي تاورغاء والعمل على عودتهم لمدينتهم في أسرع وقت ، حفاظاً على الامن والسلم المجتمعي كما تطالب بتقديم الجناة في هذا الهجوم وغيره من الأعمال العدوانية السابقة على مخيمات تاورغاء للعدالة .

منظمة ضحايا لحقوق الانسان

السبت 16 نوفمبر 2013

البيان الختامي لملتقى شباب تاورغاء الأول

تحت شعار

" العــودة إلى تـاورغــاء من أجــل ليبيــا "

المنعقد في الفترة من 21 إلى 23 مارس 2013 م ... بمخيم الحليس ببنغازي

بداية نرفع أسمى آيات التهاني والتبريكات لكافة الشعب الليبي بمناسبة مرور الذكرى الثانية لثورة السابع عشر من فبراير وبمناسبة اليوم العالمي للأرض .

ونحن إذ نعقد ملتقانا هذا فأنه نؤكد على ما جاء في البيان الصادر عن إجتماع أعيان وشيوخ ومنظمات المجتمع المدني بتاورغاء في إجتماعهم المنعقد في مدينة بنغازي بتاريخ 19 يناير 2013 م ، بشأن عودة المهجرين إلى مدينتهم سلمياً .

وإننا إذ نؤكد على ذلك القرار فأنه نشير إلى أنه لن نكون طرفاً في أي نزاعٍ داخلي " قبلي أو مناطقي " ونؤكد على مبدأ الحوار والمصالحة الوطنية كأساس لوحدة التراب الليبي ، وإننا سنساهم في البناء والدفاع عن هذا الوطن الغالي فليبيا لن تبنى بالحقد والكراهية ، بل تبنى بالحب ...

وبذلك نؤكد على الأتـــي :

1 –التأكيد على شرعية الدولة المتمثلة في المؤتمر الوطني العام والحكومة المؤقتة .

2- الرجوع لمدينة تاورغاء حق مقدس لا يكمن التنازل عنه أو التفاوض عليه .

3- ندين ونستنكر بشدة حالات التهجير القسري والأعتقال التعسفي وعلى والهوية وحالات القتل والتعذيب وما تعرضت له المدينة من حرق وتدمير ونهب للممتلكات العامة والخاصة وحالات الإخفاء القسري والتمييز العنصري الذي يتعرض له أبناء تاورغاء حيث أنها تعد جرائم ضد الإنسانية إستناداً للتقارير الصادرة عن المنظمات الحقوقية المحلية والدولية .

4 –الإفراج عن المعتقلين من أبناء تاورغاء داخل السجون طبقاً للقوانين المحلية والاتفاقيات والمعاهدات الدولية .

5–نناشد النائب العام والجهات القضائية المختصة على ضرورة إتخاذ كافة الإجراءات الضرورية والرادعة ضد كل من أرتكب جرائم أو مارس إنتهاك مادي أو معنوي ضد أهالي تاورغاء وكل من أخفى سجين خارج الأماكن الشرعية للدولة .

6–تعويض الأسر التي تم تهجيرها قسراً تعويضاً مادياً ومعنوياً وتنفيذ برامج تنموية لإعادة أعمار المدينة .

7 –نناشد مفتي الديار الليبية والأئمة والوعاظ والعلماء والمفكرين والساسة ووسائل الأعلام على أن يضمنوا خطبهم وبرامجهم روح التسامح والعفو ونبذ الفرقة والعنف والحث على المصالحة الوطنية وعودة المهجرين إلى ديارهم والتصدي بكل الوسائل للحملات المغرضة التي تشن ضد أهالي تاورغاء .

8- نناشد كافة الوزارت والجهات الرسمية كلاً حسب أختصاصه على ضرورة العمل على تذليل كافة الصعاب أمام الطلبة والدارسين والعاملين بالقطاع العام والخاص في مدينة مصراته وغيرها من المدن ووضع حلولاً لكافة المشاكل المالية والإدارية التي تواجههم .

... وبذلك فأننا نضع كافة مكونات المجتمع الليبي الاجتماعية والمدنية والمؤتمر الوطني العام والحكومة الانتقالية أمام مسؤولياتهم التاريخية بضرورة العمل وعلى وجه السرعة على تأمين عودة المهجرين سلمياً إلى ديارهم وتوفير الحماية اللأزمة هم .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

ملتقى شباب تاورغاء الأول

وعاشت ليبيا حرة آبيه

صدر بتاريخ 23 مارس 2013 بمدينة بنغازي بمخيم الحليس .

وقفة احتجاجية لعدد من المنظمات الحقوقية

امام السفارة الليبية فى القاهرة

اليوم الموافق 13- 11- 2012 نظمت مجموعة من المنظمات الحقوقية وقفة احتجاجية امام السفارة الليبية في القاهرة مطالبة بحق عودة أهالي تاورغاء الى ديارهم وتعويضهم عما لحق بهم من اضرار جراء التهجير وكذالك ملاحقة كل من اقترف جرم في حق سكان المدينة .

بيان المنظمات الحقوقية

يؤكد المرصد الليبي لحقوق الإنسان ، والمنظمات الموقعة على هذا البيان تضامنهم التام والكامل مع مطالب أهالى مدينة تاورغاء فى العودة لديارهم ، وتعويضهم عما لحق بهم من أضرار جراء التهجير ، وكذلك ملاحقة كل من أقترف جريمة فى حق سكان المدينة ، إن سيادة ثقافة العنف ولغة الرصاص فى ليبيا ، خلفت العديد من المأسي والآثار الكارثية ، وتبعتها عدة مضاعفات منها ما حدث بين الزنتان والمشاشيه ، والزاوية وورشفانه وأخيراً مصراته وبنى وليد ، وعليه ترى المنظمات الموقعة على هذا البيان ، ضرورة تدخل الدولة وإتخاذها موقفاً واضحاً وصريحاً ، ينحاز للأطفال والشيوخ والنساء المهجرين من تاورغاء والذين يعانون معاناة كبيرة جراء البقاء فى مخيمات تفتقد كل المقومات الصحية والعلاجية ، ونحن على أعتاب فصل الشتاء ، كما نؤكد على ضررة البدء فى تفعيل ملف العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية ، إذ أنه هو السبيل الوحيد لتضميد الجراح ونزع السلاح من الشارع الليبي وتحقيق الامن والاستقرار لليبيا .

الموقعون على البيان

المرصد الليبي لحقوق الانسان

المنظمة المصرية لمراقبة حقوق الانسان

المعهد الليبي الديمقراطى

الشبكة الليبية لحقوق الانسان

اتحاد ثوار 17 فبراير - طلائع الانطلاقه الاولى

خارطة الطريق بين مصراته وتاورغاء

التي اعتمدتها اللجنة المشتركة في جنيف في 18 ديسمبر 2015.

عقدتها اللجنة المشتركة❖ التي شكلها المجلس البلدي مصراته والمجلس المحلي تاورغاء، سلسلة لقاءات خلال الحوار السياسي الليبي، في طرابلس وتونس وجنيف بتيسير من الأمم المتحدة.

وتوجت تلك الجولات بخارطة الطريق بشكل متبادل بين أهالي مصراته وتاورغاء، اعتمدتها اللجنة المشتركة في جنيف في 18 ديسمبر 2015.

وتحدد وثيقة خارطة الطريق المبادئ والإجراءات الخاصة بتقديم تعويضات لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، ومساءلة مرتكبي هذه الجرائم، وإعادة بناء تاورغاء والكراريم وطمينه وكرزاز، والعودة الآمنة والطوعية لأهالي تاورغاء إلى ديارهم.

ومن المقرر أن تجتمع اللجنة المشتركة خلال الربع الأول من العام 2016، بتيسير من بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، للمضي قدمًا في العملية.

وحددت خطوات يجب تنفيذها حتى موعد انعقاد الاجتماع، تشمل استكمال كل من عملية جبر الضرر والتقييم المطلوب للقيام بأعمال إزالة الألغام ومخلفات الحرب، وإجراءات أخرى لبناء الثقة بين الطرفين.

❖ تأسست اللجنة المشتركة المكلفة بملف مصراته وتاورغاء في آب/ أغسطس بناء على اتفاق بين المجلس البلدي في مصراته والمجلس المحلي في تاورغاء. وقد اجتمعت اللجنة المشتركة عدة مرات في الفترة بين آب/ أغسطس وكانون الأول/ ديسمبر 2015 في طرابلس وتونس وجنيف. وقد دعمت حكومتا ألمانيا وسويسرا عقد الاجتماعات في تونس وجنيف، بتيسير من بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. وستواصل اللجنة عملها في عام 2016.

الخطوات الواجب اتخاذها خلال الربع الأول من العام 2016، وهي:

- استكمال عملية جبر الضرر، بما في ذلك تحديد المجموعة الأولى من المستفيدين وطبيعة التعويضات .

والبدء في برامج إعادة التأهيل الجسدي والنفسي وجبر الضرر، في ليبيا وخارجها.

- استكمال التقييم المطلوب للقيام بأعمال إزالة الألغام ومخلفات الحرب من المتفجرات، والبدء في البرنامج الفعلي للتطهير .
- البدء في حملات للتوعية بين العائدين بمخاطر الألغام ومخلفات الحرب من المتفجرات.
- تقييم طبيعة أعمال إعادة الإعمار التي ينبغي القيام بها والموارد المطلوبة لهذا الغرض واحتياجات .
- إعادة بناء الأنشطة الاقتصادية في تاورغاء والكراريم وطمينه وكرزاز.
- مواصلة تدابير بناء الثقة بين الطرفين.
- وضع خطة تنفيذية لتيسير عودة طوعية آمنة لأهالي تاورغاء والبدء بتنفيذها.
- إجراء مشاورات فعالة وشاملة حول وثيقة خارطة الطريق داخل كل مجتمع، خاصة مع الضحايا كمجموعات وأفراد.
- استكمال عملية جبر الضرر بما في ذلك تحديد المجموعة الأولى من المستفيدين وطبيعة التعويضات .

نص الوثيقة :

مقدمة:

1 - اقترح المجلس البلدي مصراته والمجلس المحلي تاورغاء تشكيل لجنة مشتركة لمعالجة ملف الطرفين، بما يتفق مع مخرجات اجتماع البلديات الليبية الذي انعقد في 28 و29 يناير 2015 في جنيف برعاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.

2 - بعد مناقشة عدد من المخاوف التي تؤثر على ليبيا ، بما في ذلك قضية عودة النازحين، أكد الاجتماع في بيانه النهائي يوم 29 يناير على «حق أهالي تاورغاء في العودة إلى أرضهم من خلال تشكيل لجنة بحث آلية تحقيق ذلك على أرض الواقع وتذليل العوائق وتهيئة الظروف المناسبة من كل النواحي.

3 - اتفق الاجتماع على أن تقوم بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا «بمتابعة هذه العملية بالتعاون مع الجانبين».

إلى ذلك، ساعد قسم حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية وسيادة القانون التابع للبعثة في إقامة الحوار بين الطرفين، بما في ذلك تقديم المساعدة الفنية وتنظيم وتيسير الاجتماعات وورش العمل التدريبية للطرفين خارج ليبيا من أجل تبادل المعرفة والاستفادة من الخبرات الدولية المقارنة.

4 - خلال الاجتماع الذي عقدته البلديات الليبية في بروكسل بتاريخ 23 و24 مارس تحت رعاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا جرى أيضًا الالتزام «بعودة جميع النازحين داخليًا في مدة أقصاها 31 ديسمبر 2015.

وتشير اللجنة المشتركة إلى أن الحاجة إلى علاج قضية عودة النازحين في نطاق الموعد النهائي لم تكن ممكنة نتيجة للوضع الراهن في ليبيا ، ولكنها تأمل أن يسهم تشكيل الحكومة الليبية في تحقيق ذلك بأسرع وقت ممكن.

5 - تأكيد تشكيل اللجنة المشتركة للطرفين في اجتماع ممثلي أهالي تاورغاء ومصراته الذي انعقد في تونس بتاريخ 27 و28 مايو 2015. كما حُددت اختصاصات اللجنة المشتركة بناء على اجتماع ممثلي الطرفين في تونس في 27 يوليو 2015، وتشمل هذه الاختصاصات:

- الوصول إلى تفاهم حول متطلبات العدالة للجانبين.
- الاتفاق على مقترحات لمعالجة احتياجات الضحايا من الجانبين، بما في ذلك جبر الضرر فيما يتعلق بما عانوه من أضرار.
- تعمل اللجنة على تحديد الظروف المادية الضرورية لدعم العودة الطوعية والآمنة إلى مناطق تاورغاء والكراريم وطمينه وكرزاز.
- تقديم مقترحات للمحافظة على السلام وتعزيز المصالحة بين مصراته وتاورغاء لما فيه صالح ليبيا.
- الاتفاق على خطة تنفيذية شاملة لمعالجة هذه الأهداف.

6 - جرى اختيار أعضاء اللجنة المشتركة في أغسطس 2015، واجتمعت اللجنة المشتركة عدة مرات بين شهري أغسطس وديسمبر 2015 في طرابلس وتونس وجنيف.

إضافة إلى ذلك، اجتمعت اللجنة الفرعية المنبثقة عن اللجنة المشتركة عدة مرات لمناقشة قضايا هامة ومحددة. وقدمت حكومتا ألمانيا وسويسرا دعمهما لاجتماعات اللجنة المشتركة في تونس وجنيف والتي قامت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بتيسيرها.

7 - قدمت اللجنة المشتركة العديد من المبادرات خلال هذه الفترة لبناء الثقة بين الطرفين، ويشمل ذلك تشجيع الإفراج عن عدد من المحتجزين، والمساعدة في نقل ملفات السجل المدني والطالب إلى من يعنيهم الأمر وتوزيع المواد المدرسية وتنظيم اجتماعات للعائلات من الجانبين.

8 - توافق اللجنة المشتركة على ما يرد أدناه كجزء من جهودها الرامية إلى التوصل إلى تسوية بشأن القضايا التي نشأت بين الطرفين أثناء النزاع في 2011.

المبادئ العامة:

9 - تسعى اللجنة المشتركة إلى تلبية التطلعات المشروعة لكل من أهالي مصراتة وتاورغاء في محاولة لتجاوز تركة الماضي بطريقة عادلة، والمساهمة في بناء ليبيا على أساس سيادة القانون والعدالة وحقوق الإنسان.

10- في معرض تنفيذها لمهامها المحددة، تبدي اللجنة المشتركة استعدادها للتعاون مع الحكومة الليبية من خلال الإدارات المحلية في المنطقتين، والذي سيسهم في التسريع بالعودة الطوعية والآمنة للنازحين في أقرب وقت ممكن.

11 - تدعو اللجنة المشتركة الحكومة الليبية بإعطاء الأولوية لوضع برنامج شامل للعدالة الانتقالية، يتضمن الركائز المرتبطة والمتمثلة في تقصي الحقائق، وجبر الضرر والعدالة والإصلاح.

وتطالب اللجنة المشتركة الحكومة الليبية بضرورة الإسراع بتشكيل لجنة لتقصي الحقائق لإبراز الحقيقة، وتكون من ضمن أولوياتها النظر فيما حدث خلال الفترة الزمنية التي امتدت من 17 فبراير، وحتى 11 أغسطس2011 في مناطق تاورغاء والكراريم وطمينه وكرزاز، ضمانًا لعدم تكرار ما وقع من انتهاكات.

وتبدي اللجنة المشتركة استعدادها للعمل مع الحكومة الليبية لتحقيق الأهداف المشار إليها لما فيه مصلحة ليبيا ككل.

12 - تؤكد اللجنة المشتركة على ضرورة معالجة الحكومة الليبية الأوضاع الإنسانية الحالية للنازحين.

جبر الضرر للضحايا:

13 - تؤكد اللجنة المشتركة على أهمية معالجة احتياجات جميع ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان.

14 - تقر اللجنة المشتركة بضرورة أن يشمل برنامج جبر الضرر عمليات متعددة مثل تصنيف الانتهاكات وتحديدها حسب الأولوية؛ وتحديد المستفيدين وترتيبهم حسب الأولوية، والاتفاق على نوع التعويضات، مادية ومعنوية - فردية وجماعية، ومعايير تحديدها، مع الأخذ بعين الاعتبار جسامة الانتهاكات والأضرار المترتبة عليها.

15 - في غياب مبادرة وطنية شاملة لجبر الضرر، ستصمم اللجنة المشتركة برنامجاً لجبر الضرر بمساعدة خبراء دوليين، يتمتع بالمصداقية والشفافية بناء على الوثائق المناسبة وبما يتفق مع مبادئ العدالة وعدم التمييز، مع عدم الإخلال بحق الضحايا في تقديم طلبات جبر الضرر عن الفترات اللاحقة للتاريخ المتفق عليه بشكل منفرد، عن طريق آليات العدالة الانتقالية التي سوف تقوم بها الحكومة الليبية أو التقاضي أمام القضاء الوطني.

16 - اتفقت اللجنة المشتركة على معالجة برنامج جبر الضرر مبدئيًا لاحتياجات الضحايا من الجانبين في الفترة ما بين 17 فبراير2011 و11 أغسطس 2011 .

على أن تعالج في وقت لاحق احتياجات ضحايا الفترة التي تلي 12 أغسطس 2011 في إطار برنامج وطني تقره الحكومة الليبية.

أنواع جبر الضرر:

17 - يشمل جبر الضرر المادي والمعنوي وتقديم الدعم الطبي والنفسي للضحايا، وصنف الجبر حسب التالي:

الجبر المادي:

ويشمل التعويض المالي عن المنقولات والتعويض عن الأسر، والتعذيب، والاعتقال التعسفي، والقتل تحت التعذيب والقتل بإجراءات موجزة.

ويجري في هذا البند إعداد الحصر والتقديرات اللازمة للتعويض باتفاق الأطراف جميعًا، على أن لا يقصى أحد من المتضررين، ويكون بشفافية تامة. ويتطلب ضبط إجراءات جبر الضرر تحديد المدة الزمنية الخاضعة له، وتقديم المستندات التي تثبت وقوع الضرر، مبينة فيه نوع الشيء المتضرر.

الجبر الصحي والنفسي:

ويشمل تحديد نوع الإصابة من واقع التقارير الطبية، مع إثبات حالة وقوع الضرر أثناء الأحداث، وخلال الآجال الزمنية المتفق عليها، وتقدر القيمة المادية له والعمل على تمكين المتضرر من تلقي العلاج بشكل ميسر ومستمر حتى انتهاء الضرر، سواء كان العلاج في الداخل أو الخارج، ومساعدتهم في الحصول على التسهيلات الإدارية من تأشيرات دخول وإقامة وتغطية نفقات العلاج.

خطة لتيسير عودة آمنة لأهالي تاورغاء وإعادة بناء الأنشطة الاقتصادية:

ويجري تقديم الجبر النفسي في صورة الدعم النفسي بإنشاء وحدات الدعم النفسي بالداخل أو بالخارج، وإقامة وتغطية النفقات وفقًا للحالة، ومساعدتهم في الحصول على التسهيلات الإدارية من تأشيرات دخول العلاج.

كما تعتبر اللجنة المشتركة أن عودة النازحين هي احترام لحقهم في رد الاعتبار، بما في ذلك استرجاع المساكن والأراضي والممتلكات كجزء من جبر الضرر.

التمويل:

18 - يتطلب تنفيذ برنامج جبر الضرر موارد بشرية ومالية، وتأسف اللجنة المشتركة لتقصير الحكومات الليبية المتعاقبة في تقديم علاج شامل لاحتياجات الضحايا.

وتؤكد اللجنة المشتركة أن الدولة الليبية تتحمل المسؤولية النهائية لتغطية تكاليف التعويضات.

19 - لتمويل المشروع يجري إنشاء صندوق مالي تدعمه الحكومة الليبية، وتجمع من خلاله التبرعات والمعونات من الجهات المحلية والدولية الراغبة في مساعدة الشعب الليبي في حل أزمته.

على أن يختص هذا الصندوق بهذا الملف، ويمكن توسيعه لجمع الأموال لإعادة الإعمار في تاورغاء والكراريم وطمينه وكرزاز.

- **المساءلة والمحتجزون والمفقودون والفرز القضائي للمحتجزين:**

20 - تدعو اللجنة المشتركة الحكومة الليبية لضمان الفرز العاجل للمحتجزين لتحديد من ينبغي إطلاق سراحهم وفقًا للتشريعات الليبية والمعايير الدولية.

وتؤكد اللجنة المشتركة على ضرورة أن تستند الإحالة إلى المحاكمة على أدلة دامغة، وعلى التحقيقات التي أجراها وكلاء نيابة يتصفون بالاستقلالية والحيادية والمهنية.

21 - تبدي اللجنة المشتركة استعدادها لإحالة أية وثائق ذات صلة تتلقاها خلال عملها، وتيسير تقديم معلومات عن جرائم محتملة إلى السلطات القضائية المختصة.

22 - تؤكد اللجنة المشتركة على عدم استخدام الاعترافات والمعلومات الأخرى المتحصل عليها تحت وطأة التعذيب أو أي شكل آخر من أشكال الإكراه في هذه العملية.

23 - يجب أن تجرى المحاكمات وفقًا للقانون الليبي، وللمدانين الحق في استئناف الأحكام الصادرة بحقهم، وللمفرج عنهم الحق بتزويدهم بالوثائق القانونية التي تفيد بمدد احتجازهم مع أحقيتهم باللجوء للقضاء في حالة عدم ثبوت إدانتهم.

احتجاز المعتقلين والسجناء:

24 - تدعو اللجنة المشتركة الحكومة الليبية إلى ضمان أن يكون للسلطات القضائية المختصة حق الممارسة الحصرية لسلطة إلقاء القبض على المعتقلين واحتجازهم، وأن يُحتجز المعتقلون والسجناء في منشآت معترف بها رسميًا لسلطات الليبية المختصة مثل الشرطة القضائية.

الملاحقة القضائية للمشتبه بهم غير المحتجزين:

25 - تدعو اللجنة المشتركة الحكومة الليبية والمجتمع الدولي إلى التعاون لتحديد وملاحقة من يشتبه بارتكابهم جرائم أينما كانوا في الداخل والخارج، بما يتفق مع إجراءات المحاكمة العادلة والاتفاقيات الدولية المتعلقة بالتعاون القضائي.

المفقودون:

26 - تلتزم اللجنة المشتركة بالتعاون مع الحكومة الليبية والجهات ذات الصلة والمنظمات الدولية لجمع المعلومات حول المفقودين من أجل الكشف عن مصيرهم.

العودة الآمنة:

27 - تقر اللجنة المشتركة بأهمية ضمان السلامة البدنية للعائدين، وتوصي بإجراء تقييم لمستوى التلوث جراء الألغام ومخلفات الحرب من المتفجرات في أسرع وقت ممكن، ووضع وتنفيذ خطة للتطهير.

28 - تنسق اللجنة المشتركة مع الجهات المحلية والدولية بالشروع في أسرع وقت ممكن ببرنامج توعية للسكان العائدين من مخاطر الألغام ومخلفات الحرب من المتفجرات.

الحماية من أعمال العنف:

29 - تؤكد اللجنة المشتركة على أن مهمة حماية العائدين وضمان القانون والنظام بصفة عامة في جميع أنحاء ليبيا تقع على عاتق مؤسسات الدولة ذات الصلة، خاصة الشرطة والقضاء ومصلحة السجون.

30 - لتأمين المنطقة من أي أعمال قد تحصل ولضمان سيادة القانون، تقترح اللجنة برنامجًا وطنيًا كاملاً يخضع بشكل تام لسلطة الدولة الليبية من شرطة وجيش وقضاء.

ويمكن أن تقترح اللجنة على السلطات المحلية تشكيل قوة تابعة لوزارة الداخلية أو الدفاع، ريثما يجري تفعيل مؤسسات الدولة الأمنية والعسكرية، تكلف بحفظ الأمن في الطرقات ومؤسسات الدولة في المنطقة، وتأمين المواطنين وعدم السماح بأي خروقات قانونية.

31 - تؤكد اللجنة المشتركة على احترام الحقوق والاحتياجات والمصالح المشروعة للنازحين، وتساعده في تسيير عودتهم في طوعية وأمان. وستعمل اللجنة المشتركة مع السلطات الوطنية والأطراف الفاعلة الدولية ذات الصلة، لضمان إجراء العودة الطوعية والمشاركة.

32 - تشدد اللجنة المشتركة على أن العودة يجب أن تكون على أساس الخيارات المستنيرة والطوعية للنازحين. وستحترم اللجنة المشتركة خيارات الذين يقررون الاستقرار في أماكن أخرى.

ولن تعتبر أن ذلك تنازلاً عن حقهم في العودة إلى مناطقهم الأصلية في وقت الحق أو من آن لآخر. وتيسر اللجنة المشتركة المشاركة الكاملة للنازحين بما في ذلك النساء في تخطيط وإدارة العودة.

إعادة الإعمار والأنشطة الاقتصادية:

33 - تسعى اللجنة المشتركة للحصول على الدعم الوطني والدولي لإعادة إعمار مناطق تاورغاء والكراريم وطمينه وكرزاز، ويشمل ذلك الإسكان والمدارس والمراكز الصحية ومقرات تنفيذ القانون والمرافق الأخرى.

وقد تحتاج إعادة الإعمار إلى مراحل، وتتضمن استرجاع الخدمات الأساسية مثل المياه والكهرباء والمنشآت الصحية والمدارس.

إزالة الألغام ومخلفات الحرب من المتفجرات والبدء في برنامج فعلي لتطهير المنطقة

كما ينبغي على الأطراف الفاعلة الوطنية والدولية أن تدعم استئناف الأنشطة الاقتصادية. على ألا ترتبط العودة بالانتهاء من عملية إعادة الإعمار.

المحافظة على السلم وتعزيز المصالحة:

34 - تؤكد اللجنة المشتركة أن الهدف النهائي لعملها هو استعادة السلام، وتعزيز المصالحة والثقة بين أهالي المنطقتين وعلى المستوى الوطني.

35 - إن الاتفاق بين قيادات مصراتة وتاورغاء في إجراء مناقشات بين أعضاء أهالي المنطقتين، وتأسيس لجنة مشتركة للقيام بحوار ممنهج تظهر بوضوح الاستعداد لتحقيق الحل الودي للقضايا مصدر الخلاف وبتمهيد الطريق أمام المصالحة.

36 - تبذل اللجنة المشتركة أقصى جهدها لضمان تسهيل العودة، وجميع جوانب عملها الأخرى، والمشاركة الفعالة للمرأة، وأن تأخذ في الاعتبار مخاوفها واحتياجاتها المحددة.

37 - تعمل اللجنة المشتركة بكل جهدها لضمان أخذ المصالح الفضلى للأطفال في الاعتبار عند العودة، وفي جميع جوانب عملها.

انخراط الجماعتين:

38 - تقر اللجنة المشتركة أهمية إعادة أهالي مصراته وتاورغاء بناء العلاقات في السنوات القادمة.

وتحث اللجنة القيادات المحلية لمصراته وتاورغاء على إقامة منتديات مشتركة وواسعة النطاق وغيرها من المبادرات، بهدف تشجيع التواصل الجيد والعلاقات الودية وتقديم المشورة حول صون السلم على مستوى المجتمع المحلي.

39 - الحكومة الليبية والسلطات المحلية ومجالس الحكماء جميعها مدعوة لتشجيع المصالحة بين الطرفين. ويمكن لهذه الأطراف الاستعانة بأي طرف مناسب لتسهيل الاجتماعات بين الجانبين.

40 - تدعو اللجنة المشتركة جميع فئات المجتمع إلى الانخراط في المصالحة، وخاصة الضحايا نظرا لدورهم الهام في إرساء السلم والمصالحة.

41 - تدعو اللجنة بصفة خاصة وسائل الإعلام إلى التركيز في خطابها على تعزيز المصالحة بين المجتمعين وفي ليبيا على العموم.

الخطوات الواجب اتخاذها خلال الربع الأول من العام 2016:

أولاً: استكمال عملية جبر الضرر بما في ذلك تحديد المجموعة الأولى من المستفيدين وطبيعة التعويضات والبدء في برامج إعادة التأهيل الجسدي والنفسي وجبر الضرر، في ليبيا وخارجها.

ثانيا: استكمال التقييم المطلوب للقيام بأعمال إزالة الألغام ومخلفات الحرب من المتفجرات، والبدء في البرنامج الفعلي للتطهير.

ثالثًا: البدء في حملات للتوعية بين العائدين بمخاطر الألغام ومخلفات الحرب من المتفجرات.

رابعا :تقييم طبيعة أعمال إعادة الإعمار التي ينبغي القيام بها والموارد المطلوبة لهذا الغرض، واحتياجات إعادة بناء الأنشطة الاقتصادية في تاورغاء و الكراريم وطمينه وكرزاز.

خامسًا: مواصلة تدابير بناء الثقة بين الطرفين.

سادسا: وضع خطة تنفيذية لتيسير عودة طوعية آمنة لأهالي تاورغاء والبدء بتنفيذها.

سابعًا: إجراء مشاورات فعالة وشاملة حول وثيقة خارطة الطريق داخل كل مجتمع، خاصة مع الضحايا كمجموعات وأفراد.

42 - سوف تجتمع اللجنة المشتركة خلال الربع الأول من العام 2016 بتيسير من بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، للمضي قدمًا في العملية

اتفاق مصراته وتارغاء

بالعاصمة التونسية

وقع يوم الأربعاء 31 أغسطس 2016 بالعاصمة التونسية اتفاق مصالحة بين مصراتة وتاورغاء برعاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وقع الاتفاق رئيسا لجنة الحوار في كل من مصراته وتاورغاء نيابة عن المجلس البلدي مصراته والمجلس المحلي تاورغاء ، وينص الاتفاق على التزام الطرفين بـ«العمل على وقف الحملات الإعلامية كافة التي تبث الفتنة والضغينة وتؤجج النفوس وتحض على الكراهية»، كما ينص الاتفاق على «ضرورة جبر الضرر كحق للمتضرر لتعويض ما تعرض له من انتهاكات»، وتشمل التعويضات المتوفين والمحتجزين والمفقودين والأضرار الصحية والمنقولات.

وفي باب الترتيبات الأمنية لعودة النازحين أكد الاتفاق على « إنشاء غرفة عمليات مشتركة من مصراتة وتاورغاء، على أن يتم اتخاذ الإجراءات من وزارتي الدفاع والداخلية » ، وتتولى الدولة « تشكيل لجنة لتوفير المتطلبات والمقومات الأساسية لعودة النازحين، وتمكينهم من العيش الكريم وإزالة الألغام ومخلفات الحرب، وفتح الطرق وإعادة تهيئة المستشفيات والمدارس، وربط شبكة الكهرباء وتوصيل المياه وإعادة تأهيل المنازل ».

وتناولت المادة العاشرة من الاتفاقات آليات التنفيذ، حيث «تقوم الدولة الليبية باتخاذ التدابير والإجراءات كافة اللازمة لتنفيذ بنود الاتفاق، التي من أولوياتها إنشاء صندوق خاص بهذا الملف، وتأسيس لجنة مستقلة بما يضمن تحقيق الشفافية والمصداقية ومتطلبات الضحايا واحترام مبادئ حقوق الإنسان».

أما المادة الحادية عشرة فأكدت أن المجلس البلدي بمصراتة والمجلس المحلي بتاورغاء «هما الممثلان الشرعيان للطرفين»، وأن بنود هذا الاتفاق تصبح

سارية «بعد التوقيع عليه من لجنتي الحوار، وفور اعتماده من المجلس البلدي بمصراتة والمجلس المحلي بتاورغاء والمصادقة عليه من الحكومة الليبية»، وأكدت المادة الثانية عشرة من الاتفاق على أن عودة النازحين تكون فور انتهاء إجراءات إعتماد الاتفاق، وتأسيس الصندوق وإيداع الأموال فيه بتاريخ 15 اكتوبر2016 .

❖❖❖

محضر اتفاق مصراته وتاورغاء بشأن عودة النازحين وتعويض المتضررين

أنه بتاريخ اليوم 31 أغسطس 2016م، الموافق 27 ذو القعدة 1437هـ، بالعاصمة التونسية

تم الاتفاق بين لجنتي حوار ملف مصراته وتاورغاء

تمهيد

بناء على اجتماعات المجلس البلدي مصراته والمجلس المحلي تاورغاء، وعلى اجتماعات اللجنة المشكلة للتوصل إلى اتفاق وما تم التوصل إليه من نتائج، وعلى بيان أعيان ومشايخ أهالي قبائل تاورغاء وباقي القبائل القاطنة بها والمجلس التيسيري المؤقت لمدينة تاورغاء، المؤرخ 23 فبراير 2012 والذي يتضمن اعتذار لمصراته عن كل فعل يثبت نسبته لأي شخص من سكان تاورغاء، وعلى خارطة الطريق المؤرخة 18 ديسمبر 2015، وعلى اجتماع الترتيبات الامنية المنعقد بتاريخ 8 ديسمبر 2015، ورغبة الطرفين في إنهاء وإقفال المشكل بين مصراته وتاورغاء ورغبة في السلم الاجتماعي وتحقيق العدالة وجبر الضرر وإرساء دولة القانون والمساهمة في منع تكرار أخطاء الماضي أو توريثها للأجيال القادمة وإصرار الجميع على إيجاد حلول لكافة العوائق التي تواجه تنفيذ الاتفاق سعيا إلى الصلح والعدل.

وعليه تم التوصل على إبرام اتفاق وفقا للبنود التالية:

المادة الاولى

يعتبر البند التمهيدي جزءا لا يتجزأ من هذا الاتفاق

المادة الثانية

اتفق طرفي الاتفاق على بذل كافة الجهود اللازمة لتحقيق وتوطيد المصالحة والسلم والوئام الاجتماعي بين مصراته وتاورغاء، وتوعية الأفراد عبر ورش العمل ووسائل الإعلام والمنابر الدينية والاجتماعات والنشاطات المختلفة على أهمية تحقيق السلام وتضميد الجراح والسعي إلى معالجة كافة آثار النزاع.

يلتزم طرفي هذا الاتفاق بالعمل على وقف كافة الحملات الإعلامية وغير الإعلامية التي تبث الفتنة والضغينة وتأجج النفوس وتحض على الكراهية.

المادة الثالثة

اتفق طرفي الاتفاق على أن ضرورة جبر الضرر كحق للمتضرر لتعويض ما تعرض له من الانتهاكات، ولتحقيق العدالة والمصالحة والعودة الآمنة، كما يساعد على تحقيق الاستقرار والأمن والسلم الاجتماعي. وهو آلية توافقية تلجأ لها المجتمعات لحل الخلافات فيما بينها وهو ما تم إتباعه في هذا الاتفاق.

المادة الرابعة: أحكام عامة

1- يقصد بفترة الاتفاق المشار إليها أثناء الفترة من 17 فبراير لسنة 2011 إلى 11 أغسطس لسنة 2011.

2- يغطي هذا الاتفاق التعويضات عن الأضرار المتعلقة بفئات المتضررين التالية، وتلك في نطاق فترة الاتفاق فقط، وفقا للقيم المالية التالية:

(أ) **المتوفون:** تصرف القيمة المستحقة عن الوفاة كدفعة واحدة، وقد تم تقديرها كالتالي:

'1' المتزوج 100.000 د.ل مائة ألف دينار ليبي.

'2' الأعزب 70.000 د.ل سبعون ألف دينار ليبي.

(ب) المحتجزون:

'1' تم تقدير القيمة المستحقة لكل محتجز بمبلغ 334 د.ل ثلاثمائة وأربعة وثلاثون دينار ليبي عن كل يوم احتجاز بواقع 10 عشرة آلاف دينار ليبي عن كل شهر، وهي تصرف كدفعة واحدة.

'2' يصرف كدفعة واحدة للمحتجزين لمدة ما بين يوم وأقل من 15 يوم مبلغ قدره 5 آلاف دينار ليبي لا غير.

'3' فيما لا يشمل هذا الاتفاق تعويض من استمر احتجازه أو احتجز بعد يوم 11 أغسطس 2011، عن المدة التالية ليوم 11 أغسطس 2011، ويحق لهم التقدم للبرنامج الوطني المستقبلي لجبر الضرر عن المدة اللاحقة للاتفاق.

(ج) **المفقودون:** تصرف القيمة المستحقة عن الشخص المفقود كدفعة واحدة، وقد تم تقديرها كالتالي:

'1' المتزوج 100.000 د.ل مائة ألف دينار ليبي.

'2' الأعزب 70.000 د.ل سبعون ألف دينار ليبي.

(د) **جبر الاضرار الصحية:** تلزم الدولة الليبية بإصدار بطاقة تأمين صحي لعلاج المتضررين داخل وخارج ليبيا.

(هـ) **التعويض عن المنقولات:** يتم تحديد التعويض الخاص بالمنقولات من خلال حصر الأضرار ذات الصلة بشهادة الشهود المثبتة في الدوائر الرسمية الليبية ولا يتضمن هذا الاتفاق التعويض عن الأصول الثابتة (العقارات) وتقوم اللجنة المشتركة بحصر القيمة المالية لتعويضات في كشوفات تعتمدها.

4- لا علاقة لهذا الاتفاق بما ينبغي تعويضه من أضرار وقعت خلال سنة 2011 وما بعدها بما في ذلك الأضرار المترتبة عن القصف العسكري والنزاع المسلح والتي تقوم الدولة الليبية بالتعويض عنها وفقا لإجراءاتها القانونية.

كما تلتزم الدولة الليبية بالتعويض عن فئات الأضرار التي يغطيها هذا الاتفاق خارج الفترة الزمنية التي يشملها ضمن البرنامج الوطني العام لجبر الضرر.

5- للمتضرر الحق في اللجوء إلى القضاء إذا رأى تعويضه غير كاف.

6- يعتبر هذا الاتفاق وما ورد به من بنود أساس لتفسير وتحديد التزامات الطرفين يرجع إليه في أي اختلاف بينهما.

المادة الخامسة: إنشاء صندوق

ينشأ صندوق لجبر الضرر وتقديم التعويضات للمتضررين بهذا الملف وتكون له الشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة ويصدر قرار من الدولة الليبية لإنشائه ويتولى هذا الصندوق متابعة الإجراءات المالية والإدارية لملف مصراته تاورغاء، ويكون تمويله عن طريق الدولة الليبية والدول المانحة والجمعيات والمنظمات الدولية والمحلية، وينتهي عمل هذا الصندوق بعد استكمال إجراءات التعويض وتسليم الاموال لكافة المتضررين.

المادة السادسة: العدالة

يتم تحقيق العدالة فيما يخص المتهمين بارتكاب انتهاكات خلال فترة الاتفاق عن طريق الجهاز القضائي بالإجراءات الرسمية المتبعة، وعلى الدولة الليبية اتخاذ كافة الإجراءات القانونية اللازمة لتقديم المتهمين للعدالة. ويطالب الطرفان الدولة الليبية ووزارة العدل بتوفير محاكمة عادلة للمتهمين والمحتجزين والتعجيل في إطلاق سراح الأبرياء منهم. ويتم عرض ملفات طلب التعويض على الجهاز القضائي لتجميد النظر

في طلبات التعويض الخاصة بالمتهمين على ذمة قضايا جنائية ذات صلة بالنزاع خلال فترة الاتفاق لحين البت في الدعاوى المقامة تجاههم، ومن لم يثبت إدانته يصرف له التعويض وفقا لأحكام المادة الخامسة من هذا الاتفاق.

المادة السابعة: الترتيبات الامنية

لتحقيق عودة آمنة لابد من اتخاذ التدابير الأمنية اللازمة ويعتبر ما تم الاتفاق عليه في اجتماع الترتيبات الأمنية المشار إليه أعلاه، هو الأساس لذلك على أن يتم اتخاذ الإجراءات من خلال وزارتي الدفاع والداخلية. وإنشاء غرفة عمليات مشتركة من مصراته وتاورغاء لتنسيق الترتيبات الأمنية وتلتزم الوزارتين بتحديد عدد الأفراد وتوفير التجهيزات والآليات اللازمة.

المادة الثامنة: إعادة التهيئة

على الدولة الليبية تشكيل لجنة لتوفير المتطلبات والمقومات الأساسية للعودة والتمكن من العيش الكريم وإزالة الألغام ومخلفات الحرب وفتح الطرق وإعادة التهيئة لبعض المرافق الأساسية مثل المستشفيات والمدارس وربط شبكة الكهرباء وتوصيل المياه وإعادة تأهيل المنازل وفق البنود التالية:

1- تاورغاء:

(أ) إعادة فتح الطرق وإزالة الألغام ونقل المخلفات.

(ب) ربط شبكة الكهرباء والمياه.

(ج) إعادة تأهيل المدارس.

(د) إعادة تأهيل المستشفيات والمراكز الصحية والإدارية.

(هـ) يصرف مبلغ وقدره 6 ستة آلاف دينار ليبي لكل صاحب منزل كدفعة واحدة، لتغطية نفقات إعادة تأهيل منزله، ولا علاقة لذلك بالحق في التعويض فيما يتعلق بالمنقولات أو العقارات.

(ح) إنشاء منازل متنقلة لأصحاب المنازل المدمرة والغير قابلة لإعادة التأهيل.

(ط) إنشاء مركز للعناية بالأسرة.

2- مصراته:

(أ) إعادة فتح الطرق وإزالة الألغام بالفرع البلدي طمينه.

(ب) ربط شبكة الكهرباء والمياه بالفرع البلدي طمينه.

(ج) إعادة تأهيل المدارس بالفرع البلدي طمينه.

(د) إعادة تأهيل المستشفيات بالفرع البلدي طمينه.

(هـ) إنشاء مركز للعناية بالأسرة بالفرع البلدي طمينه.

المادة العاشرة: آلية التنفيذ

تقوم الدولة الليبية باتخاذ كافة التدابير والإجراءات اللازمة لتنفيذ بنود هذا الاتفاق والتي من أولوياتها إنشاء صندوق خاص بهذا الملف. وتأسس الدولة الليبية لجنة مستقلة يشارك فيها ممثلين للجنة المشتركة وذلك بما يضمن تحقيق الشفافية والمصداقية ومتطلبات الضحايا واحترام مبادئ حقوق الإنسان.

المادة الحادية عشر: أحكام ختامية

1- يعتبر المجلس البلدي مصراته والمجلس المحلي تاورغاء من خلال لجنتي الحوار هم الممثلان الشرعيان للطرفين في هذا الاتفاق ويعملان على تحقيقه وتنفيذه ومتابعة كل ما ورد به.

2- يسري هذا الاتفاق بعد التوقيع عليه من لجنتي الحوار وفور اعتماده من المجلس البلدي مصراته والمجلس المحلي تاورغاء والمصادقة عليه من الحكومة الليبية.

3- تتفق الطرفان على أن يقوم المجلس البلدي مصراته والمجلس المحلي تاورغاء بالعمل على حل كافة المسائل الإدارية.

4- تعتبر الحكومة الليبية هي الجهة الضامنة والمسئولة على تسهيل عملية العودة ودفع قيمة التعويضات المقررة وفقا لهذا الاتفاق.

5- يدعو الطرفان الأمم المتحدة وكافة المؤسسات الدولية والجهات الداعمة على بذل كافة الجهود لدعم هذا الاتفاق ورعاية تنفيذه.

المادة الثانية عشر: تاريخ العودة

اتفق الطرفان على ضرورة اتباع الخطوات التالية من أجل تحقيق عودة طوعية سلمية آمنة، وذلك حسب الآتي:

1- يتم اعتماد الاتفاق من المجلس البلدي لمصراته والمجلس المحلي تاورغاء بتاريخ 20 سبتمبر 2016.

2- يتم اعتماد الاتفاق من قبل الحكومة الليبية بتاريخ 28 سبتمبر 2016.

3- يتم تأسيس الصندوق، وتشكيل لجنة الصندوق، وإيداع الأموال فيه بتاريخ 15 أكتوبر 2016.

وفور الانتهاء من هذه النقاط تكون تاورغاء مفتوحة للعودة.

ويحمل الطرفان الدولة الليبية المسؤولية الكاملة في تحقيق هذا الاتفاق.

توقيع رئيس لجنة حوار مصراته

الاسم/

التوقيع/

التاريخ/ 16 . 8 . 29

توقيع رئيس لجنة حوار تاورغاء

الاسم/

التوقيع/

التاريخ/ 16 . 8 . 31

اعتماد المجلس البلدي مصراته

الاسم/

التوقيع/

التاريخ/

اعتماد المجلس المحلي تاورغاء

الاسم/

التوقيع/

التاريخ/

تصديق الدولة الليبية

الاسم/

التوقيع/

التاريخ/

مذكرة رفض شباب تاورغاء لإتفاق تونس


مذكرة رفض أبناء وشباب تاورغاء
لمخرجات الحوار والإتفاق الموقع
بين تاورغاء ومصراتة
بتاريخ 2016/08/31 بالعاصمة التونسية

حرر بتاريخ / الأثنين 2016/10/03

موسسة تجمع شباب تاورغاء

The Youth Caucus of Tawergha Foundation
For The Social Service and Development

السيد / بان كي مــــون

الأمين العام للأمم المتحدة

تحية طيبة ملؤها الإحترام والتقدير وبعد

في الوقت الذي نثمن فيه عالياً المساعي الحميدة للأمم المتحدة عبر بعثتها للدعم في ليبيا والتي ما فتأت تسعي بجهد لا يعرف الكلل أو الملل لإيجاد تسوية للقضية الليبية التي تفجرت منذ التدخل الخارجي في مطلع 2011 .ونقدر عالياً تلك الجهود التي رغم ما يعتريها من قصور وسوء تقديرفي أحيان كثيرة وتشكل بالنسبة لنا نقطة ضوء في نهاية النفق.

ويطيب لنا نحن سكان تاورغاء المهجرين قهراً وقسراً في الداخل وخارج أرض الوطن والذين وقع علينا الظلم طيلة الستة سنوات الماضية.

يطيب لنا أن نحيط معاليكم علماً بأننا مع أي حوار جاد وأي مصالحة عادلة والتي لاتهضم حقاً ولا تهمش فئة ولا تقصي شريحة ولا تؤصل لإجحاف أي كان في ليبيا . كما نتطلع مع غيرنا من الليبيين إلي طي صفحة ماضي النزاع الأليم والبدء دون إبطاء في لملمة الشمل والتسامي علي الجراح عبر الشروع في مصالحة وطنية شاملة تعيد اللحمة وتنصف المظلوم وتجبر ضرر جميع المتضررين وتعيد صياغة دولة المواطنة التي يتساوي فيها الجميع ,علي أساس الحق والعدل.

وفي هذا السياق نود أن نلفت معاليكم إلي أن ما أبرم من إتفاق بين ممثلي سكان تاورغاء وممثلي سكان مصراتة في 2016/08/31 بتونس العاصمة وبإشراف البعثة الأممية يتصف بعجز بين ولم يراعي تحقيق الإنصاف والعدل المأمولين من كافة سكان ليبيا عموماً وطرفي النزاع والخصومة خاصةً.

فالإتفاق المذكور أعلاه إتسم بعوار قانوني وعدم الإلتزام بالأمد الزمنية المحددة لتنفيذ بنودة , فضلاً عن عدم الجدية في إبرامه من خلال تعمد عدم ذكر الجهة الضامنة والمسؤولة عن متابعة تنفيذ بنودة,هذا إضافة إلي هلامية وعدم وضوح

العنوان : طرابلس - و. الفلاح الهواتف : 0925708039 - 0928215950 - 0925859414 - 0926842284
موسسة تجمع شباب تاورغاء www.facebook.com/ Email: yctf.ly@gmail.com

مؤسسة تجمع شباب تاورغاء

The Youth Caucus of Tawergha Foundation

For The Social Service and Development

التاريخ / /

الإشاري / /

الشق التنفيذي المتعلق بنوع القضايا وتعمد عدم الإعتراف بمسؤولية الإنتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي وقعت علي الطرفين ومن الطرفين, والإصرار علي تحميل الضحية تبعات الحرب الأهلية التي اكتوينا جميعاً بلظاها دون إستثناء .

من هنا وحرصاً علي ابرام إتفاق بيننا وبين جيراننا سكان مصراتة علي أسس سليمة ترضي الجميع وتحقق المأمول من هكذا إتفاق وكبادرة حسن نية من طرفنا تجاه أخوة الوطن والدين والتاريخ والمصير المشترك,فإننا نؤكد لمعاليكم أننا علي أتم الإستعداد لإبرام إتفاق كامل وشامل حول الإشكاليات العالقة بيننا وبين سكان مصراتة دون قيد أو شرط وتحت مظلة الأمم المتحدة في أي مكان ترونه مناسباً .

مع ضرورة الأخذ في الحسبان الحيثيات التالية حول الإتفاق السابق والمذكور أعلاه : .

أولاً : يعتبر هذا الإتفاق ملغي نظراً إلي :

1- عدم الإلتزام بالمواعيد المحددة لإعتماده.

2-الإتفاق لا يغطي كل الإحداث ولا جميع الأشخاص.

3-عدم تحديد فترة الأحداث ولا التخصيص في ذكر الأحداث والقضايا .

ثانياً : إعادة النظر في مسألة التعويضات المتعلقة بهذه الفترة بما يحقق العدل والانصاف .

ثالثاً : ضرورة إقرار الطرفين بالإنتهاكات المرتكبة وتحمل مسؤليتها بشكل مباشر.

رابعاً: هذا الإتفاق لا يلغي حقوق التقاضي الفردية أمام المحاكم الليبية ,طالما لم يتم التوصل مع صاحب الحق إلي إتفاق كتابي وحصوله علي تعويض عادل وفق القوانين السارية المفعول .

خامساً : ضرورة توفير ضمانات محلية ودولية لتقييم ألية التنفيذ ومتابعه وتقديم الدعم الفني اللازم لإنجاحه.

سادساً : الا يكون طرفا الإتفاق ضمن أدوات الإشراف علي التنفيذ والمراقبة.

سابعاً: أن يكون الإتفاق برعاية الأمم المتحدة والإتحاد الأفريقي والإتحاد

العنوان : [illegible] الهاتف : 0925706039 - 0928215950- 0925859414 - 0926842284

مؤسسة تجمع شباب تاورغاء www.faeebook.com/ Email: yctf.ly@gmail.com

حالات تعذيب موثقة

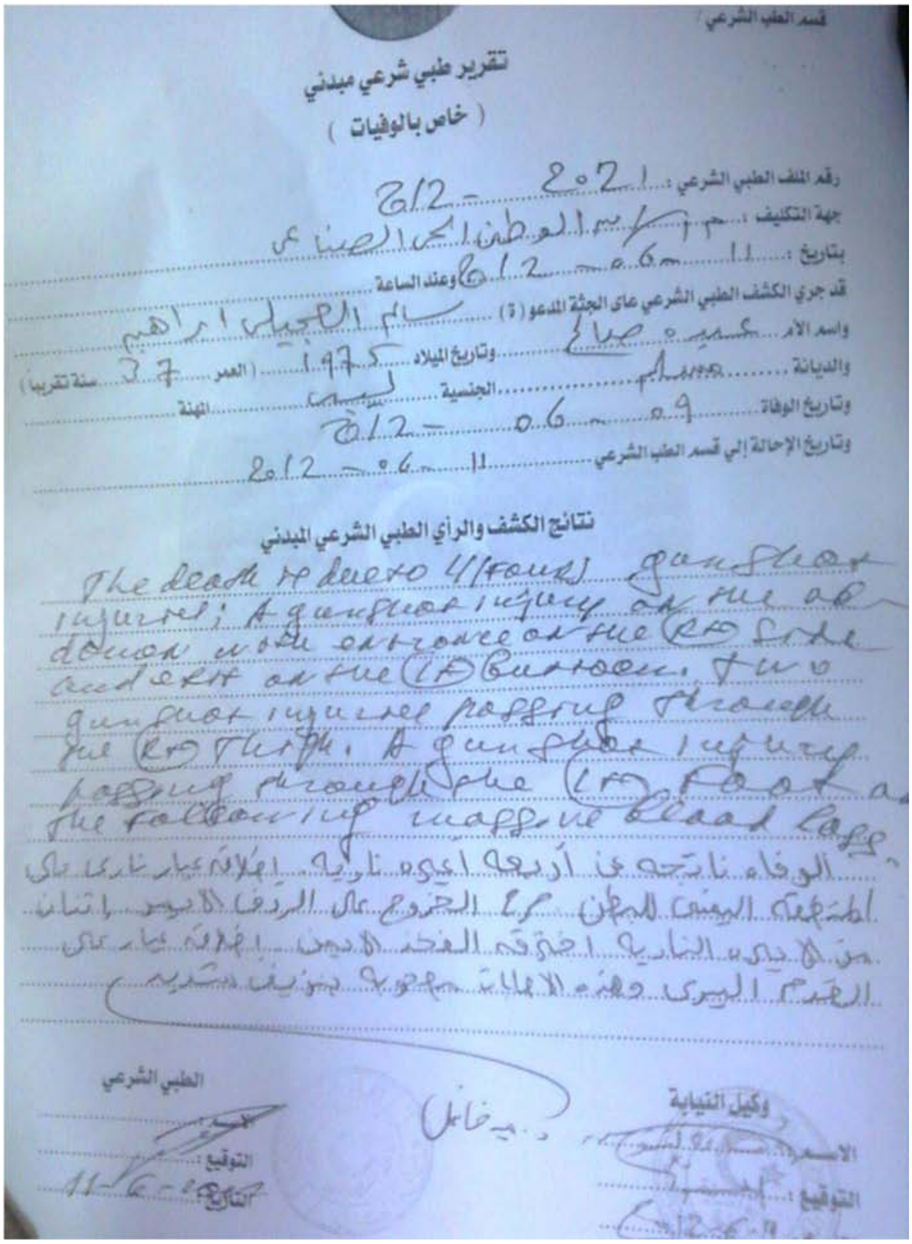
1_ أحمد عمر جمعه رمضان القبي : عندما ألقى القبض عليه كان عمره 14 سنة بمخيم أبوسليم بالعاصمة طرابلس ، فى نفس اليوم تم إلقاء القبض على أكثر من 85 شخص تهمتهم انهم من تاورغاء ، أعمارهم تترواح ما بين 14 إلى 60 سنة وقاموا بأفعال مروعة ، حيث قيدوا الرجال من اليدين والرجلين وأخرجوا النساء والاطفال ليروا التعذيب والإهانات وتم نقلهم إلى سجن ثانوية الوحدة ، بعضهم قتل تحت التعذيب وبعضهم مفقود والبعض خرج ومعه مرض خطير والبعض خرج وتوفى بعد خروجه بأيام وهذا الطفل أحد الحالات التى قتلت تحت التعذيب .



2_ سالم العجيلي إبراهيم : سالم العجيلي ابراهيم العجيلي من سكان تاورغاء مواليد 1975 قتل على يد مليشيات مصراتة داخل أحد المعتقلات يوم 11-6- 2012 ، الصور تغنى عن الكلام .







قسم الطب الشرعي

تقرير طبي شرعي مبدئي

(خاص بالوفيات)

رقم الملف الطبي الشرعي : 2021 - 2012

جهة التكليف : م / [illegible] الوطن الجراح الصناعي

بتاريخ : 11 - 06 - 2012

قد جري الكشف الطبي الشرعي على الجثة المدعو (ة) سالم الجيلاني ابراهيم وعند الساعة ......

واسم الأم عبيده صالح

والديانة مسلم وتاريخ الميلاد 1975 (العمر 37 سنة تقريبا)

وتاريخ الوفاة 09 - 06 - 2012 الجنسية ليبي المهنة ......

وتاريخ الإحالة إلي قسم الطب الشرعي 11 - 06 - 2012

نتائج الكشف والرأي الطبي الشرعي المبدئي

The death is due to 4 (four) gunshot injuries; A gunshot injury on the abdomen with entrance on the (Rt) side and exit on the (Lt) buttock. Two gunshot injuries passing through the (Rt) thigh. A gunshot injury passing through the (Lt) foot and the following massive blood loss.

الوفاة ناتجة عن أربعة إصابات نارية، إصابة عيار ناري على الخاصرة اليمنى للبطن مع الخروج على الردف الأيسر، اثنان من الإصابات النارية اخترقت الفخذ الأيمن، إصابة عيار ناري على القدم اليسرى وهذه الإصابات مصحوبة بنزيف شديد

الطبي الشرعي

د. [illegible] خالد

التوقيع :

التاريخ : 11-6-2012

وكيل النيابة

الاسم : [illegible]

التوقيع : [illegible]

3- حسين رحيل ياقة: حسين رضوان رحيل ياقة التاورغي ، قتل تحت التعذيب داخل ثكنه عسكرية كان أسمها كتيبة 17 صاعقة والكائن مقرها صلاح الدين طرابلس وهى تتبع إدارة القوات الخاصة برئاسة أركان الجيش الليبى بالعاصمة طرابلس ، قبض عليه بتاريخ 1/ 12 / 2013 على تمام الساعة 30: 11 صباح الأحد ، تعرض حسين للتعذيب والاهانات والسب و منع من الاكل والشرب حيث استمر تعذيبه لأكثر من عشر ساعات وتعرض فيه الى الضرب بخراطيم المياه والات الحادة والصعق بالكهرباء ، وقتل بنفس اليوم على تمام الساعة الواحدة بعد منتصف الليل ،على يد ستة ضباط وضابط صف وعلى رأسهم أمر الكتيبة وهم معروفين بالأسماء وعرضت الجثة على الطبيب الشرعي وكان التقرير المرفق وفتح محضر تحقيق لدى المدعى العام والنيابة العسكرية وهناك شهود على الواقعة وأصدرت النيابة أمر قبض على المتهمين وحتى تاريخ هذا اليوم لم يتم القبض عليهم .





ويحال أصل التقرير إلى النيابة المختصة ... [illegible]

دولة ليبيا
وزارة العدل
مركز الخبرة القضائية والبحوث

قسم الطب الشرعي/

تقرير طبي شرعي مبدني
(خاص بالوفيات)

رقم الملف الطبي الشرعي: 2013 _ 3587
جهة التكليف: م.أ/ [illegible] الوطني الحضبة
بتاريخ: 2013 _ 12 _ 03 وعند الساعة ....
قد جري الكشف الطبي الشرعي على الجثة المدعو: حسين رضوان [illegible] رحيل
واسم الأم: امين .... وتاريخ الميلاد: 1976 (العمر 37 سنة تقريبا)
والديانة: مسلم .... الجنسية: ليبي .... المهنة ....
وتاريخ الوفاة: 2013 _ 12 _ 02
وتاريخ الإحالة إلي قسم الطب الشرعي: 2013 _ 12 _ 03

نتائج الكشف والرأي الطبي الشرعي المبدني

اصابات رضية متعددة بالجسم والصدر والظهر والاطراف والوجه والرأس مع وجود [illegible] كسر [illegible] متعددة بالاطراف العليا [illegible] [illegible]

الرأي: - أثر التعذيب والضرب واستخدام الكهرباء أدى إلى [illegible] [illegible]

(ضرب وتعذيب شديد ومتعدد)

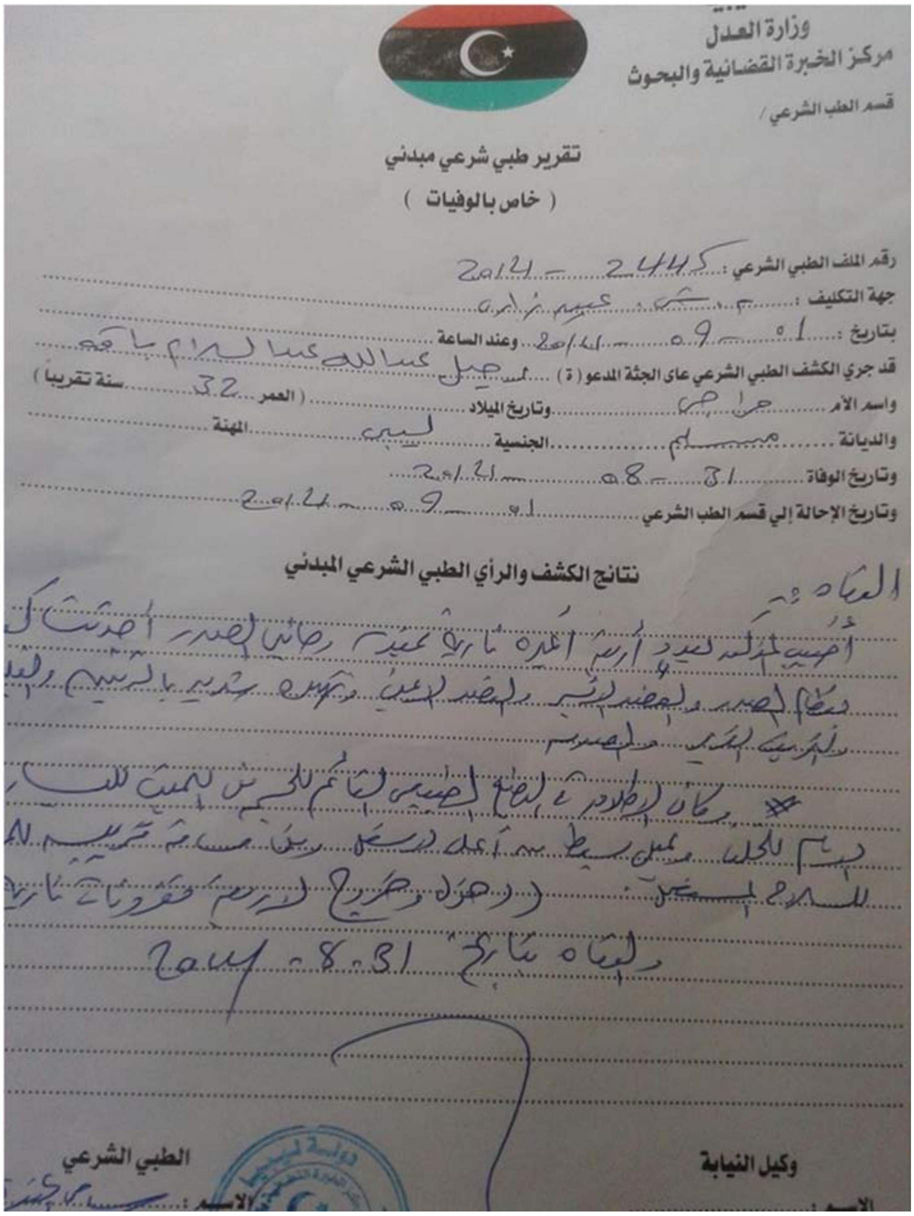
الوفاة بتاريخ 2013 , 12 , 2

الطبي الشرعي	وكيل النيابة
الاسم:	الاسم: [illegible]
التوقيع: [signature]	التوقيع: [signature]
التاريخ:	التاريخ: 3.12.2013

4- رحيل عبد اللّه ياقة : بتاريخ 31/8/2014 تعرض مخيم نازحى تاورغاء بمنطقة الفلاح لهجوم من قبل مليشيات فجر ليبيا (درع الوسطى _ مصراته) والمتمركز بمعسكر اليرموك طرابلس ، وكان الهجوم فى ساعات متاخرة من الليل وبالتحديد على تمام الساعة 3:10 دقائق قامت مجموعة مكونه من عدد ما يقارب عن 25 آلية عسكرية مدججه بالأسلحة الثقيلة بالهجوم على سكان المخيم وقامت بإطلاق الرصاص على القاطنين به ما أدى إلى فزع ورعب جميع سكان المخيم رجال ونساء وأطفال ، وقامت المجموعة المهاجمة بإعتقال عدد ثمانية من الشباب وقام أحد أفراد هذه المليشيا بالرماية على المواطن / رحيل عبداللّه عبدالسلام ياقة ـ 32 سنه متزوج ، فقتل على الفور حيث كانت الإصابات مباشرة بالقلب والقفص الصدري والبطن، مرفق صور من جثة المرحوم وتقرير الطب الشرعي .







وزارة العدل
مركز الخبرة القضائية والبحوث
قسم الطب الشرعي

تقرير طبي شرعي مبدئي
(خاص بالوفيات)

رقم الملف الطبي الشرعي : 2014 - 2445
جهة التكليف : ....
بتاريخ : 1 - 9 - 2014 وعند الساعة ....
قد جري الكشف الطبي الشرعي على الجثة المدعو (ة) ....
واسم الأم .... وتاريخ الميلاد .... (العمر 32 سنة تقريباً)
والديانة مسلم الجنسية ليبي المهنة ....
وتاريخ الوفاة 31 - 8 - 2014
وتاريخ الإحالة إلي قسم الطب الشرعي 1 - 9 - 2014

نتائج الكشف والرأي الطبي الشرعي المبدئي

والوفاة بتاريخ 31 - 8 - 2014

وكيل النيابة
الاسم :

الطبي الشرعي
الاسم :

❖❖❖

5_ طارق ميلاد الرفاعي : قتل تحت التعذيب فى أحد معتقلات مصراته ، بعد عرض الجثة على الطبيب الشرعي ، اتضح أن الوفاة ناجمة عن الضرب بواسطة أجسام صلبة غير حادة على مختلف أجزاء الجسم ، الصور والتقرير خير دليل على الجريمة .





المجلس الوطني الانتقالي - ليبيا
مجلس الوزراء – وزارة العدل

التاريخ : 2012-8-29
ملف رقم : ....

4964
2012

نيابة المدينة الجزئية

السيد / مدير إدارة الطب الشرعي والتحاليل .

بعد التحية ،،،

بالإشاره إلى كتاب السيد/ مدير مكتب النائب العام رقم 3-4-5688 المؤرخ في 2012/8/29 ، وإلى تأشيرة الأستاذ النائب العام بشأن عرض جثة المجنى عليه / طارق ميلاد يوسف الرفاعي على الطبيب الشرعي .

،،، عليه ،،،

نأمر بعرض الجثة على الطبيب الشرعي لتشريحها لبيان سبب الوفاة و ساعة و كيفية و تاريخ حدوثها و اعداد تقرير مفصل بذلك ، و الكشف على كامل الجثة لبيان وجود اصابات أو كدمات أو جروح بها من عدمه و تحديد نوعها و أسباب حدوثها و الأداة المستخدمة و تاريخ الإصابة .

الكشف على ساعد اليد اليمنى و بالتحديد على الجرح السطحي الموجود في عضد اليد اليمنى و تحديد نوعه و الأداة المستخدمة و تاريخ حدوثها .

و الكشف على الخصيتين لتحديد سبب التورم الموجود بهما ، و كذلك الكشف على العين اليسرى و تحديد أسباب الإنتفاخ الموجود حولها و تحديد الأداة المستخدمة و تاريخ حدوثها .

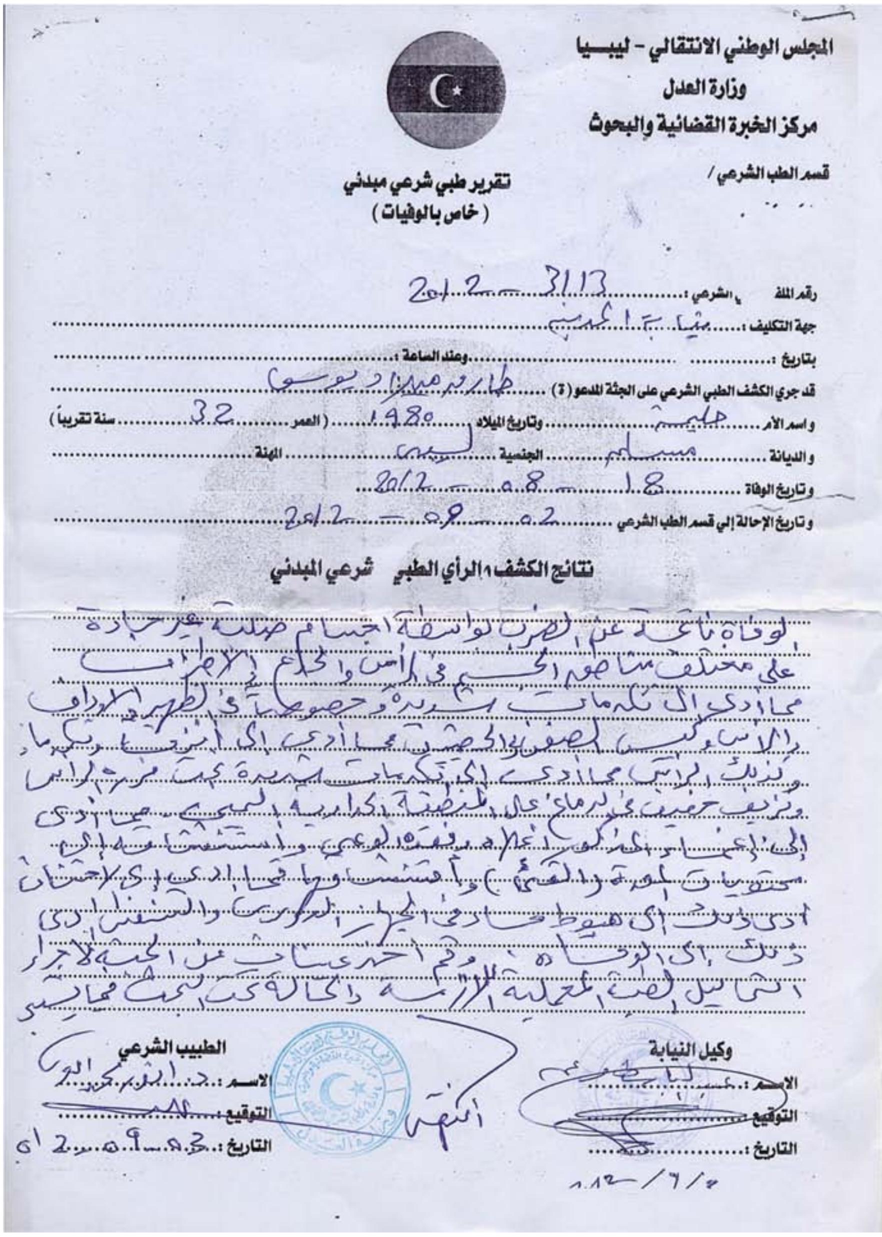
والسلام عليكم

الأمجد عليوى

عضو نيابة المدينة الجزئية

لملف القضية

أ.أمجد س.زايد



المجلس الوطني الانتقالي - ليبيا
وزارة العدل
مركز الخبرة القضائية والبحوث

قسم الطب الشرعي /

تقرير طبي شرعي مبدئي
(خاص بالوفيات)

رقم الملف الشرعي: 2012 — 3113
جهة التكليف: نيابة [illegible]
بتاريخ: .... وعند الساعة: ....
قد جري الكشف الطبي الشرعي على الجثة المدعو (ة) طارق ميلاد [illegible]
و اسم الأم حليمة وتاريخ الميلاد 1980 (العمر 32 سنة تقريباً)
و الديانة مسلم الجنسية ليبي المهنة ....
و تاريخ الوفاة 2012 — 08 — 18
و تاريخ الإحالة إلي قسم الطب الشرعي 2012 — 09 — 02

نتائج الكشف و الرأي الطبي شرعي المبدئي

الوفاة ناتجة عن الضرب بواسطة أجسام صلبة غير حادة
على مختلف مناطق الجسم في الرأس والجذع والأطراف
مما أدى إلى تكدمات شديدة وخصوصاً في الظهر والأطراف
[illegible]

الطبيب الشرعي
الاسم: د. [illegible]
التوقيع: ....
التاريخ: 2012 — 9 — 02

وكيل النيابة
الاسم: [illegible]
التوقيع: ....
التاريخ: ....

❖❖❖

7- عبد المطلب أبو بكر زتاية : عند الساعة 09:45 دقيقة توقفت سيارة نوع تويوتا تحمل ملصق (مصراته الصمود) خارج مخيم الفلاح بطرابلس ، نزل من السيارة 3 رجال مترجلين ويحملون جميعهم أسلحة نوع كلاشنكوف بمجرد دخولهم وعبورهم سياج البوابة فاجئوا الشباب الموجودين بالرماية عليهم ولاذوا بالفرار ، أسفر الهجوم عن وفاة (عبدالمطلب أبوبكر أبو زتاية) مباشرة بعيار ناري في رأسه وفي صدره من ناحية القلب وإصابة (عبدالرحمن سالم عمار) إصابة بليغة جداً نقل على إثرها للمستشفى خارج المخيم وإصابة كل من (ميلاد صالح أبو شريدة) و (فيصل خميس مرموح) إصابة متوسطة وهذه صورة القتيل .



❖❖❖

صور لبعض الأطفال المهجرين بالمخيمات






Fadelullah bujwary


mazda
Fadelullah bujwary





عهدا ..... يا تاورغاء
سنـــــــعود



وثائــق هامـــــة

الحكومة الليبية المؤقتة

ديوان رئاسة الوزراء

قرار مجلس الوزراء
رقم (653) لسنة 2013 ميلادية
بمنح الإذن لوزارة الإسكان والمرافق
بمباشرة إجراءات التعاقد

مجلس الوزراء،

- بعد الإطلاع على الإعلان الدستوري وتعديلاته.
- وعلى القانون رقم (7) لسنة 2013 ميلادية، في شأن اعتماد الميزانية العامة للدولة للعام 2013 ميلادي.
- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (10) لسنة 2012 ميلادية، في شأن منح الثقة للحكومة المؤقتة.
- وعلى قرار اللجنة الشعبية العامة "سابقا" رقم (563) لسنة 2007 ميلادية، بإصدار لائحة العقود الإدارية.
- وعلى كتاب أمين شؤون مجلس الوزراء رقم (80) بتاريخ 2013/10/06 ميلادي.
- وعلى ما قرره مجلس الوزراء في اجتماعه الاستثنائي الحادي والعشرين لسنة 2013 ميلادية.

"قرر"

مادة (1)

يؤذن لوزارة الإسكان والمرافق بمباشرة التعاقد لتنفيذ مشروع (500) خمسمائة وحدة سكنية نمطية ببعض المناطق للعائلات النازحة من مدينة تاورغاء وعلى النحو التالي:

1. (200) مئتان وحدة سكنية بمنطقة سوكنة.
2. (100) مائة وحدة سكنية بمنطقة زلة.
3. (100) مائة وحدة سكنية بمنطقة الفقهاء.
4. (50) خمسون وحدة سكنية بمنطقة ودان.
5. (50) خمسون وحدة سكنية بمنطقة هون.

مادة (2)

يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره، ويلغى كل حكم يخالفه، وعلى الجهات المعنية تنفيذه.

مجلس الوزراء

صدر في 26 / ذي الحجة / 1434 هجرية
الموافق 31 / 10 / 2013 ميلادية

طرابلس - طريق السكة - هاتف: 3344210 - 3620117 (21) 218+ فاكس: 3620132 (21) 218+

المجلس الوطني الإنتقالي - ليبيا

المجلس المحلي مصراتة

ليبيا الحرة

التاريخ : / / هجري
الموافق : / / الميلادي
رقم إشاري

بيان المجلس المحلي مصراتة حول تقرير منظمة حقوق الانسان

استقبل المجلس المحلي مصراتة ببالغ الاهتمام الرسالة الموجهة من منظمة مراقبة حقوق الإنسان (هيومن رايتس ووتش) إلى كل من المجلسين المحلي والعسكري للمدينة والتي اتهمت صراحة ثوار مصراتة بارتكاب العديد من الانتهاكات والجرائم التي قد تصل إلى جرائم ضد الانسانية . وانتهت الرسالة إلى التهديد بتحميل المسؤولين بالمجلسين المحلي والعسكري لمدينة مصراتة المسؤولية عن هذه التجاوزات وعدم العمل على وقفها ومنع حدوثها .

وللرد على هذه الاتهامات نقول : إن المجلس المحلي لمدينة مصراتة وفور استلامه لمهام عمله بعد انتخابه من قبل سكان المدينة شكل لجنة أمنية من بعض أعضاء المجلس المحلي ورؤساء اللجان الأمنية بالمدينة ومدراء السجون للعمل على مراعاة حقوق المتهمين في المدينة ومتابعة عمل السجون لمنع أية انتهاكات قد تحدث داخلها لأن هذا ما نادى به ديننا الحنيف ونحن كمسلمين معنيين قبل غيرنا بمراعاة هذه الحقوق، وقد طالبنا بضرورة حصر جميع المتهمين داخل مدينة مصراتة .

وفي الوقت الذي يدين المجلس المحلي لمدينة مصراتة أية انتهاكات لحقوق الإنسان ترتكب في أي مكان من ليبيا يؤكد أن المعاملة داخل السجون في مدينة مصراتة معاملة جيدة وفقا للإمكانيات المتاحة خاصة وأن أماكن الاحتجاز هي مواقع مدنية غير مخصصة للاحتجاز وقد طالبنا الحكومة بضرورة تجهيز سجن يتفق والمعايير الدولية لحجز المتهمين فيه . كما طالبنا الحكومة بالإسراع بتقديم المتهمين إلى محاكمات عادلة بعد مراجعة ملفاتهم من قبل النيابة العامة والتحقق من توافر الأدلة الكافية . وفي هذا الإطار نؤكد أننا على استعدادنا لتسليم المحتجزين إلى وزارة العدل في أي وقت وهذا ما تم الاتفاق عليه مع وكيل وزارة العدل وقد سلمت بعض السجون إلى الشرطة القضائية ونقلت تبعية الأشخاص المشرفين على هذه السجون إلى الشرطة القضائية .

ان كانت هناك تجاوزات او انتهاكات لا تعدو أن تكون تجاوزات فردية غير ممنهجة وقد عملنا ونعمل على منعها ونحن على استعداد لتقديم أي شخص يثبت في حقه ارتكاب أية تجاوزات مهما كانت صفته أو موقعه إلى القضاء وفي هذا الشأن نؤكد استعدادنا للتعاون مع كافة المنظمات الحقوقية الوطنية والدولية .

وبدورنا نوجه رسالة إلى جميع الثوار الحقيقيين الذين انتفضوا ضد الظلم والاستبداد أن يراعوا حقوق المتهمين وأن يتعاملوا معهم وفقا لما أمرنا به شرعنا الكريم حتى يقدموا إلى محاكمات عادلة لينال المخطئ جزاءه وفقا لأحكام القانون .

وجهت رسالة منظمة مراقبة حقوق الإنسان جملة من التهم إلى ثوار مصراتة تحديدا حتى تلك التي وقعت خارج مدينة مصراتة ونحن نعرف أن العديد من التجاوزات التي وقعت قد نسبت إلى ثوار مصراتة زورا وبهتانا كتلك التي وقعت منذ عدة أشهر في منطقة جنزور ضد بعض من أبناء تاورغاء

ليبيا
المجلس المحلي مصراتة
المجلس الوطني الانتقالي



التاريخ : 20/5/2015م
الإشاري :

أعيان قبائل تاورغاء

بيان أعيان وحكماء وشيوخ تاورغاء

بشأن تخصيص أراضي للنازحين بالداخل والخارج وإنشاء مساكن عليها.

فى الوقت الذى نسعى فيه هده الفترة لوضع آلية لعودة اهلنا الى ارضنا ومدينتنا تاورغاء.

فنلاحظ من خلال وسائل الاعلام وشبكات التواصل الاجتماعي مقترح من الحكومة المؤقتة مع وزارة الحكم المحلي ألت الى تخصيص قطع اراضي لإقامة مباني متنقلة للنازحين بالداخل والخارج.

فأننا ،، نحن اعيان ومشايخ وحكماء قبائل تاورغاء باسم اهالي تاورغاء كافة نرفض هدا الاجراء بما يخصنا جملةً وتفصيلاً. وعلماً بأنه قد تم رفض مقترح سابقاً من حكومة السيد على زيدان ببيان رسمي بتاريخ 2013/11/09 م من كل أطياف تاورغاء ونحن مع الحوار المباشر والمصالحة الوطنية ورأب الصدع بين المدن الليبية وعودتنا الى ارضنا تاورغاء .

حفظ الله ليبيا

أعيان ومشايخ تاورغاء

أعيان تاورغاء



مجلس الحكماء و الشورى
لمدينة تاورغاء

الرقم الإشاري / ....

التاريخ :- / / 1437

الموافق :- 25 / 01 / 2016م

بيان مجلس الحكماء و الشورى بمدينة تاورغاء
بشأن توطين أهالي تاورغاء خارج مدينتهم

بسم الله الرحمن الرحيم

في الوقت الذي كنا ننتظر فيه إتخاذ إجراء عملي من الحكومات الليبية المتعاقبة بشأن عودة أهالي تاورغاء إلى ديارهم ، تفاجئنا من الحكومة المؤقتة تخصيص قطعة ارض لإقامة مساكن جاهزة عليها لنازحي تاورغاء بالمنطقة الشرقية الأمر الذي أزعج كافة أهالي تاورغاء في الداخل و الخارج و نحن كمجلس حكماء وشورى تاورغاء نرفض و بقوة هذا الإجراء جملةً و تفصيلا حيث تم رفض مثل هذا الإجراء أبان الحكومات السابقة و نؤكد على جهود المصالحة الوطنية و الحوار الوطني ، وحيث أننا على مقربة من تحديد موعد لعودة أهلنا تاورغاء إلى مدينتهم .

عليــه،،، فأننا نرفض أي قرار يتعلق بتوطين أهالي تاورغاء خارج ارضها .

حفظ الله ليبيا
و السلام عليكم و رحمة الله وبركاته

مجلس الحكماء و الشورى تاورغاء

دولة ليبيا
رئيس المجلس

صدر في .... / 2016/01/24م

WWW.ALCHOOKA@GMAIL.COM / 092 000 000 000 - 091 000 000 000 /

الحكومة الليبية المؤقتة
وزارة الحكم المحلي
MINISTRY OF LOCAL GOVERNMENT
www.lgm.gov.ly

دولة ليبيا / الحكومة الليبية المؤقتة
مكتب الاعلام
وزارة الحكم المحلي

تعميم عاجل

بناءاً على اجتماع استثنائي وعاجل بين معالي دولة رئيس الوزراء السيد / عبد الله عبد الرحمن الثني و معالي وزير الحكم المحلي السيد/محمد الفاروق المهدي .

تم فيه الاتفاق على تفويض معالي وزير الحكم المحلي بالطلب من كافة البلديات في عموم ليبيا والتي ترى في مقدرتها وامكانياتها الامنية والاجتماعية استضافة أهلنا المهجرين خارج والنازحين داخل الوطن .

عليه يطلب تخصيص قطعة أرض بمساحة مناسبة ذات شروط ومواصفات قابلة للسكن . لإقامة مساكن مؤقتة إلى حين عودتهم إلى مناطقهم وأماكنهم الطبيعية على أن يكون الرد وبشكل عاجل وسريع في بحر أسبوع من هذا التعميم .

المكتب الإعلامي
بوزارة الحكم المحلي

دولة ليبيا / الحكومة الليبية المؤقتة
مكتب الاعلام
وزارة الحكم المحلي

2015/05/18م

بن عاشور . طرابلس . ليبيا . فاكس : 49 32 362 21 218+ : Fax . هاتف : 44 43 32 362 21 218+ : Tel . بريد الكتروني : info@lgm.gov.ly : e.mail . Ben Ashur . Tripoli Libya

بيان اهالي تاورغاء

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

في الذكري الرابعة لتهجيرهم قسراً من ديارهم بدون وجه حق

في الوقت الذي يعيش فيه أهالي تاورغاء في مخيمات البؤس والحرمان التي عاشها أهلنا في معتقلات العقيلة أبان الغزو الايطالي لليبيا في العام 1911م ها نحن نشاهد أن التاريخ يعيد نفسه وتتكرر المأساة في عام 2011م وإذ نذكر العالم بأسره بهذه المأساة.

نطالبه بالاتي:

أولاً. نطالب الامم المتحدة ومجلس الامن والمنظمات الدولية إرجاع أهالي تاورغاء الي ديارهم .

ثانياً. نطالب الحكومة الليبية المؤقتة النظر بعين الاعتبار لمأساة أهالي تاورغاء في المخيمات والمدارس والذين يعيشون في الشتات.

ثالثاً. علي الحكومة الليبية المؤقتة تفعيل القرار الصادر عنه باعتماد مدينة تاورغاء بلديه مستقلة.

رابعاً. نطالب الحكومة الليبية المؤقتة بإصدار قرار بأن تاورغاء مدينة منكوبة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

صدر بالمنطقة الشرقية بمدينة بنغازي يوم الثلاثاء الموافق 11/8/ 2015

اهالي تاورغاء المهجرين قسراً عن ديارهم

أعيان قبائل تاورغاء

بيان أهالي وشيوخ وحكماء وأعيان والمجلس المحلي تاورغاء
ومنظمات المجتمع المدني بتاورغاء
بشأن إنشاء 500 وحدة سكنية بمنطقة الجفرة

بسم الله الرحمن الرحيم

في الوقت الذي كنا ننتظر فيه المؤتمر الوطني العام والحكومة المؤقتة بشأن العمل على إستصدار التشريعات والإستحقاقات التي تضمن حق أهالي تاورغاء في العودة .

تفاجئنا بصدور قرار مجلس الوزراء في الحكومة المؤقتة رقم (653) لسنة 2013ميلادية بشأن إنشاء (500) وحدة سكنية نمطية بمنطقة الجفرة دون الرجوع لأهالي تاورغاء وحتى المنطقة المستهدف قيام المشروع على أرضها .

نحن أهالي وشيوخ وحكماء وأعيان والمجلس المحلي تاورغاء ومنظمات المجتمع المدني بتاورغاء ، نرفض وبقوة هذا القرار جملة وتفصيلا ونؤكد على المصالحة الوطنية والحوار الوطني .

ونؤكد على أن أهالي تاورغاء المهجرين باقون في مخيمات للنازحين داخل ليبيا حتى العودة إلي أرضهم ونرفض كل القرارات التي تخصنا إلا بعد الرجوع إلينا وأخذ مشورتنا.

حفظ الله ليبيا

أهالي وشيوخ وحكماء وأعيان

والمجلس المحلي تاورغاء ومنظمات المجتمع المدني بتاورغاء

صدر بطرابلس بتاريخ 09 /11 /2013 م

ترجمة المؤلف



ناصر الهوارى

- بكالوريوس علوم سياسية _ جامعة قاريونس _ بنغازى
- مؤسس ورئيس المرصد الليبي للرقابة وحقوق الانسان يونيو2011
- مؤسس ورئيس المرصد الليبي لحقوق الإنسان . ديسمبر 2011
- مؤسس ورئيس منظمة ضحايا لحقوق الإنسان . مايو 2013
- رئيس مجلس إدارة المعهد الليبي الديمقراطي (مركز دراسات سياسية)
- رئيس اللجنة التحضيرية لمؤتمر (إشكاليات التحول الديمقراطي في ليبيا خلال المرحلة الانتقالية القاهرة 18 سبتمبر 2011.
- مدير الحملة الوطنية المستقلة لمراقبة الانتخابات والتي أطلقها المرصد الليبي في بنغازي يوم 31 يناير .
- قام بتدريب 1000 مراقب فى عشرة مدن ليبية ، لمراقبة انتخابات المؤتمر الوطني . ضمن الحملة الوطنية المستقلة لمراقبة الانتخابات .
- رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر الأول لمناهضة التعذيب في ليبيا
- طرابلس 6 و 7 مايو 2012 .
- مشرف ومدرب بحملة (نحو صندوق الاقتراع) التي أطلقتها وزارة الثقافة والمجتمع المدني بالتعاون مع المرصد الليبي لحقوق الإنسان في أغلب المدن الليبية للمشاركة فى انتخابات المؤتمر الوطني في الفترة 28 مايو وحتى 10 يونيو 2012 تحت شعار شارك واختر الأصلح .

معلومات الاتصال :
00218916281170
00201116565620
alhwri@yahoo.com
victimsohr @yahoo.com
https://www.facebook.com/alhwri2
https://www.facebook.com/victimsohr